القانون في النحو

المسمى

بالمقدمة الجزولية

تحقيق

الدكتور يوسف أحمد المطوع

أستاذ الدراسات النحوية المساعد

بجامعة الكويت



مكتبة لسان العرب

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
@lisanarb
www.lisanarb.com

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة أولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الهادي الأمين وعلى آله وصحبه الغُرّ الميامين. وبعد :

فلقد سألني كثير من الباحثين، بعد أن حققت التوطئة لأبي علي الشلوبيني، عن القانون لأبي موسى الجزولي، الذي كانت التوطئة أحد شروحه.

والحق أن الرغبة في إخراج هذا السفر الثمين، كانت تراودني بين فينة وأخرى، **اجّجَهَا** وأذكاها **عاملان** :

الأول : إلحاح الأصدقاء، وسؤال العلماء عنه، وطلب الباحثين له.

الثاني : قناعتي بفائدة هذا المختصر من خلال معايشة أولى لي مع شرحه (التوطئة).

وها هو القانون في النحو، أو ما يسمى بالمقدمة الجزولية، في نص واضح مقروء، أرجو أن أكون قد وُفّقت في إخراجه كما أراد له مؤلفه. كما أرجو أن ينفع الله به الدارسين والباحثين.

والله ولينا في كل ما نأخذ به منه العون وبه التوفيق

الكويت في الجمعة ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٧ هـ
الموافق ٢ يناير سنة ١٩٨٧ م

د. يوسف احمد المطوع

تقــديم
التعــريف بالجــزولي

الُجزولى، هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللْبخْت بن عيسى بن يوماريلى اليَزْدَكْتَنِىّ هكذا ساق نسبه ابن خلكان كاملا، وتبعه السيوطى في كتابه البغية، وزاد البربرى المراكشى.

ولا يكاد يخرج عن هذا إلا القفطى في كتابه (إنباه الرواة) حيث يقول: هو عيسى بن يللبخت المغربي.

وإذا علمنا أن القفطى هو أقدم من عرفنا ممن أرخوا للجزولى، وهذا يعنى أنه لم يأخذ عن واحد من اصحاب تلك المراجع وأنه كان له مرجعه الخاص، ويبدو أن هذا المرجع الخاص كان النقل مشافهة عن صديق عصره اللورقى النحوى الأندلسى أبى القاسم بن أحمد بن الموفق، إذ يقول القفطى : وأخبرنى صديقنا النحوى اللورقى الأندلسى : اجتزت به - وهو يعنى الُجزولى - في طريقى ببعض مدن العدوة. ثم يقول القفطى بعد ذلك : واجتمعت بالمعلم أبى القاسم بن الموفق النحوى اللورقى المقدم ذكره، وسألته عنه ثانية - يعنى الجزولى - فقال كان اجتماعى به بتونس.

ولكن ثمة شبه مُعَاصِر للقفطى، ولأبى القاسم اللورقى، وهو ابن الأبار، الذى كانت وفاته سنة ٦٥٨ هـ، أى بعد وفاة القفطى بنحو من اثنى عشر عاما، فلقد كانت وفاة القفطى سنة ٦٤٦هـ.

وما من شك في أن ابن الأبار شارك القفطى في الأخذ عن اللورقى، وربما كان ابن الأبار باللورقى ألصق، وأخذه عنه أكثر، إذ أن اللورقى كانت وفاته سنة إحدى وسبعين وستمائة، كما يقول السيوطى في كتابه البغية.[1]

---

١) بغية الوعاة (٢ : ٢٣٦).

وابن الأبار من الذين ذكروا (عبد العزيز) أباً للجُزولى، وعن ابن الأبار كان النقل عامة فيما يبدو، وإن كنا نرجِّح أن ثمة مرجعا لم يتكشَّف لنا بعدُ كان عنه النقل، وإلا فمن أين استقى ابنُ خلكان هذا الاستطراد. اللهم إلا إذا سلّمنا أن ابن خلكان كان له هو الآخر لقاء مع اللورقى، وليس هذا بمُستبعد. فلقد كانت وفاة ابن خلكان سنة ٦٨١ هـ، وكان مولده سنة ٦٠٨ هـ، أى إنه عايش اللورقى هو الآخر عمره، فلقد كان مولد اللورقى سنة ٥٧٥ هـ، وهذا يعنى أن ابن خلكان كان متهيئا للتلقى عن اللورقى عمرا ليس بالقصير، كما قلت.

وما نظن الذي كان من إهمال القفطى لذكر الأب قفزة مقصودة بل أكبر الظن أنها من سقطات النسخ، كتلك التي جاءت وهو يذكر اللورقى فيقول: واجتمعت بالمعلم أبي القاسم بن الموفق، وهو أبو القاسم بن أحمد بن الموفق.

أمـا ثانيهما : فهو ناسخ هذا القانون الذى أقدمه محققا، فيكتب على الورقة الأولى من المخطوطة (أ): القانون في النحو، تصنيف الشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق أبي موسى عيسى بن موسى الجزولى.

وكـذا جاءت هذه العبـارة على المخطوطة الأخرى من القانون (ب)، والخطب في هذه سهل فإحداهما منقولة عن ثانيتهما، ولكن الذي نريد أن نناقشه هو كيف جاء هذا الخلاف في ذكر الأب، وجعل (موسى) بدلا من (عبد العزيز) وليس ثمة مرجع ذكرها.

وأكبر الظن عندي أنها زلة ناسخ، زل فيها الأول وتبعه الثانى، وناسخنا هذا الثانى يختم نسخه ويعرفنا بنفسه يقول : هذا آخر المقدمة الجزولية تأليف الشيخ العالم أبى موسى الجزولى.

فأنت تراه لم يُقحم نفسه ولم يُورِّط قلمه فيما كان منه أولا، فهو فى الأولى ناقل أمين، وفي الثانية مسجل متحرر.

ولكنا نسأل : ما باله ما دام على هذا التحرز، لم يرجع إلى الأولى فيشير إلى شيء، غاية العلم أنه لم يكن على علم، فكما تدلنا هذه على تلك، تدلنا هنات كثيرة في الكتاب جاءت مشتركة، ولم يكن العدول عنها إلى الصواب مما يجرح الناسخ أو ينال من أمانته.

والجزولى، بضم الجيم والزاى وسكون الواو، وبعدها لام: نسبة إلى جزولة ـ ويقال لها أيضا : كزولة، بالكاف ـ بطن من البربر.

كذا يقول ابن خلكان في كتابه (الوفيات) والسيوطى في كتابه البغية، وقال: ضبطه هكذا الشيخ تقي الدين المقريزى في ترجمة الجزولى من كتابه (المقفى).

ولا أدرى لِمَ أخذ السيوطى هذا الضبط عن المقريزى ولم يأخذه عن ابن خلكان. والمقريزى يتأخر وفاة عن ابن خلكان إذ كانت وفاة المقريزى سنة ٨٤٥هـ على حين كانت وفاة ابن خلكان، كما مر بك سنة ٦٨١ هـ، وقد يكون المقريزى ناقلا عن ابن خلكان في هذه.

ويروى محمد بن شنب[1] أنه بفتح الجيم لا بضمها، كما يقول ابن خلكان، **نسبة إلى**: كزولة، بطن من اليَزْدَكْني، فى مراكش الجنوبية.

ويقول ابن خلكان: عن قبيلة كزولة هذه : من الرحالة يكونون بصحراء بلاد السوس في المغرب الأقصى.

وَيَلَلْبَخْت، بفتح الياء المثناة من تحتها واللام وسكون اللام الثانية وفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبعدها تاء مثناة من فوقها، وهو اسم بربرى، ومعناه: ذو الحظ.

ويوماريلى، بضم الياء المثناة من تحتها وسكون الواو وفتح الميم وبعد

---

١) دائرة المعارف (مادة : جزولى)

الألف راء مكسورة ثم ياء ساكنة مثناة من تحتها وبعدها لام ثم ياء، وهو اسم بربرى أيضا واليزدكتن، بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الزاى وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة من فوقها وبعدها نون، نسبة إلى فخذ من جزولة.

وهذا كله عن ابن خلكان ومثله جاء في البغية للسيوطى عن المقريزى في كتابه المقفى، كما قدمت.

وإذ كان الجزولى مراكشي المولد والأصل، كما تشير إلى ذلك المراجع كلها، فما من شك في أنه بها نشأ وتلقى علومه، ولكن المراجع لا تشير إلى شيخوخه هناك، أعنى في مراكش وتنقلنا فجأة إلى شيخه بمصر، ابن برى، وأنَّ ذلك كان لما حج، أعنى بعد عودته من حجه.

ولا تذكر المراجع متى كان ذلك ولا كم قضى الجزولى مع شيخه ابن برى بمصر.

ولكنا إذا عرفنا أن ابن برى كان مولده بمصر في الخامس من رجب سنة تسع وتسعين وأربعمائة، وأن وفاته كانت بمصر أيضا في السابع والعشرين من شوال سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة عن ثلاث وثمانين سنة [1]، وأن الجزولى كانت وفاته قريبا من سنة ٦٠٧ هـ يدنو منها أو يجاوزها وأنه كان صاحب رحلات هنا وهناك، فلقد لقيه اللورقى ببعض مدن العدوة، وكان عندها يملى ويؤخذ عنه. ثم لقيه أخرى بعدها بتونس وكان ذلك في حدود سنة إحدى وسبعمائة، كما يقول القفطى، وكان عندها أيضا شيخا يملى ويؤخذ عنه.

في ضوء هذا كله نستطيع أن نقول إن لقاء الجزولى لابن برى بمصر كان وابن برى شيخ يُملى ويُقْرأ عليه، أي فيما بين الأربعين والخمسين، أى فيما بين سنتى ٥٤٠ ، ٥٥٠ هـ.

---

١) العبر في خبر من غبر للذهبى (٤ : ٢٤٧)

كما نستطيع أن نقول : إن الجزولى أقام بمصر بين يدى شيخه، ابن برى عمرا ليس بالقصير، اتَّسع لما أخذه عنه، فلقد قرأ الجزولى على ابن برى كتاب الجُمَل للزجاجى وسأله عن مسائل من الكتاب لسيبويه. وسمع عليه صحيح البخارى، ولقد تأثر الجزولى بابن برى في الكثير ونقل عنه في مقدمته أو قانونه. وهذا وغيره مما لم تذكره المراجع يدلنا على أن الجزولى عاش بمصر وقتا ليس بالقصير.

ويزيدنا ابن الشعّار جديدا عن حياة الجزولى في مصر فيقول : قرأ على أبى المنصور ظافر بن الحسين المكى المصرى كتابا في أصول الدين فنال عندهم - أي عند المصريين - حظوة وقَبِلُوه وحسن موقعه عندهم.

ثم يقول : وقاسى مدة إقامته بمصر ضيرا من الفقر والفاقة، ولم يدخل مدرسة وكان يخرج إلى الضياع فيحصل ما يقوم بنفقته وهو غاية من القلة وضيق المعيشة.

وقول ابن الشعار يزيدنا استمساكا بما ذهبنا إليه قبل من أن إقامة الجزولى بمصر كانت غير قصيرة.

ويبدو أن الجزولى حين قضى ما قضى من أعوام في مصر عاد إلى المغرب ثم انتهى إلى المرية، وهي مدينة كبيرة من كورة ألبيرة من أعمال الأندلس، وهناك نال حظوة عند بني عبد المؤمن، وتحسنت أحواله - كما يقول ابن الشعار - واكتسب رزقا، وندبه الأمير أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن لكشف أحوال القضاة والولاة على البلاد، ثقة بعدالته وأمانته.

ويقول أبن الشعار: وتوفى - يعني الجزولي - في تلك السفرة في دولة الأمير أبى عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الموحدى، قبل السنة العاشرة.

فلقد كانت ولاية أبي عبدالله سنة **٥٩٥** هـ، وبقي خليفة لدولة الموحدين إلى أن مات سنة ٦١٠ هـ[1].

ويقول ابن الشعار: وكانت وفاته ـ يعني الجزولي ـ في حدود سنة خمس وستمائة بكورة من بلد مراكش.

ويقول القفطي مثل هذا: ومات الجزولي ـ رحمه الله ـ بالمغرب في حدود سنة خمس وستمائة، قبلها أو بعدها بقليل، والله أعلم.

ويقول ابن الأبار: توفي بأزمور من ناحية مراكش سنة ٦٠٧هـ

قاله أبو عبد الله بن الضرير. وقال غيره سنة ست.

ويقول ابن خلكان: ثم رجع الجزولي إلى بلدان المغرب بعد أن حج وأقام بمدينة بجاية مدة والناس يشتغلون عليه وانتفع به خلق كثير. وتوفي سنة عشر وستمائة بمدينة مراكش (٦١٠ هـ).

ثم يقول: ثم وقفت على ترجمته وقد رتبها أبو عبد الله بن الأبار القضاعي فقال في سنة ست أو سبع.

وفي حاشية على الوفيات لابن خلكان: بل توفي بمدينة أزمور ودفن حذاء قبر الشيخ صالح أبي شعيب المعروف بالبادية خارج باب عبدون.

ويقول ابن الزبير: دخل أبو موسى الجزولي الأندلس في قفوله من المشرق فنزل بالمرية ثم استقر بمراكش وأقرأ بها وخطب إلى أن مات سنة ٦٠٠ هـ.

ويقول الفيروزابادي: توفي بأزمورة من ناحية مراكش سنة سبع وستمائة، ويضطرب الأمر على حاجي خليفة في كشف الظنون فيقول: المتوفى سنة ٦١٧، ويؤكدها كتابة فيقول: سبع وسبعين وستمائة، ثم يعقب بذكر هذا الرقم ٦٠٧هـ

---

١) نيل الابتهاج (ص : ١٣٠)

أما صاحب هدية العارفين فيذكر أن وفاته كانت سنة ٦٠٧ هـ

وهـذا ما عليه الدلجي في الفلاكة، والسيوطي، في البغية، وسائر من ترجموا له غير من ذكرنا ولم يذكروا غير رأي واحد .

وهكذا نرى مما تقدم من أقوال من ترجموا له عند الكلام على وفاته غير اختـلافهم في السنـة، وقـد رجحنا أنها سنة ٦٠٧ هـ لاجماع الكثرة عليها، اختلافهم في البلاد التي نزل بها وزارها .

وعلى أية حال فالجزولي كان صاحب رحلة ـ إلى مكة ومصر وتونس والمرية والجـزائـر وبجاية ومراكش وعشكورة وأزمورة أو أزمور، كل هذه البلاد زارها الجزولي وكانت له بها مجالس، ولكن كتب التاريخ لا تلقى على هذا ضوءاً، ثم هي لا تعرف بمن أخذ عنهم الجزولي غير من ذكرنا قبل وهو ابن برى الذي قرأ عليه النحو والحديث، وأبو المنصور ظافر المالكي الأصولي الذي قرأ عليه الأصول .[1]

أما عمن أخذوا عنه فلا تذكر كتب التراجم منهم إلا قلة، ولعل هذا التطواف وذلك التنقل وعدم الاستقرار لم يهيىء الفرصة لتلاميذه لكي يجلسوا إليه طويلا وينسبوا إليه .

ومن هذه القلة التي ذكرتها كتب التراجم: الشلوبيني، وابن معط، وأبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن غالب المري، وأبو ابراهيم بن عامر، وأبو عبد الله الأزدي، وأبو عمر بن حوط الله، ويقال انه آخر من روى عنه .

هذا مع أن ابن خلكان يذكر أنه لما أقام بمدينة بجاية انتفع به خلق كثير .

ثم هو حين تولى الخطابة بجامع مراكش كانت هذه فرصة تهيء للناس الإقبال عليه والإفادة منه، إذ كان يتصدر في الجامع للإقراء، ويقال إن واحدا حضر عنده، ليقرأ عليه قراءة أبي عمرو، فقال له بعض الحاضرين أتريد أن تقرأ

---

(١) نيل الابتهاج (ص: ١٣٠)

على الشيخ النحو؟ فقال : لا ، وسأله آخر هذا السؤال، فقال: لا . فإذا الجزولي يلتفت إليه ويقول له: قل هم:

لَسْتُ لِلنَّحْوِ جِئْتُكُم لَا وَلَا فِيهِ أَرْغَبُ
خَلِّ زَيْداً لِشَأْنِهِ أَيْنَمَا شَاءَ يَذْهَبُ
أَنَا مَالِي وَلِامْرِيءٍ أَبَدَ الدَّهْرِ يُضْرَبُ

وهذا يوحى أن الجزولي لم يكن مجلسه خالصا للنحو وحده، بل لعله كان يؤثر عليه اللغة والقراءات، ثم الأدب، فلقد كان شاعرا، وهذه الأبيات الثلاثة التي ذكرت هي بعض ما وقع لنا من شعره والدليل على شاعريته أن ابن الشعار خصه بترجمة له في كتابه قلائد الجمان في شعراء الزمان، ولو أن الكتاب بين أيدينا لكشف لنا جملة صالحة من شعره.

ثم لقد كان الجزولي كما يقول اللورقي: مزوارا، والمزوار بالبربرية: مقدم جماعة. وهذا يعني شيئا من الرياسة كانت له في زمانه، ولعله يريد تلك الحظوة التي نالها الجزولى عند الخليفة الموحدى كما أشرت قبل.

وعلى أية حال فلم يكن الجزولي على تلك الحال التي جرى بها لسانه في شعره من برمه بالنحو فلقد كان فيه إماما عالما بدقائقه يقصده المتعملون ويجدون عنده مايروي ظمأهم ويسد حاجتهم ويغذي عقولهم ويجيب على كل تساؤلاتهم. ثم هو في هذا الشعر ينطق بلسان من قصده وكأنه يعبر عما في نفس هذا القاصد، وكأنه يقول له: قل لهم هذا الذي يجيش في نفسك.

كتبــــه

وستعلم أنه كان للجزولي كتابان في النحو، أولهما: أمال في النحو، ولكنه لم يشتهر، وثانيهما المقدمة التي سماها القانون، وهي هذا الكتاب الذي أقدم له وسأفردها بحديث خاص بعد قليل، ثم كان له في النحو أيضا شرح لأصول ابن السراج (٣٦١ هـ) وإليه أشـار صاحب الكشف وهـو يتكلم على كتاب «أصـول ابن السراج في النحو» قال: «ولها شروح: وشرح الشيخ أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوى المتوفى سنة سبع وسبعين وستمائة»[١].

ثم كان له بعد هذه الكتب التي خصها بالنحو مختصر على كتاب الفَسْر لابن جنى، وهو شرح لديوان المتنبى.

وقد أشار إلى ذلك صاحب الكشف عند الكلام على ديوان أبي الطيب المتنبى فقال وهو يقدم شرح ابن جنى المسمى: الفسر وقد اختصر تفسير ابن جنى أبـو موسى عيسى بن العـزيز الـبربري الجزولي المتوفى سنة ٦٠٧ سبع وستمائة[٢].

وذكر له بروكلمان عند الكلام على كعب بن زهير[٣] أن للجزولي شرحا على القصيدة الرائية التي قالها كعب في مدح الأنصار وأن هذا الشرح مطبوع في باريس سنة ١٩١٠م، نشره باسيه مع ترجمة للشاعر بالفرنسية.

---

(١) الكشف (ص : ١١١)
(٢) تاريخ الأدب العربي (١ : ١٥٧ ، ١٥٨)
(٣) فهرس مكتبة الجزائر (٢ : ١٨٣)

كما ذكر بروكلمان للجزولي أيضا شرحا لديوان كعب بن زهير وأن منه نسخة بمكتبة الجزائر[1].

ويبدو أن الجزولي كان له بعد هذا شيء في المنطق يشير إلى هذا قول ابن خلكان عنه : ويقال إنه كان يقرىء شيئا في المنطق.

وهذه العبارة لا تعني غير أنه كانت له في المنطق أقوال أخذت عنه، ومن كانت له هذه الأقوال فما أولاه أن يجمعها، أو يجمعها له تلاميذه في كتاب.

ثم إن تلك الأبيات الشعرية التي سقتها له قبل وضم ابن الشعار له في جملة الشعراء في كتابه الذي سماه قلائد الجمان في شعراء الزمان، والذي نقل الدكتور إحسان عباس تلك الكلمة التي نقلت أكثرها في ثنايا ترجمتي للجزولي، هذه وتلك تدلنا على أنه كان شاعرا كما قلت قبل، ولو أن بين يدي مخطوطة ابن الشعار، وهي لاشك اقتطفت من شعر الجزولي جملة، لقطعت في الأمر برأي ولسقت هنا جملة من هذا الشعر، إن صح أن ابن الشعار ضمن ترجمته له شيئا من هذا الشعر.

---

(١) تاريخ الأدب العربي (١ : ١٥٧)

التعريف بهـذا الكتاب

وبعد فيكاد الجزولي لم يُعرف المعرفة كلها إلا بمقدمته التي سماها القانون يقول ابن الأبار : وكان إماما مقدما في العربية لا يجاري إلى جودة الفهم وحسن العبارة، وإليه انتهت الرياسة في هذا الشأن وله مجموع على الجمل كثير الفائدة متداول يسمى بالقانون، وقد نسب إلى غيره.

ويقول ابن خلكان : كان إماما في علم النحو كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه وصنف فيه المقدمة التي سماها القانون.

ثم يقول : ولقد أتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو، ولم يسبق إلى مثلها.

ويقول السيوطي : وله المقدمة المشهورة، وهي حواش على الجمل للزجاجي.

ثم يقول : وقال بعضهم : ليس فيها نحو، وإنما هي منطق لحدودها وصناعتها العقلية.

غير أن للذين ترجموا له آراء في هذه المقدمة التي سماها القانون نجمل بعضها فيما يلي :

يقول القفطي : وقرأ النحو على الشيخ أبي محمد عبدالله بن بري النحوي المصري الدار إمام وقته. ولما قرأ عليه كتاب «الجمل» للزجاجي سأله عن مسائل على أبواب الكتاب فأجابه عنها وجرى بحث فيها بين الطلبة أنتج قولة علقها الجزولي مفردة، فجاءت كالمقدمة، فيها كلام غامض، ومتون لطيفة وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة. ولما عاد إلى المغرب نقلها الناس عنه واستفادوها منه.

ثم يقول : وبلغني أنه كان إذا سئل عنها : هل هي تصنيفك ؟ قال : لا ، لأنه كان متورعا .

ثم يقول : ولما كانت هذه من نتائج خواطر الجماعة عند البحث في مجلس الشيخ أبي محمد بن بري ، ومن كلام ابن بري ، لم يَسُغ له أن يقول : هي من كلامي وتصنيفي ، وإنما هي منسوبة إليه ، لأنها من استفادته ومُساجلته وكونه أثبتها دون الجماعة .

ومثل هذا الذي ذكره القفطي يذكره ابن خلكان ويذكر قريبا منه ابن الزبير وكذا بعض من ترجموا له ، ولكن هذا كله ليس عن المقدمة التي نحن بصددها بل شيء آخر يشبه المقدمة .

ثم حسبك كلمة ابن مالك النحوي محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ) في مقدمة شرحه لهذا القانون يقول : إن كتاب القانون في النحو للشيخ الامام الفاضل عيسى بن موسى الجزولي وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم مستعص على الفهم مشتمل على لباب الأدب منطو على سر كلام العرب ، متضمن للنكات العربية التي خلا منها أكثر شروح النحو . ورأيت أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه لكنهم يعجزون عن فهمه حتى ظن بعضهم أنه منطق أو أن أكثره منطق . وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقي سوى فصيل نزر في أوله . وقد كنت أكثرت من تتبع الفاظه فأقبلت على شرحه[1] .

ولقد قدمت لك ما قاله السيوطي في إبهامها ، وهذا الرأي لم ينفرد به السيوطي بل شاركه فيه غيره .

يقول ابن خلكان : واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها ومنهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا كله فلا تفهم حقيقتها ، وأكثر النحاة ممن لم يكن قد أخذوها عن مُوَقِّف يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها فإنها كلها

---

(١) كشف الظنون (ص : ٨٠) .

رموز وإشارات .

ثم يقول : ولقد سمعت بعض أئمة العربية المشار إليه في وقته وهو يقول : أنا ما أعرف هذه المقدمة وما يلزم من كوني ما عرفها ألا أعرف النحو.

ويعقب حاجي خليفة وهو يعرض للمقدمة الجزولية فيقول : وأغرب فيها وأتى بالعجائب وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو.

وهى على الرغم من هذا وذاك ذات فائدة ولقد أنشد فيها مجد الدين بن الظهير الاربلي الشاعر فيقول :

مُقَــدِّمــةٌ في النَّحْــوِ ذَاتُ نَتِيْجَــة ... تَنَـاهَتْ فَأَغْنَتْ عَنْ مُقَـدِّمِـةٍ أُخْرَى
حَبَـانَـا بهَا بَحْرٌ مِنَ العِلْمِ زَاخِـرٌ ... وَلَا عجب لِلْبَحْـرِ أَنْ يَقْـذِفَ الدُّرّا
وَأَوْضَحَهَـا بِالشَّرْحِ صَدْرُ زَمَـانِـهِ ... وَلَمْ نَرَ شَرْحـاً غَيْرَهُ يَشْرَحُ الصَّـدْرَا[1]

ثم يشغل بها كثير من الشراح والمعلقين والمصنفين نذكر منهم :

١ ـ شمس الدين أبا العباس أحمد بن حسين بن الخباز الإربلي (٦٣٩هـ) .

٢ ـ الشلوبيني أبـا عمـر بن محمـد الأزدي الاشبيلي (٦٤٥هـ) ، وله عليها شرحان : كبير وصغير ، وله كتاب التوطئة في شرح المقدمة الجزولية[2] ، وهو خطوة أولى لشرحيه .

٣ ـ سعد بن أحمد الجذامي الأندلسي (٦٤٥هـ)

٤ ـ أبو القاسم بن أحمد اللورقي (٦٦١هـ)

ويقول القفطي في ترجمته : ولما سكن حلب شرح المقدمة الجزولية شرحا كافيا أحسن فيه وكـان قد اجتمع في طريقه من المغرب ببعض مدن بر

---

(١) لعله يريد أبا القاسم بن أحمد بن الموفق العدوي الأندلسي المعروف بالمعلم، وسأذكره بين الشراح.

(٢) وقد قمت بتحقيقه سنة ١٩٨١ م

العدوة بأبي موسى الجزولي وسأله عن شيء في (مقدمته) فبينه له[1].

ومن شرحه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (**٢٦٦ نحو**)

٥ ـ ابن عصفور على بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ)

ولم يكمل شرحه وكمله تلميذه

٦ ـ الشلوبين الصغير محمد بن على الأنصاري المالقي (٦٧٠هـ)

٧ ـ ابن مالك محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ)

وسمى شرحه : المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي

٨ ـ أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)

٩ ـ محمد بن على الفخار المالقي الجذامي (٧٣٣هـ)

١٠ ـ على بن ميمون المغربي (٩١٧هـ)

١١ ـ أبا إسحاق إبراهيم بن محمد

وسمى شرحه : الأمالي في النحو

١٢ ـ رضى الدين إبراهيم بن صفي الإربلي

١٣ ـ عز الدين العجمي المارندراني

١٤ ـ وشرحها نحوي من أهل العدوة من أرض المغرب، وصل شرحه إلى الشام.

١٥ ـ وشرحها شاب من أهل جيان من الأندلس تصدر بحلب فجمع فيه بعض أقوال من تقدموه وأحسن في الإيجاز.

---

(١) إنباه الرواة (٤ : ١٦٧)

منهجي في التحقيق

وقد وقعتْ إليَّ مخطوطتان من هذا الكتاب، إحداهما أصل؛ وهي التي رمزت اليها بالحرف (أ) وعنها كان النقل، والأخرى منقولة عنها، لذا كانتا في حكم المخطوطة الواحدة، وهي التي أشرت إليها بالحرف (ب).

والغـريب أن المخطوطة الأولى، وهي الأصل، لاتحمل مقدمة، وعلى نحوها جاءت المخطوطة الثانية. وليست ثمة غير العبارة التى تحملها الصفحة الأولى منهما، وليس فيها سوى اسم المؤلف فحسب،وقد أشرت إلى هذا قبلُ وأنا أعرف بالمؤلف.

وعلى حين كانت كتابة الأولى سنة إثنتين وثلاثين وسبعمائة (٧٣٢ هـ)، كانت كتابة الثانية سنة ثماني عشرة وثلاثمائة والف (١٣١٨هـ) أي بعد الأولى بنحو من ستة قرون تزيد قليلا.

ولقد كان لي إزاء هذا أن أجتزيء بالأولى، وأغنى عن الثانية، غير أني رأيت أن قراءة الناسخ الناقل للكلمات التي جاءت مُبهمة، أو مطموسة، معها اجتهاد لاغنى عنه، لذا أبقيت عليها أصلا ثانيا.

وهـذا المُبهم أو المطموس كان من القِلَّة بمكان، وكان لايعدو كلمات معدودة. وحين اختلفت مع الناسخ أثبت هذا الخلاف، وحين لا اختلاف فلم يكن ثمة إثبات.

والنسخة الأولى مقروءة إلا في هذا القليل الذي كانت الإشارة إليه.

وإذ قد كان لهذه المقـدمـة، أو ذلـك القانون، شرح للشلوبيني قمتُ بتحقيقه، لذا لم أُحَمِّلْ تحقيقي هنا للقانون شروحا ، وإلا كنت مضيفا ما لا غَناءَفيه.

وَمَنهج التحقيق لمثل هذا المتن المشروح، لاسيما إذا كان المحقق للمتن والشرح واحدا : أن يجتزأ في المتن بمثل ما اجتزأت إليه أنا هنا من ذكر الخلافات بين النسخ، على أن تُجْلَى الكلمة الغامضة بِذِكْر ما يَجْلُوها، أمَّا أن يُسترسل في الشرح، فهذا تكرار ليس له ما يبرره.

فأنت هنا بين يدي متن فحسب ، وإن شِئْتَ شرحا فبين يديك شرح الشلوبيني، وهو التوطئة، وقد حققته.

ولعلَّ سائلا يسأل :

أما كان في إخراج الشرح ما يجزيء ؟ وهو جامع بين المتن والشرح

وليس لي ما أرد به على هذا السائل غير أن ألفته إلى ما تضمه المكتبة العربية من متون مفردة، طبعت طبعات مستقلة.

هذا إلى أن هذا يختلف في مساقه عن مساق التوطئة، الأمر الذي يجعل الاجتزاء بالشرح، لايمثل القانون تمثيلا صحيحا كاملا.

ثم ما أحوج القاريء إلى أن يطالع المتن خالصا لا تثقله الشروح ، فهذه متعة أولى، ثم هو بعد هذه له أن يرجع، إلى ما وضع عليه من شروح قد تجاوز الحصر كما هي الحال مع هذا القانون.

فالمتون يجب أن يكون لها استقلالُها أولاً ، حتى لا تَغيب عنا جهودُ مؤلفيها، وتندرج تلك الجهود تحت جهود الشراح، ثم لكي تُقرأ خالصةً ليتَّضِح لنا نهجُها.

وأنا على هذا لم أُغْفِل ضَبْطَ ما يستحق الضبط حتى لايكونَ ثمة لبس، كما شرحت ماجاء غامضا، وكذا عقبت حيث كان التعقيب لازما.

وأرجو بعد هذا أن أكون قد وفقت في إخراج هذا القانون على صورة صحيحة مقروءة، والله هو المستعان ، ومنه التوفيق.

القانـون في النحـــو

لأبي موسى عيسى بن موسى الجزولي

- ٢ -

بـــاب

الكلام، هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع.

كُلُّ جنسٍ قُسِّم إلى أنواعِهِ، أو نوعٍ قُسِّم إلى أشخاصِهِ

فاسم المَقْسُـوم يَصْـدُقُ على الأَنْـواعِ ، وعـلى أشخاص الأنواع، وإلا فليست الأنواع أنواعاً له، ولا الأشخاصُ أشَخاصاً لذلك النوع.

الاسم : كُل كلمةٍ تدُلُّ على معنى في نفسها. ولا يتعرّض لزمان وجود ذلك المعنى.

الفعل : كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويتعرّض لزمان ذلك المعنى.

الحَرْفُ : كُلّ كلمة لا تَدُل على معنى في نفسها ، لكن في غَيرها.

الحرف يأتي لثمانية مَعَانٍ :

معنى في الاسم خاصة، وفي الفعل خاصة، أو رابطاً بين اسمين، أو بين فعلين. أو بين اسم وفعل، أو بين جُملتين، أو داخلاً على جملة تامة قالباً لمعناها، أو مؤكدا لها، أو مغيرا لها[1]، أو زائدا لُمجَرِّد التوكيد.

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعلٌ، أو اسم في معنى الفعل ، وقُدِّما عليه أبداً، على طريقة : فَعَل ، أو يَفْعَلُ، أو فَاعل، أو أفعل.

المفعـول : ما تضمَّنـه الفعـل من حَدَث وزمان، والتزمه الحَدَثُ من

---

(١) هذه كلها معنى، لتستوي المعاني ثمانية.

مكان ، واستدعاه من مَحَلٍّ باعثٍ ومُصاحب .

الفعل : يدل على المصدر بنفسه ، ولذلك لا تَخْتَلِف دَلالَته عليه عند اختلاف صيغته ويدُل على الزمان بصيغته ، ولذلك فقد تختلف دلالَتُه عليه عِنْد اختلاف صِيغته .

الفِعل يقع على المَعْنى الصادر عن الفاعل ، ويَقَع على اللفظ الذي هو أحد الكَلِم الثلاث .

والفعل الذي المصدر / ٣ / اسمه ، غير الذي اشتق منه .

بـاب الإعــراب [المعرب والمبني]

الإعراب : تَغَيُّر أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظاً أو تقديرا

وفائدته : الدَّلالة على المعنى الحادث بالفاعل

والبنَاء مثلُه في اللفظ، وضدُّه في المعنى.

والفَرْقُ بينهما : انتقال الإعراب ولزوم البناء.

وألقاب الاعراب أربعة : الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.

وألقاب البناء أربعة : الضم، والفتح، والكسر، والوقف.

وأصل الإعراب للأسماء، لأنها لا تتغير صِيَغُها لتغيُّر المعاني عليها، وليست كذلك الأفعال.

وأصل البناء للأفعال، لأنها تتغير صيغها لتغيُّر المعاني عليها.

وإنما أعرب منها ما أُعرب لمضارعته الاسم، ومضارعته له من ثلاثة أوجه:

الابهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه.

والُمعْرَبُ من الكَلِم صِنْفَان :

الاسم الُمتَمَكِّن، والفِعل الُمضارع.

ويشترك الاسمُ المتمكن والفِعل الُمضارع، في الرفع والنصب.

وينفرد الاسم الُمتَمَكِّن بالجر.

وينفرد المضارع بالجَزْم انفراد الاسم المَتمكن بالجرِّ، لِكَون عامله لايُفيد معنىً إلا فيه.

ويُفهم منه انفرادُ الفعل المضارع بالجزم

التَّنْوين : نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تَلْحقُ الاسمَ بعد كمالِه، تَفْصِلُه عمَّا بَعْدَه.

وفائدته : الدَّلالةُ على أنَّ ما هُوَ أَصْلٌ في نفسه باقٍ على أصالته، والفعل والحرف ليسا أَصْلَيْن في أنفسهما، فلا يَدْخلهما التنوينُ.

٤/ كُلُّ اسم عَرَضَ فيه شَبَهُ الحَرْفِ فعلامَتُه عدمُ الإعرابِ أصلاً.

الألف والـلام، والنعت، والتصغير، إنما احتاج إليه الاسم، ليَخْتَصَّ فَيُفيد الاخبارُ عنه، والفعل والحرف لا يُخبر عنهما فلا يحتاجان إلى تخصيص.

المُنادَى : مَفْعُولٌ في المعنى، والفِعْل لايكون مفعولا، فلا يَكُونُ مُنادًى.

التَصرُّف : اختلاف الصِّيغ لاختلاف المعاني، والمتمكن يقابله.

وقول الزجاجي في الجُمل[1] : وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها التنوين والحركة فلو جزمت لذهبت حركة، أي للجزم، وتنوين، أي لالتقاء الساكنين، فكانت تَخْتَلّ، أي ينقص من معانيها ما أفاده كل واحد مِن الحركة والتنوين لذهابهما.

وقوله : لا معنى للإضافة إلى الأفعال، لأنها لا تَملك شيئاً ولا تستحقه.

والهاء، من قوله : (تستحقه) للشيء، أو للملك المفهوم من قوله : لاتملك شيئا ولا تستحقه، والأحسن أن يكون للشيء لا للمِلْك.

النِّسبة : ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللَّفظَيْن.

وأصلها : **العطف**

وفائدتها : التكثير، وعُدِل عن الأصل إيجازاً واختصاراً

ولا يصح التكثير وضمُّ الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس وَمَدلولات الأفعال أجناس، فلا تصح فيها التثنية، كي لاتكون في مدلولاتها.

---

(١) الزجاجي، هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، وكتابه الجمل في النحو وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة (بغية الوعاه ٢ : ٧٧).

الجمع : ضم واحد إلى أكثر منه، بشرط اتفاق الألفاظ.

وفائدته : التكثير

وأصله : العطف، وعدل عن الأصل إيجازا.

ولا يصح ذلك إلا في الأنواع والأشخاص دون الأجناس / ٥ / ومدلولات الأفعال أجناس، فلا تُجمع الأفعال، كما لا تُجمع مدلولاتها.

وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ماهو ثان[١] عنها دون الأجناس.

وَمَدْلولات الأفعَال أجناس فلا يكون فيها تأنيث، كما لايكون في مدلولاتها.

والتاء، التي تَلْحق الفِعْلَ، علامة لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفِعْل.

التذكير الشَّخصي، لايكون إلا في الآحاد دون الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناس فلا يكون فيها تذكير شخصي، كما لايكون في مدلولاتها.

التَّنكير الذي تنفرد به الأسماء، هو تنكير الآحاد دون الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناس، فلا يقع فيها تنكير الآحاد، كما لايقع في مدلولاتها.

الإفراد الذي تنفرد به الأسماء هو إفراد الأشخاص والآحاد لا الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناس فلا يقع فيها الإفراد الشخصي، كما لايكون (في[٢]) مدلولاتها.

الفاعل، يُخبر عنه بفعله، والفعل لا يُخبر عنه، فلا يَكُون فاعلاً.

المبتدأ، يُخبر عنه / ٦ /، والفِعْل لا يُخبر عنه، فلا يكون مبتدأ.

المفعولية، لا تَصح معناها في الفعل، فلا يكون مفعولا.

---

(١) كذا. وهذا مما لم يرد في التوطئة.

٢) تكملة يقتضيها السياق

بـاب
مَعْرِفَةُ علاماتِ الإِعْرَاب

الضَّمة، تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكِّنة، والأفعال المضارعة، إذا سَلِمَتْ من نوني التوكيد، ونون جماعة المؤنث، أو ضمير التثنية، أو علامتها، وهي الألف، أو ضَمير جماعة المذكرين العاقلين في الوَضْع، أو علامتهم، وهي الواو، أو ضمير الواحدة المُخاطبة من المؤنث، أو علامتها، وهي الياء وموقعها في الاسم المتمكِّن الواحد، انصرف أو لم يَنْصَرِفْ، وفي جمع التكسير، انصرف أو لم ينصرف، وفي جمع المؤنث السالم.

فإن عرض في آخر الاسم ياءٌ مكسور ماقبلها، أو ألف، وفي آخر الفعل «ياء» أو «واو»، حَرَكـة ما قبلها من جنسها، أو «ألف»، قُدِّرتِ الضمة على «الياء» و «الواو» استثقالاً، وفي «الألف» تعذُّراً.

أخوك، وإخوته / ٧ / الخمسة، سُنَّتُها إذا أضيف إلى غير ياء المتكلم كانت بالواو رَفْعاً، وبالألف نَصْباً، وبالياء جَراً.

فإذا أضيفت إلى ياء المُتَكلم لَزِمَهَا البناءُ على الكَسْر.
وإذا أُفْردت حُذِفَتْ لاماتُها وجرتَ العَيْناتُ بالحَركَات.

وكلها تُفْرَدُ عن الإضافة إلا «ذو» لما يلزم إن أفْرِدَتْ من بقائها على حرف واحد مع التنوين.

ولا يُفْرَدُ «فوك» إلا مُعَوَّضاً من واوها «ميم»، وليس بقياس، فيفعل في «ذو»، وإنما هُوَ مَقْصُور على السَّماع.

ووزن هذه الأسماء كلها : فَعْل . إلا : فوك. **فوزنه** : فَعَل.

وكُلُّها لاماتها واوات إلا : فوك ، فلامه هاء، بدلالة قولهم في الجمع : أفواه **وفي التَّصغِير** : فُوَيْه ، وذو ولامه ياء، لتوسط (الواو) فيها، لكن العرب جعلوا لها مزية على غيرها، لكثرة لزومها بالإضافة.

وفي «حَمُ» خمس لغات[1]

واحدها ما ذكرنا

والأخرى : أن تكون من باب (دَلْو)

والأخرى : أن تكون من باب (يَدٍ)

والأخرى : أن تكون من باب (خَبْ)

والأخرى : أن تجري على ماذُكر أنه أصله

وَهَنُوك، فيه لغتان :

الواحدة ما قدمناه

والأخرى أن يكون من باب (يَدٍ)

و (فوك) إذا عوض من «واوها» «ميم» ففيه أربع لغات : فَمٌ، وَفُمٌ، وَفِمٌ وفم بالاتباع[2]

الاسم الذي يفهم / ٨ / منه الجَمْع قِسْمَان مجموع : حقيقة[3]، وغير مجموع وغير المجموع قسمان : محصور، وغير محصور

وغير المحصور ، نحو : نَفَر وَبَشَر. وَقَوْم ، وَأَنَام

والمحصور : المضمرات، والمبهمات، والموصولات، «وَكُلّ» في التوكيد

والمجموع حقيقةً قسمان : مجموع جمع التكسير، ومجموع جمع السلامة

(١) التوطئة (ص : ١٢٢) : « ست لغات ».
(٢) أي اتباع حركة الفاء حركة الإعراب (التوطئة : ١٢٤).
(٣) التوطئة (ص : ١٢٥) : «اصطلاحا».

فجمع التكسير : ما تغيَّر فيه الواحدُ من زيادة، أو نقصان، أو تغيُّر حركة، وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة، وربما جاء بعض ذلك في النِّيَّة لا لَفْظاً.

وجمع السلامة يَنْقسم قِسْمَيْن : جَمْع بالألف والتاء، وجمع هو في المذكَّر بمنزلة هذا في المؤنَّث.

والمجموع جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامداً، أو صِفَةً

وإن كان جامدا اشْتُرِطت فيه أربعة شروط : الذُّكورية، والعَلمِيَّة، والعَقْل وخلوه من هاء التأنيث.

وان كان صفة اشترطت فيه ثلاثة شروط : الذُّكورية، والعَقْل، وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء.

وتلحقه (الواو) رفعاً، و «الياء» المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، كلتاهما حرف الإعراب، و (نونٌ) في الأحوال الثلاث عوضا من حركة الواحد ، لأنها تثبت مع «الألف واللام» كما تثبت الحركة ، عوضاً من حركة الواحد، لأنها تثبت مع «الألف واللام» كما تثبت الحركة وعوضاً من التنوين . لأنها تسقط مع الإضافة ، كما يسقط التنوين وَتُحَرَّكَ لالتقاء الساكنين ، وتُفْتح طلباً للتخفيف ، وَفَرْقاً بينها وبين «نون» التثنية.

وربما / ٩ / جاء هذا الجمع فيما لا يَعْقِل عِوَضاً من نقص الكلمة، لفظاً أو توهما ، كسنين، وَإِوَزِّيْن.

الاسم الذي تُفهم منه التثنية قسمان: مُثَنَّى حقيقة، وغير مثنى حقيقة. فغير المثنى حقيقة: المضمرات، والموصولات، و «كِلَا» في التوكيد وحقيقة المثنى ما أَلْحَقْتَهُ «ألفا» رفعا، «وياء» مفتوحاً ما قبلها نصبًا وَجرًا، كلتا هما حرف الإعراب، و«نُوْنًا» في الأحوال الثلاث، عِوَضاً من حركة الواحد وتنوينه، لأنها

تُثْبت مع «الألف، واللام» كما تُثْبت الحركة وتُسقط للإضافةِ كما يسقط التنوين، وَتُحَرَّكَ لالتقاء الساكنين، وتُكْسر على أصل التقائهما، أو فَرْقاً بينها وبين «نون» الجمع. كُلُّ فِعْلٍ لَحِقَة ضمير التثنية أو علامَتُها، وهي «الألف» أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع، أو علامتهم، وهي «الواو»، أو ضمير الواحدة المخاطبة في المؤنث أو علامتها، وهي «الياء»، وَسَلِمَ من نونى التوكيد، ونون جماعة المؤنث، فعلامة الرفع «نون» تقع بعد هذه العلامات، تُثْبُتُ رفعاً، وتُحْذَفُ نصباً وَجَزْماً، وَتُحَرَّكَ لالتقاء الساكنين، وُتفتح مع «الواو» و «الياء» طَلَباً للتخفيف، أو حَمْلاً لها على «نون» الجمع، ويُكسر (ما)[1] بعد الألف، على أصل التقاء الساكنين، أَوْ حَمْلاً على «نون» التثنية.

الفتحة، تكون علامة النصب في كل موضع كانت الضمة فيه علامة الرفع، إلا في جمع المؤنث السالم.

وإذا اسْتُثْقِلَتِ الضمة لم تُسْتَثْقَلْ الفتحة /١٠/ وإذا تعذرت تعذرت.

لـمّا كان منصوب جمع المذكر السالم محمولا على مجروره في «الياء» التي هي علامة الجر في الأصل، كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل، قضاء بحق أصالة التذكير.

أصل الإعراب بالحركات، والحروف، عند من يرى الإعراب بها تَبَعٌ.

والحركات ثلاث :

وألقاب الإعراب أربعة :

للرفع منها الضمة، ويتبعها «الواو».

وللنصب منها الفتحة، ويتبعها «الألف».

وللخفض منها الكسرة، ويتبعها «الياء».

(١) تكملة يقتضيها السياق.

ثم «النون» تشبه «الياء» و «الواو»، ولذلك تُدْغَم فيهما، وتُشْبه «الألف» ولـذلـك تُبْـدَل منها ساكنةً في الوقف، لكن يَستَحِقُّها أسبق ألقاب الإعراب وُقُـوعًـا، وهـو الـرفـع الـذي لايَفْتقـر وجودُه إلى وجود فعل، أو معنى فِعْلٍ كالنصب، ولا إلى وجود فعل وحرف، ومعنى فعل وحرف كالجر، فلما استغرقت هذه الألقاب الثلاثة الحركات والحروف المشبَّهة، لم يبق للجزم حَظٌّ في الحركات ولا في الحروف، بل حظُّه حذفها.

والأصـل أن تكون تثنية الاسم وجمعه في المذكر السالم بالحروف، التي تُجانس الحـركـات التي أعـرب بها المفرد، فيُقَال مثلا: قام زيد، والزيدانِ، والـزيدُونَ، ومـررت بزيد، وبـالَّزيْدَيْنِ، وبالَّزيْدِيْنَ ورأيت زيدا، والَّزيَديْنِ، والزَّيْدَيْنِ، والَّزيْدِيْنَ، فيعرض اللَّبْسُ بين التثنية والجمع، فيكون الفرق بين التثنية والجمع في الرفع بأمرين: في الدَّرج، وفي الوَقْف، وفي حال الإضافة بأمر واحد /١١/، ولا يَقَعُ في النصب إلا بأمر واحد، في حال الدَّرج فقط، لامتناع أن يكون ما قبل «الألف» غير مفتوح، فطُرحت «الألف» التي من أجلها طَرأَ اللَّبْسُ، وحُملت تثنية المنصـوب وجَمْعه في المذكر على مثلها من النصب الذي تُشْبهـه في الافتقـار إلى العـامـل اللفظى، وهو الجَرُّ، فلما استُعْملت الضمةُ وَمُجانسها من الحروف، والكسرةُ ومجانسها، والفتحة دون مجانسها، أرادوا أن يوفوها حقها من الاستعمال، فَوَضَعُوها موضع «الواو» المفتوح ما قبلها في الرَّفع، لأن مثل هذه «الواو» قد تُقْلَبُ «ألفا» في نحو: يَوْجَل.

الكسرة تكون علامةَ الخفض في الاسم الُمتَمكِّن، وهو الذي لم يُشابه الحـرفَ «كالذى» وَلَمْ يتضّمنْ معناه مثل: كيف، ولم يَقَعْ موقع المبنىّ، ولا ضَارَعَ ما وقع مَوْقعَ المبنىّ، ولا هواسم زمان أُضِيْفَ إلى جُملة، وتكون منه في الاسم المتمكِّن الأمكَنَ، وهو الذي فيه (ألف ولام) وتنوين ظاهر، أَوْ أُضِيْف إلى غير متكلِّم.

وَتُسْتَثقل الكسرة كما تُسْتَثْقل الضمة ، وَتَتَعَذَّر كما تَتَعَذَّر.

والياء ، تكون علامة الجَرِّ في الأسماء التي منها : أخوك ، وفوك ، وفي التثنية والجمع على ما مضى عند ذكر علامات الرَّفْع .

الفتحة ، تكون علامةً للخفض في كل اسم متمكِّن ، ليس فيه تنوين ظاهر ، ولا ما لا يجتمع مع التنوين لا ظاهراً ولا مُقَدَّراً ، وهو : الألف واللام ، والإضافة .

وَكُلُّ فِعْلٍ كانت الضَّمَّة تظهر في آخره ، فَجَزْمه بالاسكان .

وَكُلُّ فِعْلٍ كانت ضَمَّته تُقَدَّرُ /١٢/ في آخره فَجَزْمُهُ بحذف الحرف الذي تُقَدَّر فيه الضمة .

وَكُلُّ فِعْلٍ كان رَفْعه بالنون ، فَجَزْمُه بِحَذْفِها ، وكذلك نَصْبُه .

باب
الأفعـــــال

الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام :

ماض بالوضع ، كَفَعَل ،

ومستقبل بالوضع كأَفْعَلُ ،

وَمُبْهَمٌ بالوضع ، كَيَفْعَلُ ،

والُمسْتقبل بالوَضْع ، له قرينتان تَصْرفان معناه إلى الُمضِىّ دون لفظه ، وهما (لو) و (رُبَّما) ، وقرينة تُخَلِّصهُ للحال ، وهي «الآن» أو ما في معناها ، وقرائن تُخَلِّصُه للاستقبال ، وهي : لام الأمر ، والدعاء ، «ولا» في النهي والدعاء ، ولام القسم ، و «لا» في النفي ، ونونا التوكيد ، وحرفا التنفيس ، وإعمالُه في الظرف المستقبل والنواصب كُلِّها وادوات الشرط كلها ، إلا «لو» .

والماضى بالوضع له قرائن تَصْرِف معناه إلى الاستقبال دون لفظه ، وهي : أدوات الشرط كلها إلا «لو» و «لَمَّا» الظرفية ، وله قرينتان تصرفان لفظه إلى الُمبْهم دون معناه ، وهما «لم» و «لما» الجازمتان .

وحروف المضارعة أربعة ، وجمعها قولك : نأيت .

فالهمزة للمتكلم وحده .

والنون ، للواحد ومعه غيره ، وللواحد المعظِّمِ نفسه .

والياء للغائب المذكر مطلقا ، وللغائبات .

والتاء ، للمخاطب ، وللغائبة والغائبتين .

الحرف الذي يَنْصِبُ الفعل المضارع بعده يَنْقَسِم قِسْمَيْن :
ناصب بنفسه ، وغير /١٣/ ناصب بنفسه
فالناصب بنفسه : أن ، ولن ، وإذن ، وكي ، أحد قسميها
ف (**أن**) لها ثلاثة مواضع :
موضع تُضمر فيه ولا تظهر
وموضع تَظهر فيه ولا تُضمر
وموضع يجوز فيه الأمران.

فالموضع الذي تُضمر فيه ولا تظهر بعد : حتى ، وكي الجارة ، ولام الجحود ، الواو والفاء في الأجوبة الثمانية ، و «أو» **بمعنى** : إلا أن .

فـ (حتى) ، و «كي » الجارة ، ولام الجحود ، من حيث كانت حروف الجر ، فلا تلى الفعلَ إلا وهو في تأويل الاسم ، لكن ما به الفعل كذلك في تأويل الاسم ، لم يلفظوا به[1] ، **وهو** : إما (ما) المصدرية ، وإما (أن) أختها ، وإما «كي »[2]

لكن ما ظهر في الفِعْل من النصب ينفى أن يكون (ما) ، والمعنى ينفى أن يكون (كي) ، فهو «أن» .

وأما «الفاء» ، و «الواو» و «أو» فلا تنصب بنفسها ، إذ لو نصبت هنا بنفسها لنصبت في كل موضع ، فالناصب بعدها مضمر ، وليس من النواصب ما يُضمر إلا «أن» فالمضمر بعدها «أن»

والفاء ، في الأجوبة الثمانية ، لم تعطف الفعل على الذي قبله للمُخَالفة ، فهو على تصدره ، وهو اسم والمعطوف عليه ينبغي أن يكون اسمًا بإضمار الحرف المذكور

---

١) ب : «لكن ما به الفعل كذلك بعد هذه الحروف لم يلفظوا به»
٢) يعني أن الفعل لا يكون في تأويل الاسم إلا بأن يضم إليه أحد هذه الأحرف (التوطئة : ١٣٩).

والموضع الذي تُضْمر فيه وتظهر بعد «لام» «كى» ، وإذا لم يكن معها (لام) ، وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به .

والكلام على «لام كى» مثله على لام الجحود» /١٤/ وأختيها ، وعلى حرف العطف المذكور ، كالكلام على (أو) وأختيها .

ويُؤَيِّدُ ذلك في حرف العطف كونُه لا يَرْبط بين مُخْتَلِفي الجنس

وإظهارهم لها في هذين الموضعين في بعض الأحوال يُوَضِّح ما ادُّعِي من الإضمار .

وما عدا ما ذُكِر تَظهر فيه ، ولا تُضمر ، في الأمر العام ، عند البصريين و «لن» لنفى «سيفعل» .

وجواز تقديم معمولها عليها يدل على أنها ليست مركَّبة من (لا) و (أن) .

وَ (إِذَنْ) لها ثلاثة أحوال :

أن تتقدَّم ، وأن تَتَوَسَّط ، وأن تتأخر .

فإذا تقدمت وأُريد بالفعل الذي بعدها الحال ، ألغيت ، وإذا أريد به الاستقبال أُعْمِلَتْ ، وإذا توسطت ، وافتقر ما بعدها إلى ما قبلها - مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر ، وبين الشرط والجزاء ، وبين القسم والجواب - أُلغيت .

وإذا تقدمها «واو» العطف جاز فيها[1] الأمران ، على اختلاف التأويلين وإذا تأخرت أُلغيت .

و «كي» إذا لم تدخل عليها «اللام» احتملت الجارَّةَ والنَّاصِبَةِ

---

١) أ : فيه

وإذا دخل عليها «اللام» كانت الناصبة بنفسها ، ومعناها معنى «أن» .

والجوازم قِسْمان :

جازم فعل واحد ، وجازم فعلين .

فالجازم لفعل واحد : لم ولّما ، ولام الأمر والدعاء ، ولا ، في النهي والدعاء

فلم ، لنفى : (فعل)

ولما لنفي : (قد فعل)

والهمزة اللاحقة لهما للاستفهام ، والكلام مع لحاقها تَقْرِيْرٌ .

والفاء ، والواو ، المتوسّطة بينهما بين الهمزة ، للعطف

(١٥) ولما للاستغراق في الزمان ، والوقف عليها[١]

ولام الأمر والدعاء ، اذا بنى الفعل معها للمفعول ، لزمتْه مُطلقا ، وإذا بنى للفاعل ، لزمته مُسْنَداً إلى المتكلم أو الغائب ، ولم تلزم في المخاطب

وما لم تدخل عليه «اللام» من فعل المخاطب حُذِفَ منه حرف المضارعة ، ثم نُظِرَ إلى ما بعده ، فإن كان متحركاً تُرِك على حركته ، وإن كان ساكناً اجتُلِبَتْ له همزة الوصل ، و نُظِر إلى حركةِ ما قبل الآخر ، وإن كان مفتوحاً أو مكسوراً ، كُسرت الهمزة ، وإن كان مضموماً ضُمت الهمزة ويُعامَلُ آخر الفعل في ذلك مُعَامَلة آخر المجزوم

والجازم لفعلين قسمان :

حرف ، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف

---

١) دون الجزم ، وهذا إذا دل الدليل عليه (التوطئة : ١٤٣)

فالحرف : إنْ ، وحدها .

والاسم : ظرف ، وغير ظرف

فغير الظرف : (مِنْ) ، و (مَا) و (مَهْمَا) ، و (أى) ، و (كيف) وقلما يُجازى بـ «كيف»

والظرف : زمانى ، ومكانى

فالزمانى (متى) و (إذا) مقرونة بـ «ما»

والمكانى : (أين) ، و (أَنَّى) ، و (حَيْثُ) مقرونة بـ (ما)

وتلحق (ما) بـ (كيف) ، و (متى) و (أين) ، توكيدا ، و «إذ» ، و «حيث» ، عوضا من الإضافة و «أيا» توكيد ، أو عوضاً من الإضافة و «إذا» توكيداً ، أو عَوِضاً من الإضافة ، إن شئت .

الجازم لفعلين :

إما أن يدخل على مضارعين وضعا فيجب العمل ، ما لم تَحُل «الفاء» بينه وبين الثانى (١٦) فيجب الرفُع .

وإما أن يدخل على ماضيين وضعاً ، فلا يعمل ، لعدم الشروع .

وإما أن يدخل على ماض ومضارع ، فيجب العمل في المضارع ، إن تَقَدَّم ، ولا يجب إنْ تَأَخَّر ، والجواب إما بالفعل ، وإما بالفاء ، وإما (بإذا)

وتلزم «الفاء» مع الجملة الاسمية مطلقا ، ومع الجملة الفعلية غير الخبرية[١] ، أو الفعل المضارع المقرون بحرفى[٢] التنفيس ، أو ما ينفيه ، ومع الماضى لفظاً ومعنىً ولا بُدَّ مع هذا من «قد» ظاهرةً أو مقدَّرَةً

---

١) ب : « ومع الفعلية الطلبية »

٢) ب : « بحرف »

و (إذا) إنما تجيء مع الجملة الاسمية ، وتلزم لزوم «الفاء»

من ، وأخواتها غير «كيف» إذا كانت شرطاً ، أو استفهاما ، وكان الفعل الذي بعدها ويليها مسنداً إلى ظاهر أو مضمر ، للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب ، ليس «إياها» ، و طَلَب الفِعْلُ مفعولا ، ولم يأخذه ، كانت مفاعيل ، وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت ، ويلزم العائدُ ، وإِنْ لم يَتَعدَّه ، ولم يتعد ، ولم تُجَرّ فهي مبتدآت على الإطلاق .

باب
الاسم المثنى

الاسم المثنى :

إمّا صحيح ، ونعْني به ما ليس في آخره حرف لين ولا همزة

وإما معتل ، **وهو ضربان** :

منقوص ، ومقصور

والمنقوص : **ضربان** :

عام ، وخاص

فالخاص ، نعني به الأسماء الستّة ، **التي منها** : فوك

والعام ، ما في آخره «ياء» ما قبلها كَسْرَة

والمقصور : ما في آخره «ألف»

وإمّا مُشَبَّه بالمعتل ، ونعني به ما جاء في آخره «ياء» أو «واو» **(١٧)** ساكن ما قبلها ، مشدَّدتان أو مخففتان ، وما في آخره همزة .

فإذا ثنيت الصحيح ألحقت الكلمة العلامتين من غير تغيير ، **إلا ما** **جاء من قولهم** :

ألْيان وخصيان .

وإذا ثَنَّيْتَ المنقوص رَدَدْتَ المحذوف من المفرد ، إلا فيما عدا «فوك» و «ذو» ، وألحقت العلامتين ، وتُعَوِّضُ من «واو» «فوك» ميما ، ولك أن تجمع بينهما .

وإذا ثَنَّيْتَ المقصور قلبت (الألف) إلى أصلها في الثلاثى ، وإلى (الياء) فيما زاد على الثلاثى ، وألحقت العلامتين .

والمُشَبَّهُ بالمعتل كالصحيح ، ما لم يكن مهموزاً ، قبل آخره «ألف» زائدة ، فما كان كذلك ، فما هَمْزَتُه أصل كالصحيح ، وما انقلبت فيه عن زائد مَحْض ، قلبتها فيه «واو» في المعروف من لغتهم ، وألحقت العلامتين

وما انقلبت فيه عن أصل ، أو عن حرف زائد مُلْحق بالأصل ، فَأَجْرِه إن شئت على الأصل ، وإن شئت على الزائد ، والأول أحسن .

الاسم المجموع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون نصباً وَجَرّاً ، في الصحيح والمُشَبَّه بالمعتل ، حُكمه حُكْمُ التثنية ، وفي المعتل تَحْذِفُ ما كنت تَقْلِبُه في التثنية ، ولا تَرُدّ ما كنت تَرُدُّه فيها ، وتفتح ما قبل «الواو» في المقصور فيها ، وتَدَع ما قبل علامتي الجمع في المقصور ، على ما كان من الفتح والضم ، و تَضُمّ ما قبل «الواو» في الصحيح ، وفي كل موضع تخاف من انقلابها فيه «ياء» .

وإذا ضممت ما قبل «الواو» كَسَرْتَ ما قبل «الياء» :

الاسم المجموع بالألف والتاء :

إما عارٍ من علامة التأنيث ، ولا إشكال فيه .

وإما فيه علامة : فإن كانت «هاء» حَذَفْتها وَأَلْحَقْتَ العلامتين .

وَإِنْ كانت (١٨) همزة قَلَبْتَها «واوا» وألحقت .

وإن كانت «ألفا» قلبتها «ياء» وألحقت.

ولا تَجمع بالألف والتاء «فعلاء أفعل» ، ولا «فعلى فعلان» ما دامتا وَصْفَيْن ، ولا شيئاً من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا من الخاصة للمؤنث ، وليس فيها علامة التأنيث ، ما لم تُنْقَلْ إلى العلمية .

باب
(الفاعل والمفعول)

إذا ذُكِرَ الفعلُ عُلِم أنّه لا بد من فاعل ، وأنه أقلُّ ما يكون (واحدا)[1] ، وأنَّ أصله التذكير ، ولا يُدْرَك التأنيث ولا التثنية والجمع ، فيحتاج[2] ما لا يُدْرَكُ إلى علامة .

فإذا أسند الفاعل إلى المفرد ، أو المثنى ، من غير المؤنث الحقيقي ، ولم يُفْصَل بينهما ، فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة ، وَحَذْفُها مع الفصل أسهل منه بلا فصل ، ولا تلزم مع الجمع مطلقا ، وَيَجُوْز حذفها إذا أسند الفِعْل إلى فاعل المؤنث غير الحقيقي مطلقاً ، إلا أَنّ الحذف مع الفصل أسهل منه بلا فصل .

ولا تُحْذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقا ، إلا في الضرورة .

وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع ، يجوز إثباتهما[3] ، وحذفهما[4] أفصحُ لكونهما يُوهمان الضَّمتَيْن ، ولكون معناهما غير لازم للاسم ، بخلاف علامة التأنيث .

---

١) التكملة من التوطئة (ص : ١٥٥)
٢) تكملة يقتضيها السياق.
٣) ب : « اثباتها »
٤) ب : « وحذفها »

والفاعل مرتبته أن يلي الفعل ، والمفعول مرتبته ألاّ يَلِيَه ، ثم يجوز وُقُوع كل واحد منهما في مرتبة الآخر ، وقد تجب .

فَكُلُّ فاعل متصل بضمير يعود على المَفْعول به ، أو مَقْرون بإلا ، أو في مَعْنى المقرون بإلا ، وجب تأخيره .

وَكُلُّ فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، وجب تَقْدِيْمُه

وإذا كان الفاعل مضمراً ليس متصلا بإلا ، ولا أسند إليه وصفٌ جارٍ على غير مَنْ هو له ، أو مصدراً مضافاً إلى مضمر ، هو أبعد رتبة منه ، وجب تقديمه .

وإن كان الفاعل (١٩) والمفعول مُضمرين مُتَفَاوِتي الرتبة ، واتَّصلا بالمصدر ، لم يكن الفاعل إلا أقل رتبة ، ولا المَفْعول إِلاّ أبعد رتبة .
وللإضافة والإضمار في ترتيب المضمرات تأثير في هذا الباب .

باب
الموصـــــــــولات

الموصولات الآسمية : «الذي» و (التي) ، (وأىّ) ، بمعنى «الذى» ، و (أيَّة) بمعنى (التى) ، و (من) ، و (مـــا) ، و (ذو) الـــطائية ، و (الألف واللام) ، بمعنى الذي ، (والتى) ، و (ذا) ، إذا كانت مع «ما» الاستفهامية ، وأريد بها معنى (الذى) و (الألَى) ، بمعنى (الذين) .

ومن الحرفيات : أنّ ، الناصبة للأسماء ، و (أنْ) ، و (ما) ، و (كى) ، المصدريات ولا بد لها من صلة ، ولا تكون إلا جملة ، أو في معنى الجملة ، مُحْتَمِلَةً للصدق والكذب ، غيْرَ مقَدَّمةٍ على الموصول ، ولا شىءَ منها ، وغيْر مفصول بينها وبين الموصول ، ولا بين أبعاضها ، بأجنبىّ ، ولا بُدَّ من اشتمالها على ضمير يعود على الموصول ، ما لم يكن حرفا .

ولا يفيد الموصول المقصود إلا والصِّلة مَعْلُومَةٌ للسامع .

ولا يُخبر عن الموصول ، ولا يستثنى منه ، ولا يُتْبَع ، إلا بعد آستيفائه ، ما يُطلب من ذلك كله .

ولا توصل (أن) إلا بالجملة الآسمية .

ولا توصل «أل» و «كي» إلا بالجملة الفعلية .

وأكثر ما تُوصل «ما» بالجملة الفعلية .

الذي[1] ، والذْ[2] ، واللّذِ[3] ، لغات[4] في «الذي» .

---

١) بالتشديد

٢) بالاسكان

٣) بكسر الذال

٤) زيد في : ب ، قبل هذه : «والد» ولم ترد (انظر : التوطئة : ١٦٤ ، واللسان : لذا) .

والتثنية : اللَّذان ، رفعا ، واللَّذَيْن ، نصباً وَجَرًّا .
وتُحذف «النون» فيقال : اللَّذا ، لطُول الاسم بالصلة ،
واللغات في «التي» مِثلها في «الذي» ،
وفي جمع «الذي» : الّذِيْنَ ، رفعاً ونصباً وَجَرًّا .
وربما قيل : الّذُون ، رفعاً .
وَتُحْذف «النون» للطُّول ، فيقال : الذي ، في «الذين»

وجمع «التي» : اللاتي ، واللائى ، واللاتِ ، واللوائى ، واللاءِ ، واللاءِ[1]

أي ، تكون موصولة ، وشرطا ، واستفهاما (٢٠) ومنادى ، ووصفا

وإذا كان موصولاً لم يكرهوا أن يجيء موصولاً بأيٍّ جُزئى الجملة الابتدائية في حالة السَّعَة ، وإذا فُعل به فالمعروف أن يُبْنَى على الضم .

وإذا أريد به المؤنَّث ألحقت به «التاء» في الأشهر .

وَ «مَنْ» تكون استفهاما ، وشرطا ، وموصولة ، ونكرة موصوفة ولا تزاد عند البصريين و «ما» اسمية وحرفية .

فالاسمية تكون موصولة ، وشرطية ، واستفهامية ، ونكرة موصوفة وغير موصوفة ، ووصفا.

والحرفية : مصدرية وغير مصدرية .
فالمصدرية توصل بالجمل الفعلية في الأمر العام .
وغير المصدرية : **ضَرْبَان** : عاملة ، وغير عاملة .
والزائدة : **ضربان** : مُغَيّرة اللفظ ، وغيرُ مغيّرة ، وجائز معها الأمران[2]

---

١) أنظر : التوطئة : ١٧٣ ، واللسان : لتا

٢) هذه ثلاثة أضرب وانظر : التوطئة : ١٦٨

ولا تُثَنَّ ولا تجمع مفردات الموصولات ما عدا «الذي» ، و «التي»

ولا تَلْحَقُ علامات التأنيث بسوى «أَيّ»

وما عدا ذلك ، وعدا «الأُلَى» بمعنى «الذين» فهي للمفرد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحد .

باب
النعـــــــت

النَّعت ، يُجاء به بين المُشْتَرِكَيْن في الاسم .

وربَّما جِيءَ به توكيداً ، وربما لمُجَرَّدِ المدح أو الذم في الاسم .

وشرْطه أن يكون هو للمنعوت ، أو لِما هو من سَبَبِه ، أو مُلابسه ، وَمُشْتَقاً ، أو في حُكْمه وَمُطابقا للمنعوت في الإعراب ، وفيما له من التعريف أو التَّنكير .

فإن كان له لا لشيء مِنْ سَبَبِه تَبِعَه فيما له من الإعراب ، ومن الإفراد ، أو التثنية أو الجمع ، (٢١) أو التأنيث ، أو التَّنْكير ، لفظاً أو معنىً .

فإن كان لشيء من سببه لَمْ تَلْزَمْ مُتَابعته له ، إلا في الإعراب ، والتنكير والتعريف ، لفظاً ومعنىً

والمُشْتَقُّ : هو ما يبنى من المصدر ، أو ما في معناه ، وهو ما رَادَف ما يُبْنى من المصدر وليس به .

وعلامة الاسم النكرة ، إذا كان مفرداً قبولُه الألف واللام ، أَوْ أَدَاؤُه معنَى ما لايكون إلا نكرةً ، فإنْ كان مُضَافاً ، فَقَبوله ما أضيف إليه ، مُبَاشِراً ، أو ابتداء ، أو بالواسطة ، للألف واللام ، أو جواز جَرْيه على النكرة .

والمعــارف من الأسماء خمسةُ أَجْنَاس : المُضْمرات ، والمُبْهمات ، الأعلام ، والداخل عليها الألف واللام ، والمضاف إلى شيء من ذلك إضافة •ـسـحـ لا تخفيف .

بـاب المضمر

المُضْمر ، بالنِّسبة إلى التفسير : خمسة أقسام :

مُضْمر تُفَسِّره المشاهدة ، وهو ضمير الحاضر ، من المتكلِّم والمُخاطَب .

وَمُضْمَرٌ يُفَسِّره ما قبله بِوَجْهٍ ما ، إما لفظا ومعنىً ، أو معنى دون لفظ ، أو لفظاً دون معنى .

وَمُضْمر يفسره ما يفهم من سياق الكلام .

وَمُضْمَر أخذ مشبها من هذا ومن الذي يليه قبله[1] .

وَمُضْمَرٌ يُفسِّره ما بعده لفظاً ومعنىً ، وهو ضمير الشأن والقِصَّة ، والمُضْمر في «نعم» و «بِئْس» ومع «رُبَّ» ، وفي باب عطف الفِعل ، عند إعمال الثانى فيما يطلبه الأول ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وَيُفَسِّره إما جملة ، وإمَّا مفردٌ بإزاء الجملة ، ويلزمه النَّصب ، وَيُثَنَّى وَيُجْمَع أو لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وإما مُفْرد يَجْرى بِوَجْه الإعراب ، وَيُثَنَّى ويجمع .

المضمر ، بالنسبة إلى الإعراب ، ثلاثة أقسام :

مَرفوع المَوْضِع ، وَمَنْصُوبه ، ومجرورح

فالمَرْفوع : مُتَّصِل ومُنْفَصِل .

وكذلك مَنْصُوبُه ، وَمَجْرُوره مُتَّصِل فقط .

والمَرْفُوع الموضع المُنْفصل يكون : مبتدأً ، وخبر مبتدأ ، وآسم «ما» و «كـان» ، و «خبَر» «إنَّ» ، وفاعلاً ومفعولاً ، لَمْ يُسَمَّ فاعلُه ، بشرط الاقتران

---

1) التوطئة (ص : ١٨١) : (ومضمر يأخذ شبها من هذا أو من الذي قبله) .

بإلاَّ ، أو إسناد الصفة ، الجارية على خبر من هي له ، إليه ، أو إسناد مصدر مضاف (٢٢) إلى المفعول به إليه .

ويجيء توكيداً ، وَيَقَعُ فاصلةً .

والمرفوع الموضع المُتَّصل ، يَتَّصل بالفعل الماضي ، وبالمضارع ، وبالصِّفَة ، ويرتفع فاعلاً ومفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ، واسم «كان» .

ولا علامةَ له في الصفة ، وكذلك إذا أُجريت على ضَرْبين هي له أَبْرَزُ منها .

وله عَلامةٌ في الفعل الماضي ، إلا مُضْمر الواحد الغائب ، ومُضمر الواحدة الغائبة وله علامةٌ في الفعل المضارع ، إلا مُضمر المتكلِّم مُطلقا ، ومُضمر المخاطب الواحد ، ومُضمر الواحد الغائب ، ومضمر الواحدة الغائبة .

وَالمَنْصوب بالموضع المتَّصل ، وَيَتصل بالفعل المضارع ، وبالماضي ، والصفة ، إذا كان فيها الألف واللام ، على خلافٍ في هذا الأخير ، أمنصوبٌ هو أم مجرور

وَيَتَّصِل بـ «أَنَّ» ، «وكان» ، وأخواتها .

وَيَنصب مفعولا به ، وَمُطلقا ، وفيه[1] ، توسُّعا ، واسم «إنَّ» وخبر «كان» والمنفصل المنصوب يشاركه في ذلك كله ، إلا في اسم «إن» ، ويزيد عليه أنه ينتصب : مفعولا معه ، وخبر «ما» ومستثنىً ، في حالة السعة .

والُمتَّصل المنصوب المَوْضع ، وإن كان «ياء» المتكلم ، تلزم معه «نون» الوقاية في الفعل الماضي ، والمضارع الذي ليس رفعه بالنون ، وتلحق معه في

---

١) أي مفعولا فيه ، إلا أنه شبه بالمفعول به حكما ، توسعا ، (التوطئة : ١٨٦)

الفعل المضارع المرفوع بالنون ، ويجوز الفك والادغام ، ولا تلزم ، وَتُلْحق معه في «إنّ» وأخواتها ، ولا تَلْزم إلا في «ليت» فإنها لا تُطْرح منها معه إلا في ضرورة الشعر

والمجرور كُلُّه مُتَّصل (٢٣) ، واتصاله بالاسم ، أو بحرف الجر ، ولفظُه كلفظ المنصوب المُتَّصل ، وَتُلْحق به «نون» الوقاية مع ياء المتكلِّم ، في الأَشْهر ، إذا اتصل بـ «من» و «عن» ، و «قد» ، و «قط» ، وأنت في إلحاقها معه متصلا بـ (لَدُنْ) مُخَيَّرٌ ،

[بـاب العلم]

العلم : : ضربان :
ضرب مِنْه للفرق بين الأشخاص .

وضرب منه لِلْفَرْق بين الأجناس .
فالأول ، فيما يعني الإنسان ، التفرقة بين أشخاصه .
والثاني فيما لا يَعْنيه إلا مَعْرِفَة جنسه .
ثم ينقسم الشخص أيضا الى : مفرد ، ومركَّب .
والمركَّب إلى : جملة في الأصل ، وإلى غير جملة .
وغير الجملة إلى مضاف ، ومضاف إليه ، وإلى اسمين جعلا اسمًا واحدا .
والمضاف والمضاف إليه ، **إلى** : كنية ، وغير كنية .
وَيَنْقَسِم أيضا إلى : مَنْقول وَمُرْتَجَل .
والمنقـول يَكُـون : من الجِنْس العَيْن ، ومن الجنس غيرِ العَيْن ، ومن المشتقّ من الجنس غير العَيْن[1] .
والمُرْتَجَلُ : ما ليس له أصل في النَّكِرات .
وهو مَقِيْسٌ ، وَغَيْرُ مَقِيْس .
فالَمقِيْس منه : ما له وزن في النَّكِرات .
وغير المقيس : ما خرج عن حُكْم نظيره في النَّكِرات .
وهـو إما صحيح ، فيه ما يجب اعلاله في النَّكِرات ، كـ «مريم» ، و

---

١) التوطئة (ص : ١٨٩) : «ومن المشتق من الجنس غير العين .

«مدين» ، و «بلورة»[(١)] ، و «حبوة»[(٢)]

أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه في النكرات ، كـ «محبَّب» .

أو مَفْتوح فيه ما يجب كسره إلى النكرات ، كـ «موطىء» ، و «موهب» ، و «موئل»[(٣)]

وقد يكون العلم بالغَلَبة ، فيلزمه أحدُ الأمرين :

إما الألف واللام ، كالثُّرَيَّا ، والدَّبَران .

وإما بالإضافة ، كآبن عمر .

وقد تدخل الألف واللام على العلم المنقول من الصفة أو المصدر ، فلا تلزم ، كالحارث ، والفَضْل .

المبهم ، نعنى به الموصول ، واسم (٢٤) المشار إليه .

الألف واللام : ضَرْبان جِنْسيتان ، وعهديَّتان .

فالجِنْسيَّتَان هما الداخلتان على الاسم في مَعْرِض الحِوَالة على مَعْهود .

وعلامتهما أنَّ الاسم الذي هما فيه لا يُفيد مُضْمره ما يُفِيْدُ مُظْهره .

والعَهْدِيَّتَان هما الداخلتان عليه في مَعرِض الحِوَالة على مَعْهودٍ ، ذِكْراً أو عِلْمًا ويفيد مضمر الاسم الذي هما فيه ما يُفيد مُظْهره .

وَيَعْرِضُ في الجنسيِّةِ الحُضُور ، وفي العهدية الغلبة وَلَمْحُ الصفة .

المُضْمر لا يُنْعَتُ ، لِأَنَّ ما يُضْمِرُه يُعَيِّنُه ، ولا ينعت بِهِ ، لأنه ليس مُشْتَقاً ولا في حُكمه .

العَلَمُ ، لا يُنعت به كَمَا لا يُنْعَتُ بالمُضمر ، وَيُنْعت بباقي المَعارف غير المُضْمر المُبْهم ، ينعت بالألف واللام للجنس ، فإنِ اتَّفق أنْ يَكُون ما هُمَا فيه

(١) التوطئة : «كورة»

(٢) التوطئة : «حياه»

(٣) ب ، والتوطئة : «موئلة»

مُشتقًّا ، فالأجود أن يكون مما يَخُصُّ[1] الجِنْس المَقْصود ، وَيُنْعَتُ به العلم ، والمضاف إلى المعرفة .

(ذو)[2] والألف واللام ، ينعت بمثله ، وبما أضيف إلى مثله ، وتنعت به المعارف كلها غير المضمرة .

والمضـاف إلى المَعْـرفة ، يُنْعَت بالمضاف إلى مثله ، والمُبْهم ، وبما فيه الألف واللام وَيُنْعت به العلم ، وما أُضيف إلى المعرفة ، وما فيه الألف واللام ، بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام .

★★★

---

(١) ب : « يختص » .

(٢) في أصل النسختين ب و أ : و الألف واللام والتصويب من التوطئة (ص : ١٩٢)

بـاب الإشارة

مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام : الدُّنيا والوُسْطَى ، والقُصْوَى .

تَقُولُ في الْمُذَكَّرِ في الدُّنْيَا : هَذَانِ ، في الرفع ، وفي النَّصْبِ والجرِّ : هَذَيْنِ ،

وفي الوُسْطَى : ذَاكَ ، وَذَيْنِكَ .

وفي القصوى : ذَلِكَ وَذَيْنّك .

وجمع المذكر السالم في الدنيا : هؤلاء .

وفي الوسطى : أُلاَكَ .

وفي القُصْوى : أولئك ، وأُولاَلِكَ .

وللواحد المؤنث في الدنيا (٢٥) : هذه ، وهذى ، وهاتا ، وهاتى .

ولا يُثَنَّى منها إلا : هاتا .

وفي الوُسْطَى : تِيْكَ .

وفي القُصْوَى : تِلْكَ ، وتَالِكَ .

وفي تثنية المؤنث في الدنيا : هاتان ، في الرفع ، وهاتين ، في النصب والجر

وفي الوُسْطَى : تانِّك ، وتينك .

وفي القُصوْى : تاتك ، وتينك .

وفي الجَمْع : أولى ، وهَؤلاء ، وأُولاكَ ، وأُولئِكَ .

يُخَالِفُ مفردُ المذكر مُفْرَدَ المؤنَّثِ ، وَتَثْنِيَتُه تَثْنِيَتَه ، ويوافق الجمعُ الجَمْعَ ، في المراتب الثلاث .

بَابُ
العَطْـــــــف

العَطْفُ عَطْفَان : عَطْفُ بيَان ، وعطف نَسَق .

وَعْطفُ البيان ، هو الاسم الجاري على اسم ٍ دُوْنَه في الشُّهْرةُ يُبَيِّنُه كما يبينه النعت إلا أنه لا يكون نعتا ، لِمَانعٍ فيه .

والَمقْصُود من الاسمين الأولُ .

والفرق بَيْنَهُ وَبيْنَ البَدَلِ في اللَّفْظ ، يَقَع في باب النداء ، وفي باب إعمال اسم الفاعل الُمعَرَّف بالألف واللام ، إذا أُجْرِيَ على المجرور .

وَأَماَ عطف النَسَق لايكون **إلا** بحرف ، **منها** : «الواو» ، «والفاء» ، و «أم» ، و «حتى»

وهذه تُشْرِكُ بيَنَ الأوَّلِ وَالثَّاني في الإعراب والمعنى .

وتنفـرد «الـواو» بأنها لا تُعْـطِى رُتْبَـةً و «ثم» «بـالُمهْلَةِ» و «لا» مهلة في «الفاء» ، و «حتى» تنفرد بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها .

وفائدتها : أن ما بعدها خَطِيْر[1] ، أَوْ عَظِيم ، أو ضَعِيْف ، أو قوى .

ومنها : «بل» ، و «لا بل» ، وهما للإضراب عن جعل الُحكْم للأول ، وإثباته للثاني .

و «لا» يعطف بها في الاستفهام ، و «لا» مع «بل» في الإيجاب والأمر نَفْىٌ ، وفي النَّفْي والنَّهى توكيد .

في التوطئة (حقير) (ص ١٩٦)

ومنها : «لا» ، وهي لنفي حُكْمِ الأَوَّل عن الثاني ، ولا يعطف بها[1] إلا في الأمر والإيجاب .

ومنها : لكن ، وهي نَقِيضَةُ «لا»

والعاطفة منها ، ما لم تقع بعدها جملة ، والأُخرى مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة .

وتقع المُخَفَّفَةُ في سائر أنواع الكلام إلا في الاستفهام

(٢٦) ويلزم في المخَفَّفَةِ ما يلزم في العاطفة من مُخَالفة ما بعدها لما قبلها لفظاً وَمَعْنىً دون لفظ .

ومنها : أم ، المُتَّصِلة ، وهي التي ما قبلها مع بَعْدَهَا كلامٌ واحد ، وما قَبْلَهـا مُعْتَمِـدٌ على همزة الاستفهـام ، وجوابها يَتَعَيَّنُ به أحد الشَّيْئَيْنِ المعادل بينهما ، مُفْرداً كان ، أو جملة في حُكَم المفرد .

فإن اختلَّ أحد هذين الشيئين فهي مُنْفصلة ، ومعناها معنى «بل» وهمزة الاستفهام معاً ، وجوابها «نعم» أو «لا»

ومنها : «أو» و «إما» ، وكلتاهما تكون في غير الطلب : للشك ، والإِبهام على السامع ، وفي الطلب للتخيير والإِباحة .

والفرق بينهما لُزُوم التكرار في «إما» وامتناعه في «أو» ، وأن الكلام مع «إما» لا يكون إلا مَبْنِيًّا على ما لأجله جيء بها ، و «أو» قد لا تكون كذلك .

ومن شرط المَعْطوف جَوازُ العَطْف عليه ، ولم يَحْسُن العَطْفُ على الضمير إلا باعادة الخافض عليه ، واختير التوكيد وما يسد مَسَدَّهُ في المُضْمر المَرْفوع المُتَّصِل .

---

(١) ب : «إلى إلا»

باب التَّوكيْـــــــــــــد

التَّوكيد : تكريرٌ وإحاطة .

فالتكرير ضَرْبان : تكريرُ لفظٍ ، وتَكْريرُ مَعْنىً .

فتكرير اللفظ : أن تُعيده على نحو ما تقدَّم ، وَيتْبَعُ الاسمَ، والفعلَ، والحرفَ، والجُمل .

وتكرير المَعْنَى نفسه وعينه ، ويتبع الاسمَ المَعْرِفَةَ مُطْلقاً .

والإحاطة تتبعِ الاسم المعرفة المُتَجزِّىء .

وللواحد المذكر منها : «كل» إلى «أبتع»[1]

وللأثنين : كلاهما ، وأنفسهما ، وأعينهما .

وللجميع بشرط العقل : «كلهم» إلى «أبتعين»

وللواحدة : «كلها» إلى «بتعاء»

وللاثنتين : كلتاهما ، وأنفسهما ، وأعينهما

وللجميع : «كلهن» إلى «بُتَع»

وإن شئت كان لفظ ما تُجْرِيه على جماعة المُؤَنَّث من الإحاطة كلفظ ما تُجْرِيه على الواحدة .

وَحُكْم جمع المذكر غير العاقل كَحُكْم جمع المؤنث .

---

[1] ي : كل ، وأجمع ، وأكتع ، وأبضع ، وأبتع .

باب
البَـــــــدَل

بدل الشىء من الشىء ، إن كان إيَّاه ، ففيه ، بالنسبة إلى التعريف والتنكير أربع مسائل ، وبالنسبة إلى الإِظْهَارِ والإِضْمَارِ أربع مسائل :

وإن كان بعضه ، فكذلك .

وإن كان مما يشتمل عليه الأول ، فكذلك .

إلا أن بَدَلَ المُضْمر ، والمضمر من المضمر ، والمضمر من المظهر في هذين القسمين متكلَّف .

والمشتمل عليه الأول، إما زِيْد فيه ، وإما تُسِىء منه وضعاً ، فإن جاء خارجاً عن هذا فهو إما غلط ، وإما بَدَاء .

باب
الأَفْعَال

الأفعَال بالنسبة إلى التَّعَدِّى تنقسم قسمين : مُتعدّ ، وغير مُتعدّ .
فغير المتعدِّى ، إما أفعال النَّفس ، وإمَّا أفعال الجسْم ، وإمَّا أفْعالُ الطبيعة .

والأَبْنِيَةُ التي لا تقع إلا عبارة عن هذه المعانى اللازمة :

فعل ، الثلاثى .
وانْفَعَلَ ، وَتَفَاعَلَ ، في الخماسى[1]
وافْعَلَلَّ ، وافعَنْلَى ، وافعنللَّ ، وافعالّ ، في السداسي .[2]
المتعدّى : ما نصب المفعول به .
وَيُوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف الجر
وأصله أن يلزم ، إلا أَنْ يَحْذِفَ العَرَبُ شيئا فَيُحْفَظ .
وقد اطَّرَدَ حذفُه في «من» ، و «أَنّ» ، و أَنْ»
والمتعدى ضربان : متعد إلى واحد ، ومتعد إلى أكثر .
فالمتعدِّى إلى أكثر ضربان : متعدّ إلى اثنين ، ومُتَعَدّ إلى ثلاثة .
والمتعدِّى إلى اثنين ضربان : داخل على المبتدأ والخبر ، وما ليس كذلك .

---

١) في الأصل : تفعل ، واتفعل ، وافعلّ ، في الخماسى ، وما اثبتناه من التوطئة (ص : ٢٠٤)
٢) في الأصل انفعلل وافعوعل ، والتصويب من التوطئة (ص : ٢٠٤)

فما ليس كذلك ضربان : متعدٍّ إلى مفعولين بنفسه ، ومتعد إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر .

فهذا الباب يجوز فيه : الاقتصار على أحد المفعولين ، ولا يجوز فيه الإلغاء ولا التعليق .

والداخل على المبتدأ والخبر :
ظَنَنْتُ ، ما لم تكن تُهْمَةً .
وحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، مطلقاً .
وَعَلِمْتُ ، ما لم تكن عِرْفَاناً
وَرَأَيْتُ ، وجَعَلْتُ ، بمعناها .
وَزَعمتُ ، الاعتقادية .

فهـذا الباب لا يجوز فيه الاقتصار (٢٨) ويجوز التعليق والالغاء ، ولا تُلْغِي مُقَدَّمَة في الأمر العام ، والمصدر فيه كالفِعْل ، في كل ما ذكرنا ، ولأجله يَقْبُحُ الجَمعُ بينهما ، ما لم يُضْمَرُ المصدر ، وأقبح منه الجمع بينهما في الإلغاء .

والمتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :

أَعْلَمَ ، المتعدية قبل النقل إلى اثنين .
وأرى ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر وَخَبَّرَ ، وحدث ، اللاتى بمعنى «أعلم» المذكورة .

فهـذه إذا بُنِيَتْ للفـاعـل كان حكم الأول منها حكم الأول من باب «كسوت» ، وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه ، وامتنع التعليق والإلغاء .
وإذا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُول فحكم منصوبها ما ذُكِرَ في منصوب «ظننت» مطلقاً .

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

باب

يَتَعَدَّى الفِعْلُ أجْمع :

بلا واسطة ، إلى المصدر ، وظَرف الزمان مطلقا ، وظرف المكان المُبْهَم ، والمَعْدُود ، والمفعول له ، على رَأْيٍ ، والحال ، والتمييز ، والمُشَبَّه بالمفعول .

وبالواسطة إلى المفعول معه ، والمستثنى .

المَصْدَرُ على ثلاثة أقسام : مُبْهم ، ومَعْدود ، ومُخْتَص .

فالمُبْهَمُ ، هو النَّكِرَةُ غيرُ المَوْصُوفةِ ، ولا المَحْدُوْدَةِ بالهاء ، ولا المُضافة

والمعدودُ : ما فيه هاء التأنيث .

والمختصُّ : النكرة الموصوفة ، والمضافة ، والمعرفة بالألف واللام .

والمُبْهم ، لتوكيد الفِعْل .

والمختصُّ ، لبَيَان نوعه .

والمعدودُ ، لِتَعَدُّدِ مَرَّاته .

والاسم الذي يَصْحَب الفعل لهذه المعاني الثلاثة : مصدر في الأصل ، وغير مصدر ، فالمصدر ضَرْبَان :

مصدر يُلاقيه في الاشتقاق والمعنى ، جارٍ عليه ، وغير جارٍ عليه .

ومصدر لا يلاقيه في الاشتقاق ، ويُلاقيه في المعنى .

وغير المصدر :

إماً «كل» ، أو «بعض» ، مُضَافَيْن إلى المصدر

وإما اسم لنوعٍ منه .
وإماً عَدَدٌ له .
وإماً وَصْفٌ له .
وإما مَوْصُوفٌ به .
وإما مضاف إليه المصدر قصداً .

ظرف الزمان ثلاثة أقسام (٢٩) أيضاً : مَعْدُودٌ ، وَمُخْتَصٌّ ، وَمُبْهَم .

فما كان من جواب لـ «كم» ، فهو معدود ، والعمل فيه كله ، إلا أَنْ يقصد التَكْثِير .

وما كان منه جواباً لـ «متى» فهو مختصٌّ ، ثم قد يكون العَمَل فيه كله ، وقد يكون في بعضه .

وما عدا ما ذكر فهو مبهم

ثم ظرف الزمان يكون متصرِّفاً ومقابله ، وَمُتَصرِّفاً لا يَنْصرِف ومُقَابله .

ومعنى التصرف : أنْ يُسْتعمل غيرَ ظَرْف ، وَأَنْ يَجُوْز رفعُه في مَوْضع يجوزُ فيه نصبُه وَمَأْخذه السماعَ

ومعنى الانصراف : دخول التنوين .

فالأول : كيوم ، وليلة ، ومقابله : سَحَراً مُعَيَّناً .

والثاني : بكرة ، وغدوة ، معينين ، ومقابله : بَكَراً ، وعشياً ، ومساءً ، وعتَمَةً ، وعَشِيَّةً وضَحْوَةً وَضُحىً ، وسَحرةً مُعَيَّنَة[١] .

ظَرْفُ المكان : مُبْهمٌ ، ومختصٌّ ، ومَعْدُود .

فالمبهم : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره .

والمختص : ما له اسمه من جهة نفسه .

---

١) ب : «معيناة»

والمعدود : ما له مِقْدَارٌ معلوم من المَسَافة .

ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب إلا المتَعدِّى من الأفعال بواسطة[1] .

ويشتمل ظرف المكان على : متمكِّن ، وغير متمكِّن .

---

١) ب : إلا بواسطة .

باب
(الحـــــال)

الحال يُبَيِّنُ كيفية حال الموصوف في حالِ وجود الوَصْف ، أو الصفة في حال وُجودها بالموصوف .

وأصلها أن تكون نكرةً ، وصفاً لمعرفة مشتقَّة ، بعد كلام تامٍّ ، مُتنقِّلةً ، مقدَّرَةً بـ «في» .

وقد تكون معرفةً في حكم النكرة ، ووصفاً لنكرة ، وجامدةً في حُكْمِ المُشْتَقِّ ، ولازمةً ، وبعد كلام في حكم التامّ ، وإِنْ لم يَكُنْهُ .

والعامل في الحال :

إما لفظٌ ، فيجوز التَّقْدِيم والتأخير ، ما لم يكن العامل فيها صلةً للألف واللام ، أو مصدراً .

وإماً معنىً ، فلا يجوز التَّقديم ، بخلاف الظرف .

وَتَقَعُ الجُمْلَةُ الاسمية والفِعْلِّيَّةُ مَوْقِعَهَا ، مُشْتَمِلَةً على ضمير يعود على ذى الحال .

(٣٠) أو غيرَ مُشْتمِلَة .

فَإِنْ خلت الاسمية منه لزمتها «واو» الحال .

ولا تَخْلو الفعليَّةُ منه إلا والفعلُ ماضٍ معنىً ولفظاً ، فإذا خلت منه لزمتْه «الواو» ولا تجيء «الواو» مع المضارع غير الماضى معنىً ، إلا قليلاً .

وإذا لم يجب الإتيان بالواو في الجملة الاسمية كان مَجَازاً ، وفي حكمها الماضى معنىً أو لفظاً ، وعلى كل حال لا بُدَّ من «قد» في الماضى لفظاً ومعنىً ، ظاهرةً أو مُقدَّرَةً .

باب
الابتــــــــــداء

الابتداء : جعْلُ الاسم أوّل الكلام معنىً ، مُسْنداً إليه الخبُر وبه يرتفع المبتدأ والخبُر جميعا ، بشرط التعرية عن العوامل اللفظية

والمبتدأ ، **معنىً** : البَيانُ ، والخبَرُ مَعْنىً : الفائدة .

ويكون المبتدأ : مَعْرفَةً ، وَنَكِرَةً .

فالمعرفةُ ، بلا شرط ، والنَّكِرَةُ بشروط .

منها : الاعتماد على حَرْفِ نَفْيٍ ، أو اسْتِفْهَامٍ ، أو ظرف هو الخَبَرُ .

ومنها : الاختصاص .

ومنها : العُموم .

ومنها : كَونُ الكلامِ في معنىَ كلامٍ آخر ، لا يُخِلُّ بمعناه كونُ الاسم فيه نكرةً .

ومنها : أن يكون في النَّكرة معنى الدُّعاء .

خبر المبتدأ : مفردٌ ، وجملة .

فالمفرد ثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ ، **وَيَنْقَسِم قِسْمَيْنِ** :

جامد ، وَمُشْتَقٌّ ، ويلزم الضمير في المُشْتَقِ .

وَقِسْمٌ أُقِيْمَ مُقَام شيء هو المبتدأ ، مبالغةً في التَّشبيه ، وقد يكون ما

فيه[1] ضميرٌ يعود على المبتدأ ، وقد لا يكون .
وَقِسْمٌ هو معمول لما هو المبتدأ ، أو واقع مَوْقِعَه ، وهو الظرف ، وَيَلْزم فيه ضميرٌ يَعود على المبتدأ .

والجملة ، إما اسمية ، وإماً فِعْلية .
وكلتاهما لا بُدَّ فيها من ضمير يعود على المبتدأ لفظاً أو نِيَّةً ، إلا أنْ تكون (الجملة[2]) في المعنى نَفْسَ الْمُبْتَدَأ .
وَرُبَّما حُذِف الضميرُ للعلم به ، كما أَنَّه رُبَّما حُذِفَ المبتدأ (٣١) مرةً ، والخبر أُخْرَى ، لدلالة السِّيَاق عليه .
والمبتدأ مَرْتَبَتُه التَّقْدِيمُ على الخبر ، ثم قد يُوضع غيرَ مَوْضعه ، وقد يَلْزم فيه الأصل وقد يَلْزم فيه الفَرْع .

وموضع لزوم الأصل ، إذا كان المبتدأ ضمير الشأن ، أو مُتَضَمِّناً معنى حرفٍ له صَدْرُ الكلام ، أو مُضَافاً إلى ما يَتَضَمَّنه ، أو كان بعد لام التوكيد ، أو «ما» التَعَجُّبيَّة ، أو كان الخبر محذوفاً ، والمبتدأ معرفة ، أو كانا مَعْرِفَتَيْن ، أو نكـرتين متساويتي المرتبة ، بُعْداً عن المعرفة وَدُنُوّاً منها ، أو كان المبتدأ مُشَبَّهاً بالخبر ، وقد يَخْرُجُ هذا من أصله في الكلام ، أو كان مخبرا عنه بِفِعْلِه .
وربما استُجْيزَ خُرُوج هذا أيضا عن أصله في الكلام ، وهو ضَعِيْف ، نحو : قَامَا أخواك على أن «الألف» ضمير .
وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله ، وذلك :
اذا كان مفرداً وفيه معنى الاستفهام .
أو كان ظرفاً .

---

(١) ب : «لا فيه»
(٢) ساقطة من (ب)

ولا يسوغ الابتداء بالنكرة سوى تقديمه عليها .
أو كان المبتدأ متصلا بضمير يعود عليه ، أو على شيء في الخبر .
أو كان المبتدأ هو (أنّ) المفتوحة ، وما عملت فيه
أو كان الخبر محذوفا ، والمبتدأ نكرة لا يبتدأ بها ، لو لم يتقدم عليها ظرف هو خَبَرٌ لها .

بـــاب

إذا ذكـر اسم وَذُكِـرَ بَعْـدَه فِعْـلٌ ، يتنـاول ضمـيره ، أو المـلابس لضميره ، مرفوعاً ، سواء كان تَنَاوُلُه له بواسطة ، أو بغير واسطة ، وجب الرفع في الاسم الأول .

وإن تنـاول الضمير على الوجهين المذكورين منصوباً ، وَحِيْلَ بين الاسم والفِعْل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وجب الرَّفْعُ .

وإن كان قبل الاسم حرفٌ لا يليه الا الفِعْل ، فالنصب أيضاً وإن ارتفع فَعَلى الفِعْل لا على الابتداء .

وإن كان قَبْل الاسم حرفٌ هو أولى بأن (٣٢) يَلِيَه الفِعْل من أن يليه الاسم ، أو كان في الفعل معنى الطلب ، أو حيل بينهما بحرف تحضيض ، أو عَرْض ، أو تَمَنٍّ ، أو عَطْف على جملة فعلية ، ولم يكن هناك ما يُوجب الابتداء ،[١] كان النَّصْبُ أولى .

---

١) مكـان هذه الكلمة أخرى غير واضحة في الأصلين ، وما أثبتناه استنتاجاً بها في التوطئة (ص : ٢٢٢)

وإن عُرِّيَ مما يُوْجِبُ النَّصْبَ أو اختياره ، ومـا يُوجِبُ الرَّفع ، ولم يُعطف على جملة ذات وجهين ، كان الرفع أولى .

وإن عُرِّيَ من ذلك كلِّه ، وَعُطِفَ على جُمْلَةٍ ذاتِ وَجْهَيْن ، استوى الرَّفْعُ والنَّصْبُ فيه

بـــاب

الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بالنسبة إلى تقديم الخبر عليها ، أقسام :

فـ «كَانَ» و «أَمْسَى» و «أَصْبَحَ» و «أَضْحَى» و «ظَلَّ» و «بَاتَ» و «صَارَ» قِسْمٌ .

و «لَيْسَ» قِسْمٌ .

و «مَا زَالَ» و «ما انْفَكَّ» وَ «مَا فَتِيءَ» و ما «بَرِحَ» قِسْمٌ

و «ما دَامَ» ، قِسْمٌ .

فـ «كانَ» لاقترانِ مضمونِ الجُمْلة بالزمانِ الماضي ، وَرِبَّما دَخَلَها معنى «صار» وتجيء زائدة ، وبمعنى : حدث ، فَتَخْرُجُ .

و «أَصْبَحَ» وَ «أَمْسَى» و أَضْحَى» ، كُلُّ واحدةٍ منها لاقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف ، وَيَدْخلها معنى «صار» ، وَتَجِيءُ للدخول في الأزمنة المذكورة ، فَتَخْرُج .

وَ «ظَلَّ» ، يصاحبه الصفة للموصوف نَهَارَهُ ، و «بات» لَيْلَه .

وتجى «ظَلَّ» **بمعنى** : صار ، و «بات» بمعنى عَرَّسَ ، فَتَخْرُج .

و «صار» لانقلاب الشيء من حالة إلى حالة لم يَكُن عليها .

ويدخلها معنى : انتقل ، فيصير خبرها : إلى كذا .

وكل ما جاء بمعنى «صار» عَمِلَ عَمَلَها ، وذلك ستة أفعال :
اثنان منها لا يخرجان عن موردهما ، وهما : جاءت في قولهم : جاء في حاجتك ،

وتعدت ، في قولهم : شَقَّ شفرته حتى تعدت كأنها حَرْبَة
والأربعة : عادَ ، وآضَ ، وغَدَا ، وَراحَ .

و «ما زَالَ» وأخواتها ، لمصاحبة الصفة (٣٣) الموصوفَ ، مذ كان قابلا لها ، وتنْفِي ماضيه بـ «ما» ، و «لم» و «غير» ماضية «بلا» ، و «لن» .
ويَجُوزُ حذفُ «لا» معها .

و «ما دام» المقارنة الصفة الموصوف في الحال ، و «ما» معها مصدريه ، ولذلك تحتاج إلى ضمير في كونها كلاماً ،

و «ليس» لانتفاء الصفة من الموصوف في الحال ، وقِيْلَ : عُمُوماً .
فَقِسْمُ «كان» يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل ، إِنْ خلا من معنى الاستفهام ، ويجب إن كان فيه .

وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر وَجَبَ تقديمُ الخبر أو توسُّطه بين العامل والاسم .

و «ليس» ، يجوز فيها ما جاز في «كان» عند القدماء ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين .

و «ما زال» وأخواتها لا يتقدم خبرها عليها لمكان «ما» إلا عند ابن كيسان[1] .

---

١) ابن كيسان ، هو : أبو الحسن محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان ، نحوى ، حفظ المذهبين البصري والكوفي ، وله : المهذب في النحو ، وكانت وفاته سنة تسع وتسعين ومائتين (البغية : ١ : ١٨ - ١٩)

وليس تخالف في أن (كان) «إلى» «صار» لا يتقدم خبرها عليها إلا إذا نُفِيَتْ بـ «ما» .

و «ما دام» لا يتقدم خبرها عليها اتفاقاً ، لكونها صلة لـ «ما» .

وجواز توسُّط الخبر عَامٌّ في جَمِيْعِهَا .

وَكُلُّها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط ، أو استفهام ، ولا على مبتدأ خبره جملة لا تحتمل الصِّدق والكذب ، ولا على مبتدأ خبره مُفْرد فيه معنى الاستفهام ، سوى «كان» الى «صار» .

ومـا أوجبه كَوْن المبتدأ والخبر مُعَرّفين ، أو نكرتَيْن على السواء ، وكَوْن المبتـدأ مُنَزَّلاً منزلة الخبر من تَقَدُّم المبتدأ ، لا يجب في هذا الباب ، إن ظهر الإعراب في أحدهما .

ولا يدخل على المبتدأ المُخبر عنه بالماضى إلا ما يُنَاقض[1] معناه المُضيَّ منها .

بـــاب

كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى فَأَصْلهُ ألَّا يَعْمل ،

وما اختص بالاسم أو بالفعل ، ولم يكن كالجُزء منه ، وجب أَنْ يعمل . و «إنَّ» وأخواتها مما يختص بالاسم، لا كجزء منه، فَأَصْلُها أَن تَعْمل.

وَكُلُّ حرف اتصل بالاسم وَعَمِلَ فيه فَأَصْلُه أَنْ يَعْمَل الجَرَّ ، ولا يعمل

---

١) التوطئة (ص : ٢١٥) : (ما لا يناقض)

الرَّفْع والنَّصْبَ ، إلا لشبهه بما يعمل ، كَشَبَه «إنَّ» وأخواتها بالأفعال في المعنى .

والذي استحقَّته بذلك : .

أن حذف من مُضَعَّفها سوى «لعل» (٣٤) تخفيفاً .

وَأَنْ لحقتها مع ضمير المتكلم نُون الوقاية على نحو ما مضى مُفَصَّلاً .

وَأَنْ طلبت اسمين ، مثل الفعل المتعدى لهما .

وأن فُتِحَتْ أواخرها كالماضى .

وأن رفعت أحدها ونصبت الآخر ، كما يفعل الفعل المتعدى .

إلا أنه قُدِّم فيها وجوباً ما أصله أن يتأخَّر في الفعل ، تنبيها إلى أن عملها غير متأصل فَكُلُّ مبتدأ لا تدخل عليه «كان» لا تدخل عليه «إنّ» ، ولا تدخل أيضاً على المبتدأ الذي خبره مُفرد فيه معنى الاستفهام ، بخلاف «كان» إلى «صار» ولا يجوز تقديم الخبر عليها ولا توسُّطه ، بخلاف «كان» إلى «صار» إلا أن يكون ظرفاً فيجوز التوسُّط .

وهـذه الحـروف إذا دخلت (عليها)[١] «ما» كان الإلغاء أحسن ، وقد تَعْمَل ، والعمل في «إنَّ» و «أنّ» أضعف منه في أخواتها ، وموضع السماع «ليت»

وكلها لا تَدْخل على أخبارها ، ولا على أسمائها المَفْصول بينها بالظرف ، ولا على مَعْمول خبرها المقدم عليه ، على الفاصل[٢] بين اسمها وخبرها «اللام» سوى «إنَّ» .

---

١) تكملة يقتضيها السياق.

٢) ب : (المتصل)

وكلها لا يُعطف على موضعها ، ولا على موضعها مع اسمها ، سوى : «إنَّ» و «لكنَّ» وتنفرد «إنَّ» و «لكّن» بالعطف على موضعها ، الاسم بعد الخبر ، على رأى ، وَمُطلقا ، على رأى ، وعلى رأى : إن ظهر الإعرابُ في معمولها فَبَعْد الخبر ، وإلاَّ فَمُطْلقا .

وتنفرد «لكنَّ ببطلان العمل فيها مع التخفيف .

بـــاب

إنَّ المكســـورة ، متى خففت وأُعملت ، فَحُكْمهـا حُكْم الثَّقيلة متى خففت وألغيت ووليتها الأسماء فمبتدآت ، ويجب إثبات (اللام) .

فان وليتها الأفعال لم تكن الا مما يدخل على المبتدأ والخبر ، عند البَصْريين ولزمت «اللام» .

وَيَجُوزُ دُخولها عند الكُوفيين على سائر أَنواع الفِعْل ، ويجب إثبات «اللام» وَ «أَنَّ» المفتوحة (٣٥) تُخَفَّفُ وَتُثَقَّلُ ، وهي في خِفَّتِها : إمَّا مُلْغَاة ، وإمَّا معملة .

فالُمعْمَلَةُ ، كالُمثْقلَة .

والُملغَاة تَليها الأسماء والأفعال .

فإذا وَلِيتْها الأسماء فمبتدآت .

وإذَا وَلِيَتْها الأفعالُ فالَأحسن أَنْ يُفْصل بينها وبينها بحرف تنفيس ، أو نفى ، أو تَوَقُّع ، وما بَعْدَهَا من الأفعال في مَوْضع خَبرها ، واسمُها محذوف لفظاً موجودٌ معنىً ، هذا معنى الالغاء فيها ، بخلاف المكسورة .

وَحُكْم العَطْف على الُمضمر في أَخبارها مِنْ مسائل باب العَطْف .

وفي «لعلَّ» لغاتٌ ست[1] .

والفَرْق بين «أَنْ» الناصبة للفعل ، والناصبة للاسم ، المُلْغاة .

أن المخَففة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل تحقيق ، وأنها إذا وليها فعلٌ جاز أن يُفصَلَ بينها وبينه بِحَرْف نفي ، أو تنفيس ، وأنها تجيء بعدها جُملة ابتدائيّة .

والناصِبَةُ للفِعل عَكْسُها .

وتجيء (إنْ) شرطية وزائدة ، وبمعنى «ما» .

و «أنْ» تَفْسيْراً ، أو زائدة .

لكن ، إذا خُفِّفَتْ لم تَعْمل ، وقد بُيِّن حُكْمُها في باب العطف .

«كَأَنَّ» تُخَفَّفُ وَتَثَقَّلُ ، فتعمل وتلغى .

ومعنى الإلغاء فيها معناه في «أَنَّ» المفتوحة .

ليت ، عند الكوفيين تنصب اسمين . وَقَدَّرَهَا الفراء[2] بـ «تمنيت» ، وليس قوله :

ـ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّباَ رَوَاجِعَا[3] ـ

بمُثْبتٍ ، لذلك .

وَقَدْ جَرُّوا بـ «لَعَلَّ» مُشَبَّهة على الأصل .

وأَشْرَبَها معنى «ليت» من قرأ (فَأَطَّلِعَ)[4] نصباً

---

(١) انظر التوطئة (ص : ٢٣٦)

(٢) الفراء ، وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى ، إمام العربية ، وله مؤلفات جملة ، وكانت وفاته سنة سبع ومائتين (البغية : ٢ : ٣٣٣ ـ ٣٣٤)

(٣) مجهول القائل (سيبويه : ١ : ٢٨٤)

٤) المؤمن : ٣٧

(٣٦) باب

إنَّ ، تكسر مبتدأةً ، وجوابَ القسم ، وفي خَبَرِهاَ «اللام» وصلة ، وبعد «واو» الحال ، وبعد القول المجرد من معنى الظن ، والطلب .

وما عدا هذه المواضع فَبخِلاَفِها .

وإن شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ موضع يتعاقب عليه الاسمُ والفِعْلُ ، فهي فيه مكسورة ، وما انفرد بأحدهما بخِلاَفه .

وإن شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ موضع هو الاسم المفرد فهي مفتوحة ، وكل موضع هو الكلام فبالخلاف .

بـاب
حُرُوفُ الجَــــــرِّ

الحرف الذي[1] تَجُرُّ به .

إما حرف فقط كـ «مِنْ» و «إلى» و «ربَّ» و «الباء» و «اللاَّمِ » و «التَّاءِ» و «الواو» في القسم[2] و «لولا» و حاشى» على رأى سيبويه ، و «حتى»

وإما حرفٌ مرةً ، وفِعْلٌ أُخْرى ، كـ «خَلاَ» وَ «عَدَا» و «حَاشَى» ، على رأى المُبرِّد .

وإما حرف مرةً واسم أُخْرَى ـ «عن» وعلى» ، وكاف «التشبيه» ، و «من» و «قد» .

فـ «مِنْ» تكـون لابتـداء الغاية ، وللتبعيض ، ولتبيين الجنس ، وتُزَاد لاستغراق[3] الجنس في الفاعل والمفعول في النَّهى ، وفيهما ، وفي المبتدأ في النفى والاستفهام .

وقد حكى بعض البغداديين : قد كان من مطرٍ[4] ، **فزادها في الإيجاب** ، وهو عند البصريين ، غير الأخفش[5] ، متأول .

إلى ، تكون لانتهاء الغاية ، وقد يَدْخلها معنى «مَعَ» .

---

١) ب : «الحروف»

٢) ب : «ومن في القسم»

٣) التوطئة ص : (٢٢٦) : «لتأكيد الاستغراق»

٤) مغنى اللبيب (١ : ٣٢٥) ، التوطئة (ص : ٢٤٢)

٥) الأخفش ، هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، قرأ النحو على سيبويه وله : الأوساط في النحو . وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين (البغية : ١ : ٥٩٠ ـ ١) .

و «في» للوعاء ، وقد يَدْخلها معنى «عَلَى» .

وَ «رُبَّ» للتعليل ، ولا تعمل مباشرة في معرفة إلا وهو مُضْمر مُبْهم مُفَسّر بواحد مَنْصوب .

ولا بواسطة إلا وهو مُضَاف إلى مُضْمر يَعُوْدُ على ظاهر ، نكرةً عملت فيه «رُبَّ» مباشرة ، ويلزم في الظاهر من مَعْموليها النعت ، عند قوم .

ولا تتعلّق «رُبَّ» إلا بفعل متأخِّر عنها .

ومتى لحقتها «ما» ساغ أَنْ تَلِيَها الجملة الاسمية والفعلية .

ولا يكون الفعل (معها)[1] إلا ماضيا معنىً ، ولفظا . وكثيرا ما يحذف الفعل الذي تتعلّق به «رُبَّ» .

البـاء ، تكـون للإلصـاق ، وتـدخلهـا معنى الاستعـانـة ، ومعنى المُصَـاحبـة ، ومعنى الـظَّرف ، وتكـون للتَّعْـدية ، وتكـون زائده في الفاعل والمفعـول ، والمبتـدأ والخبر ، إلا أن زيادتهـا في الخبر مَقْصورة على النَّفْي والآستفهام ، في الأَعْرَف .

و «اللام» تكون للمِلْك ، ولمجرد التَّخْصِيْص ، والآستحقاق ، وَتجِيْءُ لمجاز (٣٧) المِلْك ، ويلزمها معنى التعجُّب في باب القسم .

التاء ، و «الواو» ، و «مِنْ» ثلاثتها لا تجُرُّ إلا في القسم ، بشرط ظُهُور الاسم المجرور وعدم الفِعْل المتعلق به الجار ، وَتَجَرُّد القسم من معنى السؤال .

وبعضهم يجعل «مِنْ» تلخيص «ايمن» .

والتاء ، لا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، في الأعرف .

وحكى الأخفش[2] دخولَهَا على «الرَّبِّ» وبعكسها» «مِنْ» .

---

١) التكملة من التوطئة (ص : ٢٤٨)

٢) سبق التعريف به .

و «لولا» عند سيبويه ، رحمه الله ، قد تجر المُضْمر دُونَ الظَّاهر ، ويخالفه الأخفش[٢] .

و «حتى» تجيء بمعنى «إلى» وبمعنى «كي» .

فإذا كانت بمعنى «كي» لم يكن المجرور بعدها الا في تأويل الاسم الصريح ، ولا يكون اسما صريحا ، وهي إحدى الناصبتين للفعل . وإذا كانت بمعنى «إلى» جَرَّتِ الاسم الصريح ، وما في معنى الاسم .

ولا تدخل على المضمر ، وما بعدها قد يَدْخُل فيما قبلها ، بِخِلاَف «إلى» .

عن ، و «على» تكونان حرفين واسمين ، وكذلك «كاف» التشبيه .

والأَغْلَب الأَجْود ألَّا تكون «كاف» التشبيه في صلة الموصول إلَّا حَرْفا ، وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفاً ، ثم هي بَعْدُ اسمٌ بمعنى : مثل .

ثم يأتي[١] ذكر «مُذْ» و «منذ» بعدُ .

(بـــــاب)

الإضافة : محضةٌ ، وغيرُ مَحْضَة .

ونعنى بالمحضة : ما أَفَادَتْ تعريفاً ، أو تَخْصيصاً .

وهي : إما مُصَدَّرة باللام ، وإما مصدرة بـ «مِنْ» .

وغير المَحْضَة : ما لا فائدة لها إلا تخفيف اللَّفظ ، وهي إضافة الصِّفة إلى فاعلها ،أو ما هو كالفاعل ، وإضافتها الى مفعولها مراداً به الحال

---

١) ب : «ثم لا يأتي» .

والاستقبال ، وإضافة «أَفْعَلَ» إلى جِنْسه مراداً به معنى (من) .

كُلُّ اسم أَضفته إلى غير «ياء» المتكلم ، فَحُكْمه بالنِّسبة إلى الإعراب حُكْمه قبل الإضافة ، إلَّا ما كانت فيه الفَتْحة علامة الجَرِّ ، فتصير الكسرةُ فيه علامته .

وَحُكْم المضاف إليه بالنِّسبة إلى الإعراب الجَرُّ ، وَتُحَرِّكُ «يَاءَ» المُتَكَلِّمِ ، وهو الأصل ، وَتُسَكِّنُهَا ، وهو الأكثر .

وإذا كان الاسم المضاف إليها منادًى فلك فتح ما قبلها وقَلْبها ألفا ، ولك أَنْ تحذفها وتدع الكسرة التي قبلها تَدُلُّ عليها ، ولك أنْ تَحْذفها وتُعْطى الاسم ما كان له في (٣٨) النداء لو كان مقصوراً ولم يُضَفْ . وأما قولهم : يا بن أُمّ ، ويا بن عَمّ ، في الكلام ، وقول أبى النَّجم في الشِّعْر :

يَابْنَةَ عَمَّا[1]

فلا يُقاسُ عليه .

فإذا كان ما يلى «الياء» من الاسم المضاف «ياء» مكسوراً ما قبلها، أو مفتوحا ،

أدغمتها في «الياء» مُفْرداً كان الاسم أو جمعاً .

---

١) والبيت كاملاً :

يَابْنَةَ عَمَّا لا تَلُوْمِى واهْجَعِى   لا يَخْرِقِ اللومُ حِجَابَ مِسْمَعِى

(الكتاب لسيبويه : ١ : ٣١٨)

وإن كان «إلا» مضموما ما قبلها أو مفتوحا ، جعلت الضمة كسرة وَقَلَبْتَهَا «ياء» ، وَأَدْغَمْتَ (إلا) في «أخوك» وبابه ، فإنك تَحْذِف «الواو» من آخرها ، وَتُولى «الياء» ما قبل الواو ، فتكسره ،
ولا تَحْذِف «واو» «فوك» بل تَقْلبها .
ولا يُضَاف إليها «ذو» .

وإن كان «الفا» ، ليست للتثنية ، جاءتِ «الياء» بعدها مفتوحة ، وإن شِئْتَ قَلَبْتَهَا «ياء» وأدغمتَهَا في «الياء» .

وإن كانت «الألف» للتثنية لم يَجُزِ القلب ، بَلْ جاءت «الياء» بعدها مفتوحةً فقط .

وياء المتكلم في هذا الفَصْل كُلِّه مفتوحةٌ، إلا أن يَرِدَ شاذاً ، فَيُحْفظ .
مُذْ ، ومُنْذُ ، يكونان اسمَيْن مبتَدأيْن ، وحرفين جازمين ولا يَجرّان إلا الزمان ، ولا يُجَرُّ عنهما إلا به .

ويكونان مع الماضي جازمتين بمعنى «مِنْ» ، ومع الحاضر بمعنى «في»
وإذا كانا مبتدأين جاء ما بعدهما خبراً لهما من الزمان ما يكون جواب «كم»

وما يكون جواب «متى»
ويكونان مع جواب «كم» لأول الوقت إلى آخره ، ومع جواب «متى» لأول الوقت خاصة .

والاسْمِيَّةُ على «مُذْ» أغلب .
وإذا وليهما ما ليس بزمان قُدِّر بينه وبينهما زمانٌ مضاف إليه لفظاً ومعنًى ، إنْ كان اسما أو في حكمه ، وإن كان فعلاً ، فإلى مصدره معنًى وإليه لفظاً .

باب
القَسَـــــم

القَسَمُ : جُملة تؤكد بها جملةً أُخْرى ، كلتاهما خبريّة ، فَتَرْتَبِطانِ ارتباطَ الشرط والجزاء ، إلا أنَّ الجملة الأولى منهما جاءت اسميَّة ، لا في مَوْضع واحد ، بخلاف الجملة الأولى في الشَّرْط والجزاء ، ورُبَّما حُذِفَتْ إحدى الجملتين ، كما في الشرط والجزاء للعِلْم بها .

والاسم المُقْسَم به :

إما مَجْرورٌ فقط ، وهو ما لُفظ معه بأحد (٣٩) حروف القَسَم ، أو الْعِوَض منه .

والعِوض ، إما هاء ، وإما ألف الاستفهام ، وإما قَطْعُ ألف الوصل .

وإما جاء فيه النصب والجر ، وهو ما عُرِّيَ من الحروف والعِوَض ، وليس جائزا أن يُبْتَدَأ في ذلك الوضع ، والوجه فيه النصب .

وإما جائز فيه النصب والرفع وهو ما عُرِّيَ من الحروف والعوض، وكان جائزا أن يبتدأ في ذلك الوضع، والنصب فيه أوجه .

وأما لازم فيه الرَّفْع ، وهو «أيمن» ، وفيه لغات : أَيْمَنُ الله ، وأَيْمُن ولَيْمن الله ، وايْم ِ الله وأيْمَ الله ، ولَيْم الله ، وَم ِ الله ، ومُ الله ، ومِنُ الله ومُنُ الله ، ومَا الله .

ولعمرك ، باللام .

وإما لازم فيه النصب ، وهو : عَمْرَكَ ، وقَعْدَكَ ، وليس يَخْتصّ هذا الاسم للقسم ، بل ينويه سؤال وجواب .

والقسم يكون في الإيجاب بـ «أن» مخففة ومثقّلة ، وباللام .

ومواقع اللام ثلاثة : المُبْتَدأ ، والفِعْل المضارع مقروناً بنون التَّوكِيْد ، على رأى ، ويجوز تعاقبهما على رأي ، والفِعْل الماضى ، بشرط توسُّط «قد» بينهما ، ظاهرةً أوْ مقدرةً .

وربَّما حُذفت «اللام» مع «قَدْ» إذا طال الكلام ، وفي الشَّرْط غيرُ طُول .

ويُجَابُ في النَّفى بـ «ما» «وإن» في معناها ، و «لا» .

وَيَجُوزُ حذف «لا» لفظاً .

وربما حُذفت الجُملة القسمية لِكَوْن ظَرْفٍ ، من معمولات الفِعْل الواقع جواباً ، دالاًّ عليها .

وربَّما أُنزل الظرفُ المذكور ، أو حَرْف تَصْدِيق ، مَنْزِلَةَ القَسَم المحذوف من الجواب ، توطئةً للجواب .

بـاب
المفْعُول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه

حُكم هذا الباب أنْ يُحْذف فيه الفاعل ، إما جهلا به ، وإما إبهاماً ، وإما احتقاراً ، وإما تعظيماً ، وإما إيثاراً لِغرَض السَّامع ، وإما إيجازاً ، وإما للتضليل ، وإما للتَّوافُق ، وإما للتَّقَارُب ، وإما لِلعلْم به .

وَيُقَام شيء آخَرُمقامه ، فيُرفع لفظاً ، أو معنى .

والُمقام ، إما مَفْعول به ، وإما مُطلقٌ لبيان النوع ، ولعدد المَرّات (٤٠) وإما مَفْعول فيه مُتَمكِّناً ، وإما مَجْرُوراً .

فإذا وُجد المَفْعُول به لْم يقم سواه فإذا عُدِم تَساوَتْ مَرَاتِبُ البَوَاقى في الجَوَاز فإن كان الفعل ينصب أكثرَ من مفعول به واحدٍ ، وتعدَّى بنفسه ، وكان من باب «كسوت» كان المختارُ إقامة الأول ، وجَازَ إقامةُ الثاني ، ما لم يُوَرِّثْ لَبْساً .

وإن كان إنَّما يَنْصب بنفسه أحدَهما لم يُقَمْ ما ينصبه بإسقاط حرف الجر ، مع وجود الذي ينصبه بنفسه .

وإنْ كان من باب «ظننت» أُقِيمَ الأوَّلُ فقط .

وإن كان من باب «علمت» أُقِيم الأول ، وجاز أنْ يُقام الثاني على وجه لا يَعرِض معه اللّبْس .

ولا يُبْنَى للمفعول إلا المتصرِّف الُمتعدِّى ، وقد ذكر .

كيفية البناء :

أن يُضَمَّ أولُ الفعلِ الماضى ويُكْسَرَ ما قبل آخره ، إلا أن يكون مُعْتَلَّ العين ، ثلاثياً ، أو خماسياً ، أوله همزة لوصل ، أو سُدَاسِياً ، فإنه تسكن عَيْنُه وتُنْقَل الكسرةُ إلى (ما قبلها)[1] فتُقْلَبُ «الواو» فيه إلى «الياء» ، والاشمام لُغة .

وبعضهم يُسَكِّن ولا يَكْسر الفاء ، فتنقلب «الياء فيه إلى الواو» .

وإن كان مُضارعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ما قبل آخره ، فيجىء على ما يَقْتَضِيْه التَّصْريف .

بـــاب

اسم الفاعل ، المراد به الماضى مفرداً كان أو مُكَسَّراً، أو مجموعاً بالألف والتاء ، تَجب فيه الإضافة إلى المفعول ، إن كان فعلُه مِمَّا يتعدَّى ، ما لم يكن ثَمَّ ما وقع من الإضافة .

وحُكْم «**النون**» في التَّثْنية والجمع على حَدِّها حُكم التَّنوين في المفرد .

فإذَا أَدْخلت «الألف واللام» وَجَبَ النَّصْبُ في المفعول مع المفرد والمكسَّر والمجموع «بالألف» والتاء إن خلا المفعول من «الألف واللام» .

وإن كان فيه «الألف واللام» جاز النصب والجر في المثنَّى والمجموع على حد التَّثْنِيَة ، ويجب النَّصْبُ مع إثبات «النون» مطلقاً .

ويجوز النَّصْب والجَرُّ مع إسقاطها مطلقاً .

---

١) التكلمة من التوطئة (ص : ٢٦٠)

وإذا وَجَبَتْ الإضافة ، واتَّفَقَ أَنْ كان الفعل له أكثرُ من مفعول واحدٍ ، انتصب ما زاد على الواحد بإضمار فِعل .

ولك في العَطْف على المجرور باسم الفاعل : الحملُ على اللَّفْظ وعلى المَعْنى والمضـاف إلى المعـرفة في هذا الباب مَعْرفة به ، ما لم يكن في المضاف «الألف واللام» فإنه حينئذٍ مَعْرِفَةٌ بهما ، والإضافة غَيْرُ (٤١) محضة .

اسم الفاعل المراد به الحَال والاستقبال ، مفرداً ، أو مُكَسَّراً ، أو مَجْموعاً بالألف والتاء ، أصله أَنْ يَثْبت فيه التنوين ، وينْتصب المفعولُ عنه ، إن كان لفعله مَفْعول ، وتجوز إضافته تخفيفا ، ولا يَتَعَرَّفُ بالمضافِ إليه ، وإن كان مَعْرِفَةً .

وَحُكْمُ «النون» في التَّثْنية وجمع المذكر السالم حكم التَّنوين في المفرد[1]

وحُكْم «العَطْف» على ما أُضيف إليه اسم الفاعل ، المراد به الحال أو الاستقبال ، كما ذكر في المُرَاد به المُضِيّ .

وَمِنْ شَرْط إعْمال اسم الفاعل أن يكون مُعْتَمِداً على حَرْفِ استِفْهام ، أو حَرْفِ نَفْي ، أو يكونَ صفةً لموصوف ، أو خبراً لذى خبر ، أو حالاً من ذى حال ، أو صلةً لموصول .

بـــاب

الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ باسم الفاعل تُفارقه في أَنَّهَا لا تُوجد إلا حالاً ، ولا تَعْمَلُ إلاَّ في السَّبَبِيّ ، ولا يتقدَّم معمولُها عليها ، ولا يكون المَنْصوب بها مفعولاً به ، وأَنَّهَا إذا وَقَع فيها «الألف واللام» ، أو في معمولها ، كان الأصْل الجَرّ ، وأنها لا

١) ب : «المذكر»

تُعْطَف على المجرور بها نَصْباً ، وأنه يَقْبُحُ أَنْ يُضمر فيها الموصوفُ ، ويضاف معمولها إلى مضمره وَمَدَارُ هذا الباب في ثماني عشرة مسألة :

وكُلُّ مسألة تكرر فيها الضمير ، فهي قبيحة .

وكُلُّ مسألة حُذِفَ الضمير منها فهي قبيحة .[1]

وَكُلُّ ما خرج من هذين الضَّربين منها ، فهي حسنة ، إلا نحو : الحسن وجه[2] ، فهي باطلة .

وإذا اشتملتْ الصِّفــة في هذا البــاب وفي غيره على المُضْمــر تَبعَتِ الموصوفَ ، تثنيةً وجمعاً وإنْ خَلَتْ منه لم تَتْبعه تثنيةً وجمعَ سلامة ، في الأجود الأفصح ، وكان التَّكسير أجود من الإفراد إن أمكن .

بـــــاب

التَعُجُبُ ، الذي يُبَوَّب له في النحو ، لفظان : مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ .

وكلاهما لا يكون إلا من : فعل ثلاثي ، غير مزيد فيه ، في الأمر العام ، ومما يُفيد الزيادة والنُّقصان ، وما بناؤه على «فَعِل» في الأصل ، أو هو مَرْدُودٌ إليه في المعنى ومما قَدْ وقَعَ ودام .

فإن اختــل منــه أحدُ هذه الأوصاف ، سوى المُضيّ والدوام ، فأردت التعجُّب منه بصيغة «ما أَفْعَلَه أو أَفْعِلْ به» فابنهما من فِعْل يَصِحُّ أن يُبْنَى من مثله ، وانصبْ مصدر الفعل الذي (٤٢) انخرم فيه أحد هذه الأوصاف مُضَافاً إلى الفاعل مع «ما أفعله» واقرن به «الباء» مضافاً إلى الفاعل مع أَفْعل» .

---

١) التكملة من التوطئة (ص : ٢٦٦)

٢) الأصل « والحسن وجهه » وما أثبتناه من التوطئة

ولا يتقدّم المنصوب بعد «ما أَفْعَلَ» على «أَفْعَلَ» ، ولا المجرور بعد «أَفْعِلْ بِهِ» على «أَفْعِل» باتفاق .

ولا يُفصل بينهما وبينهما على رَأْي .

و «به» بعد «أَفْعِل» فاعل ، على رأي ، ولا ضَمير في «أَفْعِل» ، ومَفْعُول على رأي ، وفي «أَفْعِل» ضمير منع من اختلافه اختلاف[1] المخاطب .

المثليَّة والباء ، لازمةٌ على كل حال ، و «ما» مع «ما أفعله» غير موصولة ، بل نكرة غير موصوفة ، على رأي ، وهي مُبْتدأة باتفاق .

وكُلُّ ما لا يُقال فيه : ما أَفْعَلَه ، وأَفْعِلْ به ، لا يقال فيه : هو أَفْعَلُ من كذا ، للتفضيل فإن أردته مما لا يقالان منه ، فأين (أَفْعل) مما يقالان منه وأجْرِ على الموصوف مُضْمراً فيه ضَميره ، وانصبْ مَصْدَرَ الفِعْلِ الذي أردتَ التفضيل منه تمييزاً واقْرِنْ «من» بالذي تُفضِّل عليه .

بـــــاب

عمل «ما» و «لا» المُشَبَّهتين بـ (ليس) مشروطٌ بتأخير الخبر ، وألا يَبْطل النَّفْي «بإلا» وألا يفصل بينهما «بإن» ،

وكُلُّ ما عُطف على الخبر المنصوب بأَحدها لفظاً أو معنىً ، بحرف يُوجب ما بَعْده ، فَحُكْمه حكم ما بَعْد «إلّا» .

ويفترقان في أَنَّ «لا» لا تعمل إلا في نكرة ، اسمًا أو خبراً .

فإذا جِيءَ بعد الخبر المنصوب بأحدهما لفظاً لا معنى ، بحرف عطف ، لا يُوجِبُ ، وإن كان بعد الحرف وَصْفٌ وموصوف ، وأولى الوصف الحرف ، وكان المَوْصوف شيئاً من اسمها ، جاز الرَّفْعُ والنصب والجرُّ في ذلك الوَصْف .

---

١) ب : «الاختلاف»

ولا يَجُوز مع الأجنبىَ الرَّفعُ .

وإذا تأخَّرَ الوصف جاز الرَّفعُ والنصب مطلقاً ، ولا يَجُوز الجرُّ .

وأما الموصوف مطلقاً فليس فيه إلا الرفعُ .

بـــاب

نِعْم ، وَبِئْسَ ، أَصْلُهما فَعِلَ

وكُلُّ فِعْلٍ على «فَعِل» فالعربُ قد تُسَكِّن وسطَه تخفيفاً ، فإن اتَّفَقَ أَنْ تكون عينُه حرفاً من حُروف الحلق ، كما كان في «نِعْمَ» و «بِئْسَ» يكون لهم فيه أَرْبَعُ لُغَات :

(٤٣) الأَصْلِيَّة ، والتخفيف ، وكَسْر الفاء ، إتْبَاعاً للعين ، والتَّخفيف منها مع الكسر .

وفاعل «نِعْمَ» و «بِئْسَ» إنْ كان ظاهراً لم يكن في الأمر العامّ إلّا بالألف واللام الجِنْسيَّتَيْنِ ، أو مضافاً إلى ما هما فيه .

وقد ذُكِر حُكْمه ان كان مضمراً في باب المُضْمرات .

ولا بُدَّ معهما من المَمْدُوحِ أو المَذْمُومِ لفظاً أو نية .

ومن شَرْطه أنْ يَصْدُق على اسم الفاعل ، وإن وقع شيء يُوهِم خِلَافَ (هذا)[1] يُؤَوَّل .

والتَّفْسير واجبٌ إن أضمر الفاعل ، وجائز مع المُظْهَرَ توكيداً .

وما يُفَسَّر به المضمر فيهما النكرةُ غير الموصوفة .

وإذا أُخِذَ الممدوحُ مبتدأ ، أعنى الفاعل عن العائد لعُمومه .

---

١) التكملة من التوطئة (ص : ٢٧٢) .

بَـــــاب

حَبَّ ، من قولك حَبَّذَا : فِعْلٌ ، فَاعِلُه «ذَا»

و «ذا» في هذا الموضع لا تُغَيَّرُ بحسب المُشار إليه ، لأن «حَبَّذا» أُجْرِيَ مُجْرى المثل ، حيث نُقل مّما وُضِعَ له واستعُمل بالحمد والثناء «نِعْم» .

وما انتصب بعده من نكرة فتفسير للُمبهم ، وقيل فيه ، مشتقاً حال ، وجمعوا بينه وبين «ذا» لأنه مُبهم ، والمبَهم قد يَسُدُّ مَسَدَّ المضمر ، فإذا جَمعوا بينه وبين اسم الجنس ، في «نِعم» و «بِئس» ، فإن جمعهم[1] بينهم وبين «ذا» أولى .

ولا بُدَّ فيه من مَرْفـوع هو فيه بمنزلة الممدوح أو المذموم ، في «نِعْم» و «بِئْس» وَكُلُّ فعل على «فَعِل» فالعرب قد تُسَكِّن وسطه ، فإن كان فيه معنى المَدح ، كحَّبذَا ، استجازوا فيه النَّقل .

بـــاب

إذا تنازع فِعْلان معمولاً واحداً ، فالمختار إهمال الثاني ، وإذا أعمل فيه الثاني ، حذف مع الأول ، ما لم يكن مرفوعاً ، أو مفعولاً لا يُقتصر دونه .

وإذا أُعمـل فيه الأول أعمل في ضَمِيره الثاني ، ولا يلزم ، إن لم يكن مرفوعاً أو مفعولاً لا يُقْتَصرُ دونه .

ولا يتنازع فِعْلا المتكلم فِعْلا المُخَاطب ، ولا فِعْلان ، أحدُهما للمتكلِّم

---

١) ب : «جمعوا» .

والآخر للمخاطب ، مرفوعاً ، أو [1] منصوباً ، أو (٤٤) مَجْروراً .

وأَمْر هذه الأَفعالِ مع فعل الغائب ، مثلُه مع مثلِه .

وفِعْلا الغائب يتنازعان جميعَ المَعْمُولاتِ .

بـــــاب

المَصْـدرُ الـذي يَعْمل عَمَلَ الفِعْل ، لا لأَنَّه بدلٌ من اللفظ بالفِعل ، شَرْطُه أَنْ يُقَدَّرَ بـ «أَنْ» والفِعْل .

ويفـارق اسمَ الفـاعـل ، والصفـة المشبهـة ، في أنه لا يلزم معه ذكرُ الفاعل ، وأنه لا يُضمر فيه [2] ، وأنه إن أُضيف إلى معرفة تَعَرَّف وأَنَّ أَضْعَفَه في العمل ما فيه الألف واللام ، وأنه ليس وصفاً ، وأنه لا يفتقر في كونه عاملاً إلى أنْ يَعْتمد ، وأنه لا يُعتبر الزمانُ في إعمالِه .

ويُفَارق المتعدِّى منه اسمَ الفاعل المُتعدِّى في أنه يُضاف إلى الفاعل ، والعارى من الألف واللام منه مطلقاً في أنه لا يتقدَّم عليه شيءٌ مما يعمل فيه ، والصفـة [3] المُشَبَّهـة باسم الفـاعـل في أنه يَنْصب المَفْعول به ، وأنه يعمل في الأجنبيّ ، وأنه لا يُجْمع فيه بين الإضافة والألف واللام .

ولك في تابع ما يُضاف إليه الحَمْلُ على اللَّفْظ ، والحَمْلُ على المعنى .

---

(١) كذا في : أ ، والتوطئة (ص : (٢٧٦) وفي ب : «بل»

(٢) ب : لا يضمر الفاعل فيه .

(٣) أى : ويفارق الصفة المشبهة .

بـــــاب
العــــــدد

العدد أربعُ طبقات ، ومَدَارُه على اثنتيْ عَشْرَة كلمة .

وإذا أردت أن تَعُدَّ أشخاصاً من جنس واحد ، فلغةُ العَرَب المشهورة : أَنْ يَذْكُروا اللفظ الموضوع للواحد منه ، إن أرادوا الإفراد ، وإنْ أرادوا التثنية ثَنَّوا ذلك المفرد .

فإذا انتهوا إلى أكثر من اثنين ، وصِيغَ الجمع ليستْ نُصُوصاً تُتَنَاول في لغتهم .

وأسماء العدد نصوص ، عَدَلوا إلى النصِّ فقالوا : ثلاثة ، في المذكر ، وثلاث ، في المؤنث ، فَجَعَلُوا العدَدَ نصا وأضافوه في الأكثر إلى جمع القِلَّة ، إن كان للاسم المعدود ، فجعلوا جِنْس المَعْدود نصا .[1]

وإثبات الهاء في عدد المذكَّر تَرَفُّعٌ لما يُوهمه ما يُضاف إليه العدد من التذكير ، ولا يُحتاج إليها في المؤنث لعدم الوَهْم .

وإن شئت قلت : لأن العدد مُؤَنَّث ، والمذكَّر أول (٤٥) فَطُوبِقَ بين الكلام وبناء النَّيِّفِ في (أحد عشر) لوقوع العَقْد منه مَوْقِعَ هاء التأنيث ، ولذلك لم يُبْنَ «اثنا عشر» وأختاه ، لأن العَقْد إنما وقع منها موقع «النون» ، وبناء العَقْد لتضمُّنه معنى حرف العطف ، وفَتْح آخر النيِّف لِشَبَهه بما قبل هاء التأنيث ، وآخر العقد طلباً للتخفيف .

ويجوز الاسكان في «ياء» ثماني عشرة ، وربَّما حُذفت وفُتِحت «النون» وقد يَكْسِرون «الشين» من «عشرة» اذا عدُّوا المؤنث من «أحد عشرة» إلى تسع عشرة ، وما بينهما .

---

١) ب : «ونصاً» وما أثبتنا من أ ، والتوطئة.

وَيُميَّزُ العدد بواحد منصوب في «أحد عشر» و «تسعة وتسعين» وما بينهما ويضاف إليه «مائة» و مائتان» و «ألف» و «ألفان» .

وَكُلُّ موضع كان المَعْدود فيه نوعاً من العدد فلاَ بُدَّ فيه من تَفْسِير ، إن لم يكن عند السامع معلوماً .

وقولهم : ثلاثمائة ، **والأصل** : مئات ، ومئين ، ومئون ، لكنْ رفضوه إلا في الشعر .

بـــاب

إنَّما لَمْ يُنْصَب اسمُ الفاعل المشتَقّ من اسم العدد مُوافقة ، لأنه يلزم عنه أن يكون فاعلاً مفعولاً ، ويلزم عنه أيضاً ، إذا أُضِيْفَ كما يضاف اسم الفاعل المتعدى إلى منصوبه ، إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى الفاعل ، وذلك مما يَنْفرد به المصدر ، والصِّفَة المُشَبَّهَة باسم الفاعل ، وما في حُكمها ، ولا يلزم ذلك في نحو : رابع ثلاثة .

وإذا جَاوَزْتَ «العشرة» و «العشر» قلت : جاء حادى عشر أحد عشر ، وجاءت حادية عشرة إحدى عشرة ، و «حادى عشر» كـ «أحد عشر» في أنهما اسمان جُعِلا اسمًا واحدا و «أحد عشر» في موضع الجَرِّ (به)[1] .

وإن شئت قلت : حادى أحد عشر ، وحادية احدى عشرة .

و «أحادى» هنا معرب ، و «أحد عشر» في موضع الجَرِّ به (٤٦) وهو مبني .

وإن شئت قلت : حادى عشر ، وحادية عشرة .

و «حادى» هنا قد يُعْربُ ويضاف إلى «عشرة» مَبْنياً فيما نَقَلَ أهلُ اللغة ، والأكثر جعلهما اسمًا واحداً .

---

(١) تكملة من : أ ، والتوطئة (ص : ٢٨٣)

بـــاب

كُلُّ اسم جُمِعَ ، هو لما يَعْقل فقط ، فهو مؤنَّث ، وكُلُّ اسم جُمِع يَقَعُ على المُذَكَّر ممَّنْ يعقل ، فالأَعَمُّ فيه التذكير ، وكُلُّ اسم إذا لَحِقَتْه الهاء كان شخصاً واحداً ، وإذا عُرِّي منها كان أكثر ، فيحتمل أَنْ يُراد به الجِنْس ، فيكون مذكَّراً ، وأَنْ يُرادَ به الجمع فيكون مؤنَّثاً ، وَرُبَّما غَلَّبُوا عليه أَنْ يُراد به الجمع فجاء مؤنَّثاً لا غير ، كالنَّحْل والبطِّ ، والبَقَر ، وربما كان بالعكس ، كالقَمْح والعِنَب .

وَبِحَسَب استعمالهم الاسم من جَمِيع هذا يكون العدد ، الذي ذلك الاسم تفسيراً له ، إذا وَلِيَهَ .

بـــاب

كَمْ الخبريَّة ، كالاستفهامية في أَنَّهَا مَبْنِيَّة على الوَقْت ، وأنها لا يَعمل فيها لفظُ ما قَبْلَها ، وأَنَّها مفتقرةٌ إلى التفسير ، وأنه يَجُوزُ حذفُ التفسير ، إلا أَنَّ مُفسِّرَ الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، ومُفَسِّرَ الخبرية يجوز فيه الأمران .

والأصل في مُفَسِّرِ الاستفهامية أن يُنْصَبَ ، وفي مُفَسِّرِ الخبرية أن يُجَرَّ بإضافتها إليه .

وقد تُحْمل كُلُّ واحدة منهما على الأخرى فيما هو الأصل في مُمَيِّزِها من الإعراب ، ولا يكون ذلك في الاستفهامية إلا إذا انْجَرَّت ، ويختار ذلك في الخبرية ، إذا فُصِلَ بينها وبين مُمَيِّزِها بالظرف ، بل لا يجب ذلك في مقتضى كلام سيبويه إلا في الشعر ، ولا يجوز الفصل بغير الظرف ، وإبقاء الجَرِّ عنده البَتَّة .

ويُونُس[1] ، رَحِمَهُ الله ، لا يرى الفصل بين المضاف إليه بالظرف في غير الشِّعر فإن لم يكن بعدها فعل فهي مبتدأ ، وإن كان بعدها (٤٧) نُظِرَ فيه على نحو ما تقدَّم في «مِنْ» .

---

١) هو يونس بن حبيب الضبى النحوى، وكانت له حلقة بالبصرة . وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانين ومائة (البغية : ٢ : ٣٦٥) .

بــــاب
الفَصْل ، صِيْغَتُه صِيْغَةُ المُضْمَرِ المرفوع المُنْفَصِل

وشرطه أَنْ يَكُونَ بَيْنَ المُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ ، أو ما أصلهما كذلك ، مُعَرَّفَيْنِ كانا أو نَكِرَتَيْنِ لا يقبلان «الألف واللام» إلا أنهما مُتَضَايفان[1] ، أو معرفة ونكرة كذلك ، وُمجانِساً لِمَا هُوَ مبتدأ في الحال ، أو في الأصْل في الغيبة والحُضُور والمرتبة ولا موضع له من الإعراب ، عند الخليل[2] .

وفائدته التَّوْكِيد ، وَأَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُ أَنَّ ما يأتى به المُتَكَلِّمُ بعده لا يكون إلا نَعْتاً .

وإنما تَثْبُتُ فَصْلِيَّتُه نصاً في باب «كان» و «ظننت» معملة ، و «أعلمت» ، و «ما» الحجازية ، و «لا» أختها ، ويحتمل في باب المبتدأ «إنَّ» و «لا» النافية لِلْجِنْس .

---

١) مثل : ما من أحد هو أفصح من هذا لساناً.

٢) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى ، صاحب العربية والعروض . وكانت وفاته سنة خمس وسبعين ومائة (البغية : ١ : ٥٥٧ ـ ٥٦٠)

باب
حروف النداء

أيْ ، والهمزة ، وهما للقريب المُصْغِى إليك .
و «يَا» و «أَيَا» و «هَيَا» و «وَا» وهي للبعيد مسافةً أو حُكْمًا .
وقد تقع «يَا» في المرتبة الأولى ، ولا تقع الموضوعتان فيها في مرتبتها .
ولا تقع «وَا» إلا في باب الندبة ، وَيقَع فيه معها «يا» .
ولا يقع في باب الاستعانة سوى «يا»، و يا «أعمها فلذلك هي أُمُّ الباب .

وَشَرْط الاسم الذي تَدْخُلُ عليه هذه الحروف في الأَعَمِّ الأَعْرف أَلَّا تكون فيه «الألف واللام» .

ولا يُحْذف حَرْف النداء في اسم يَصحُّ أَنْ يوصف به ، أي في النداء أو قَبْلَ النداء ، في الأمر العام .

والمُنَادى إنْ كان نكرَةً فهو منصوب لفظاً ، وإنْ كان معرفةً ليس مضافاً ولا مُشَبَّهاً به ، ولا مستغاثاً به ، فهو مبنيٌّ على الضَمِّ ، سواء تعرَّف بالنداء أو قَبْل النداء . وإن كان مُشَبَّهاً به فهو منصوب لفظاً .
وَإِنْ كان مستغاثاً به فهو مجرورٌ لفظاً .

وما أردتَ نداءه مِمَّا فيه «الألف واللام» توصَّلْتَ إليه بـ «أَيْ» وَبَنَيْتَه على الضم ، (٤٨) وعوّضته مما يضاف إليه هاء التنبيه ، ووصفته بالذي أردت أن تُناديه به .

ولما لزمت «الألف واللام» في اسم الله تعالى قالوا في (الإله) : اللهم فعوضوا في الآخر .

وقد جاء في الشعر : يا اللهم ، وفي حال السعة : يا الله ، وَشبّه به[1] ، الشاعر فقال :

ـ مِنْ أَجْلِك يا الَّتي تَيَّمْتِ قَلْبِى[2] ـ

وَيَخْتَصُّ المندوبُ بجواز لَحَاقِ «الألف» في آخره لمدِّ الصَّوْتِ . وَأَمَّا «الهاءُ» بَعْدَ «الألف» فَلِلسَّكْت .

وَكُلُّ منادًى فمنصوبٌ معنًى .

بـــــاب

النَّعْتُ، والتَّـوكيدُ، وَعـطْفُ البَيَانِ، إذا كانت مُفْـردات ، وعَـطْفُ النَّسَق ، إذا كان مفرداً فيه «الألف واللام» ، أَيُّها أَتْبَعْتَ المنادى المَضْمُوم ، جازَ فِيه الرَّفع والنَّصْبُ .

فإن كان الآسم مِمَّا يمكنك أن تحذف منه «الألف واللام» فَيصِحّ مع ذلك أَنْ يَتَّسِقَ على المنادى ، غَير مكَّرر فيه حرف النداء .

وَافَقَ أبو العباس[3] الخليل[4] في اختيار الرفع ، ووافق أبا[5] عَمْرو في

---

١) به أيْ بقوله : يا الله .

(٢) تمامه : ـ وَأنتِ بَخِيْلَةٌ بالْوِدِّ عَنِّى ـ وهو مجهول القائل (المقتضب : ٤ : ٢٤١)

(٣) أبو العباس ، هو محمد بن يزيد بن المبرد . وقد مر التعريف به .

(٤) مر التعريف به

(٥) وهو سيبويه

اختيار النَّصْب .

وأما البَدَلُ[1] مُطْلَقاً ، والمنسوق القابلُ لحرف النداء ، فَحُكْم كِلَيْهما حُكْمُه مُبَاشِراً بحرف النداء ، وجاز إتباع المُعرب المَبْنيّ ، لِشِبْه النداء في هذا الباب بالإعراب في اطِّرادِ حَرَكَتِه .

بـــــاب

ما استَغَثْتَ به من المنادى ، وَتَعجَّبْتَ منه ، جررته بلام الجر ، جاعلاً حكمها بعد ما لم يكن مَعْطوفاً على مثله مع المُضْمر، وذلك للفرق بينه وبين المُسْتَغَاث من أجله .

وكان فَتْحُها مع المُسْتغاث به ، أو المُتَعَجَّب منه أولى ، لأنها أَشْبه بما هي فيه مفتوحةً .

بـــــاب

إذا رَفَعْتَ[2] الأول من الاسمين في هذا الباب فَنَصْبُ الثاني من أربعة أوجه .

وإذا نَصبتَه فَنَصْبه من وجهٍ واحد ، على تأويلين ، وَنصْبُ الثاني على أحد التأويلين في الأول ، من أربعة أوجه .

---

(١) ب : «المبدل»

(٢) في التوطئة : إذا ضممت (ص : ٢٩٣)

بـــــاب

الأسم المرخَّم في النداء ، إن عُرِّيَ من «هاء» التأنيث ، فشَرْطُه أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، غيرَ مُسْتَغَاثٍ به ، ولا مُتَعَجَّب منه ، ولا مَنْدوب ، وأن يكون مفرداً ، أي ليس جُمْلةً في الأصل ، ولا هو مُضَاف ، ولا مُشَبَّه بالمضاف ، وأن يكون ثلاثيًا مُحَرَّك الوسط ، عند الفَرّاء[1] ، وأن يزيد على ثلاثة أحرف . وإن كان فيه «هاء» التأنيث لم تُشترط فيه العلميَّة، ولا الزيادة على ثلاثة أحرف نحو : أَطْرِقْ كرا[2] ويا صَاحِ ، شاذ . (٤٩)

والمحذوف من المرخَّم إمّا حرف ، وإمّا حرفان ، والحرفان ، هما زائدتان في حكم زيادة واحدة ، وإما حرف أصلى ، فله مدلولان، هما زيادتا التثنية وجَمْعَيْ[3] السَّلامة ، إلا في نحو «بنون» فإنه لا يحذف منه إلا آخره ، محافظةً على أقل عدد حروف الأسماء المتمكِّنة .

و «ألفا التأنيث» ، و «الألف والنون» ، و «ياء النسبة» ، وما أشبه «ياءه» وحكم كل حرف في الآخر أصلّي، قبل حرف مدّ ولين ، الاسم بها خمسة أحرف أو أكثر ، حكْمُه مع ما وقع قبله حكم زيادتى «فَعْلان» .

وما فيه هاءُ التَّأْنِيْثِ لَمْ يُحْذَفْ منها سواها البَتَّة .

وحكم الاسم الثاني في التَّركيب حُكْم «هاء» التأنيث .

---

١) مر التعريف به .

٢) كرا ، مرخم كروان . والمثل : أطرق كرا إنك لا ترى . يقال له هذا حتى يتمكنوا من صيده (لسان العرب : طرق)

٣) ب : «وجميع»

بـــاب

المَنْدُوبُ : مُنَادًى على وجه التفجُّع ، لا لأِنْ يُجِيْب .

ولا يُنادَى إلا بـ «يا» وَ «وا» .

ويُشَارِكُ المُنادَى غيْرَ المَنْدُوب في أَحْكَامه ، ويَنْفردُ بجواز إلحاق «الألف» في آخره لِمَدِّ الصوت ، فإذا وقفت ألحقت «الهاء» بياناً لَهَا ، وإذا أَدْرَجْت حَذَفْتَهَا وإن كان مضافاً فموضعها آخرَ المضاف إليه ، أو موصولاً فموضعها آخرَ الصِّلَة ، أو موصوفاً ، فموضعها آخرَ الصِّفَة ، على رَأْي .

وإن خِفْتَ التباس المذَّكر بالمؤنَّث ، والتثنية بالجمع ، في المضمرات ، أَتْبعت هذه «الألف» الحركةَ التي قَبْلَهَا ، وإذا لحقت ساكناً لا يَتحرَّك حَذَفْته لَهَا .

بـــاب

عَسَى ، لِمُقاربةِ الفِعْل في الرَّجاء .

و «كَرُبَ» و «كَادَ» ، لمقاربة ذات الفِعْل .

وَ «جَعَلَ» ، وأخواتُهَا للدُّخُول فيه .

و «عسى» تُسْتَعْمل (٥٠) به اُستعمال «قَارَبَ» مرةً ، فيكون خبرها «أَنْ» مع الفعل بالاتفاق ، ما لم تكن متصلة بمضمر لفظه كلفظ المُضْمر المنصوب المتصل فإن كان كذلك .

فرأى سيبويه أَنَّ «أَنْ» مع الفعل في موضع رفع ، والمضمر منصوب .

وعلى رأى الأخفش[1] الأمر على ما كان ، وتُسْتَعْمل استعمال «قَرُبَ» فيكون فاعلها «أَنْ» مع الفعل .

---

١) هو سعيد بن مسعدة ، وقد مر التعريف به

و «يُوْشِكُ» تستعمل على هذين الوَجْهَيْن، ولا يَتَّصل بها المضمر المذكور ، وربما استعملت استعمال «كاد»

وهذه الأفعال كلها من باب «كان» إلا أنه قد رُفض فيها الإخبار بالأسماء في الأمر العام ، وعُدل إلى الفعل مقارناً لـ «أنْ» في «عَسَى» و «يُوْشِك» وإليه مجرّداً فيما عداهما ، سوى ما جاء في «كَادَ» تشبيها لها بـ «عسى» .

كما أنه قد تسقط «أن» مع «عسى» تشبيها لها بـ «كَادَ» وذلك لمناقضة معنى «أنْ» لموضوع هذه الأفعال ، سوى «عَسَى» و «يُوْشِك» وموضع التشبيه عندهم في الشِّعْر .

بـــاب

أصل الاسم أن يكون مفرداً نكرةً ، عربيَّ الموضع ، غيَر وصف ، ولا مَزيد فيه ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الآحاد ، ولا مُواطىء للفعل في وزنه الغالب عليه ، ولا المختصّ به الإفراد ، بإزاء التثنية والجمع والتركيب .

والمُعْتبر هنا بعض التركيب لا كُله ، بل جعل الاسمين اسمًا واحداً على وجه الإضافة .

وتأثيره في هذا الباب مع العلمّية فقط .

والجمع وتأثيره مع عدم النَّظير في الآحاد العربية .

والمذكر بإزاء التأنيث .

والتأنيث لفظيّ ومعنويّ ، كُله مُعتبر .

وتأثير المعنويّ مع العلمية ، وزيادة (٥١) حرف على ثلاثة ، ومعها ومع حركة الوسط مَنْقُولا من مذكَّره ،ومعها ومع العُجْمة جمعاً في الثلاثى أن يسكَّن الوسط ، ومعها خاصة في الثلاثى ، مع سكون الوسط ، عِنْد قومٍ لا عِنْدَ قوم .

وتأثير اللفظى من التأنيث، إن كان «هاء» فمع العلمية، وإن كان «ألفا» فمع اللزوم، ومعه ومع الصفة، ومعه ومع العلمية جَمْعًا، ومعه ومع شِبة الصِّفة جميعا، التنكير بإزاء التعريف. ولا يؤثر من التعريف إلا العلمية.

وتأثير العلميّة مع التأنيث بالتفصيل في بابه، ومع التركيب المذكور، ومع وزنى الفعل، ومع العدل، ومع العُجْمة الجنسية، إذا كان ما يُوازن الاسم من العربية لا ينصرف عَلَمًا، ومع شِبة التأنيث، ومع الزيادتين ومع عدم النَّظِير في الآحاد ومع العُجْمَة مع زيادة حرف على ثلاثة في الاسم المُتلقَّى علمًا من العجم، ومعها ومع التأنيث فيه مطلقاً العُجْمَة، تأثيرها بشرط كَوْن الاسم على وزنٍ في العَرَبِيَّة له تأثير في منع الصرف ، وَتَلَقِّيه من العجم علمًا زائدا على ثلاثة أحرف ومؤنثا وتأثيرها على نحوما ذُكر من العلميّة الوصف، تأثيره مع وزن الفعل الغالب عليه ،ومع التأنيث، ومع الألف والنون اللَّتَيْن لا تَلْحَقهما «هاءُ» التأنيث.

ومع العدل عن النَّكِرَة عدم النظير في الآحاد تأثيره مع الجَمْع.

ومع العلميّة ومع شبه الجمع، وَيَنْبَغِي أَنْ يكونَ مع العجمة الجِنْسِيَّة مثلُه مَعَ الجَمْع.

وزن الفعل ، إن كان يَغْلب عليه، فتأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف ، وان يختص به فتأثيره مع العلمية فقط

الزيادتان المُعتبرتان في هذا الباب الألف والنون اللتان لا تلحقهما «هاء» التأنيث فإن كان المانع من لحاقها لهما اختصاص «التاء» للمذكر في النكرات أثَّرَتَا مع الوصف ومع العلمية ، ومع شبه الوصف وإنْ كان المانع من لَحَاقها لهما مانع (٥٢) أن يفيد الاسم معيَّناً، لم يؤثر إلا مع العلمية.

والعدل مع المعرفة تأثيره مع العلمية ، وعلى النكرة تأثيره مع الوصف ، ومع العلمية ومع شبة الوصف.

وكل فعل جُهِلَ[1] أنه مشتق فالأصل أن يُصرفَ حتى يقوم الدليل على منعه ، وإن علم كونه مشتقاً ، وجُهِل كونه في النَّكرات ، فالأصل ألاَّ يُصرف ، حتى يقوم دليلٌ سَمْعِيّ ، وكل فعل علم وجدته في النكرات فاصرفه ، حتى يقوم الدليل على مَنْعِه .

فتبين أنه ليس من ذلك الذي وجدته في النكرات، وأنه مشارك في اللفظ.

بـــــاب

فَعَالِ :

إما اسم فِعل الامر، كَنَزالِ ، وهي مطردة في الثُّلاثِيّ دون غيره على رأى.

وإما صفة غالبة، وهي خبر باقٍ مختصّ بالنداء ، وغير مختص به.

فغير المختصِّ به يَجْري مَجْري العَلَم الجِنْسِيّ، فيما يقع له.

وإمَّا علم، والعلم منها إما شَخْصِيّ، وإمَّا جِنْسِيّ .

فالجِنْسِيُّ منها: مقصورٌ على المصدر.

وما كان منها عَلَماً شخصياً في وضعه، ونُقِلَ إليه من البواقي[2] ، جعله بنو تميم من باب لا ينصرف ، إلا أن يكون في آخره «راء»[3] فإنهم يَبْنُوْنَه على الكَسْرِ في الغالِب، كسائِر الباب.

وجميع الباب عند أهل الحِجاَزِ يبنى على الكسر.

---

١) ب : «علم جهل»

(٢) التوطئة (ص: ٣٠٦) : «الثواني»

(٣) مثل : وَبَارِ.

بـــاب

أدواتُ الاستثناء :

من الحروف : «**إلَّا**»

ومن الأسماء : «غَيْرُ» و «سِوَى» و «سُوَى» و «سَوَاء» **ومن الأفعال : لَيْسَ ، و «لا يكُونُ»** و «خَلا» ، و «عَدَا» المقرونتان بـ «مـا» .

ومن المُتَرَدِّدَة بين الحروف والأفعال : **«عَدَا» و «خَلاَ» العارِيَتَانِ من «ما» وَمِمَّا أُتفق عليه ان يكون حرفا ، واختلف في أن يكون فعلا : حاشى .**

ومن مجموع الاسم والحرف : **لا سيما .**

الاسم المُسْتَثْنَى .

إمَّا واجبُ نَصْبُه ، ما لم يوجد مع أداة الاستثناء في تأويل : غير.

وإمَّا واجبُ جرُّه .

وإمَّا جائز فيه النصب والبدل ، والبدل أحسن .

وإمَّا جائز فيه الرفع والجر، والجر أحسن .

وإمَّا حكمه مع أداة الاستثناء حكمة لو لم يُقْرَنْ بها .[1]

بـــاب

(٥٣) شروط وجوب بناء الاسم مع «لا» التَبْرِئَة : أَنْ يكون نكرةً ، وألَّا يُفصل بينهما ، وألَّا يليها ، وهو نكرة ، غير مضاف ولا مُشَبَّه بالمُضَاف .

فإن تكررت جاز الرفع ، وإن فُصِل بينهما وجب الرفعُ ولَزِمَ التكرار.

---

(١) ب : «به»

وإن وليها، وكان نكرة مضافا أو مشبها بالمضاف، وجب النصب، على رأي وإن تكررت جاز الرفع.

وإن فصل بينهما وجب الرفع، ولزم أنْ تتكرر، على رأي الأكثر.

وإن كان معرفة، وجب الرفع، ولزم أن تتكرر على رأي الأكثر.

وإذا لحقتها همزة الاستفهام المجرَّدة، أو للعَرض، أو للتمنِّى، فَحُكمها حكمها عاريةً منها.

ونعت الاسم المبنى مع «لا» جائز فيه، إذا وليه وكان مفردا، الرَّفعُ والنَّصبُ وجعله مع المنصوب كخمسة عَشَرَ.

فإن فُصِل بينهما لم يُجْعلا كشيءٍ واحد.

وحكم المعطوف نَسَقاً حُكم النعت، في النصب والرفع، لا في التركيب.

وَخَبرُها مرفوعٌ.

ولا يَلْفِظُ بخبرها بنو تميم، إلا أَنْ يكون ظرفاً.

بـــاب

التَّمْييزُ، يَنْقَسِمُ قِسْمين:

مُنْتَصِبٌ عن تمام الكلام، وهو:

إما فاعلٌ شُغِل عنه فعله بالملابسة.

وأما مَفْعُول شُغِل عنه الفاعل الواقع به بما يُلَابِسُه.

وَمُنْتصب عن تمام الاسم.

وتمامُ الاسم.

إما بالتنوين، وهو ضربان: ظاهرٌ ومقدَّر.

فالظَّاهِرُ، لا يَلزم.

وإما بالنون ، وهي لا تلزم ، إذا كانت للتثنية والجمع ، وتلزم إذا كانت فيما يشبه الجمع وليس به .

وإما بالاضافة ، ويلزم .

وَكُلُّ موضع ثَبَتَ فيه ما به التَّمام ، لَزِمَ أَوْ لَمْ يَلْزَمْ ، ولم يدخل على المُمَيَّز «من» ، لزم فيه النصب ، وإن دخلت عليه لَزِمَ الجرُّ

وإذا سقط ما به التَّمام لَزِم فيه الجرُّ

وقد أَلْزموا حذف ما به التمام ، إلا في ضرورة الشعر ، في عشر كلمات من العدد ، ونون التثنية منه فيها في كُلِّ كلمتين[1] .

وَكُلُّ ما انتصب من التمييز عن تمام الاسم المفرد ، وكلُّ ما انتصب (٥٤) منه عن تمام الكلام ، جائز أن يجيء جمعاً .

بـــاب

غير المتعدى من أسماء الأفعال : «مَهْ» وَ «صَهْ» و «إيهاً» و «هَيْتَ» و «هَلْ» و «هَيْكَ» و «هَيّا» ، و «قَدْكَ» و «إلَيْكَ» ، و «وَعْ» و «وعَّالكَ» و «دَعْدَعاً» ، و «آمِيْنْ» و تعلَّم» ، في أحد مَعْنَيَيْهاَ ، و «هَى» و «هلاّ» ، و «صيهل» في مَعْنَيَيْنِ من مَعَـانِيهـا ، و «مكـانَـكَ» ، و «دُوْنَكَ» في أحد مَعْنَيَيْها ، و «بُعدك» ، و «فَـرْطَـك» و «أَمامَكَ» ، و «وراءَكَ» ، و «نزال» «وتَرَاك» و «بَدَادِ» ، في أحد مَعْنَيَيْهـاَ و «دَبـاب» ، و «خَـرَاجِ » ، و «قَـرْقَارِ» ، و «عَرْعَارِ» ، و «شَتَّانَ» و «وَشْكَان» ، و «سَرْعَان» ، و «أُفٍّ» ، و أوهٍ» ، و «هَيْهَات» ، و «إلَى» .

---

١) التوطئة (ص : ٣١٦) : وما به ألف ونون التثنية في كلمتين.

ومن المتعدى : رويد .... [1] و «هَلُمَّ» ، و «هَاتِ» ، و «هَاءِ» ، و «هـاكَ» ، و «هـا» ، و «حَيَّهـل» ، و «حَيْهَـلاً» ، و «بَلْهَ» ، و «دُوْنَكَ» ، و «عِنْدَكَ» ، و «حِذْرك» ، و «حَذَارِكَ» ، و «عَلَيْكَ» ، و «عليّ» ، و «تَرَاكِ» ، و «دَرَاكِ» ، «وَنَظارِ» ، و «مَنَاعِ» ، و «نَعَاءِ» .

بـــــاب

كُلُّ اسم صار بالحذف بحيث لو صُغِّرَ وقعت فيه «ياء» التصغير طَرَفاً ، فَمـرْدُوْدٌ إليه ما حُذِف منه في التصغير «ألف» الوصل من نَحْوِ «ابن» فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ «دم» ، وَيُلْحَقُ بها في طَرحها «امرؤ» .

وكذلك كُلّ اسم فيه ألفُ وصل .

وكُلُّ اسم وقع فيه بعد «ياء» التصغير حرفٌ ليس مَوْقع الإعراب ، فهو مكسور ، إلا أنْ يكون في كَنَف «هاء» التأنيث ، أو ألفِيْه ، وألف ، «أَفْعَال» جمعاً ، أو الألف والنون في «فعلان» ما لم تَجْمَعْه العربُ على «فعالين» .

وما كان من الأسماء على خمسة أحرف ، لا بأَلِفَي التأنيث في آخره ، ولا بالألف والنون الزائدتين ولا بحرف مدّ [2] هو قبل آخره وَلِيْنٌ هو رابعه ، فلا بُدَّ من الحذف منه في التَّحْقِيْر .

وما زاد على الخمسة منه فلا بُدَّ من الحذف منه في التحقير ، والزيادة أولى بالحذف من الأصل ، والميم اللاَّحقة لأوائل الأسماء الجارية على أفعالها أولى بالبقاء من المُلْحَقَة بالأصل ، على رأي ، لا من الأصل .

---

١) مكان هذه النقط كلمة غير واضحة في النسختين
وفي التوطئة : ومن المتعدّى : رويد ، ومسمّاه (ص : ٣١٨)

(٢) ب : «مد ولين» .

فإذا احتجت إلى حذف حرف ، وفي الاسم زيادتان ، فَأَبْقِ أقواهُمَا فائدةً (٥٥) وإن تَسَاوَتَا فاحذف أيتَّهما شِئْت ، وما لَمْ يؤدِّ إلى حذف شيء آخر منها أولى مما أدىَّ إليه الحذف .

وَكُلُّ اسم جاء بعد «ياء» التصغير فيه «ياءان» ، هما آخر الآسم ، وجب حَذْفُ الأخيرة منهما .

وما في مُكَبَّرِهِ «هاءُ» التأنيث تَثْبُتُ فيه تحقيراً ، وما لم تَكُنْ في مكبَّره من الثلاثي أثبت في مصغَّره في الأمر العام ما لم يُسَمَّ به مذكَّر قبل التصغير .

وما لم تكن في مُكَبَّره «الهاء» فما زاد على ثلاثة أحرف . لم تلحق له في مُصَغَّره في الأمر العام .

وَكُلُّ جَمْعِ كَثْرة لواحده جمعُ قِلَّة . أردت تصغيره ، غير مَنْقُول إلى العلم ، فَرُدَّه إلى أقلّ الجمع وَصغِّرْه ، أو إلى واحده وصَغِّرْه ، مَجْمُوْعاً بالواو والنون ، إن استوفى الشُّروط ، أو الشَّرْطين ، أو بالألف والتاء إن لم يَسْتَوفِ .

وإن لم يكن له جَمْعٌ فإلى واحده .

وَأَسْماءُ الجُمُوْع كالأسماء .

وربَّما جاء التَّصْغيْرُ على غير المُكَبَّر ، فَيُحْفَظ .

وربما جاء المُصَغَّر وأُهْمِل المُكَبَّر .

باب

همزة الوصل ، لا تلحق اسْمًا ليس مصدراً لِفعل ثَبَتَتْ في ماضيه ، إلا في قولهم : «اسم» ، و «است» و «ابن» ، و «ابنة» ، و «ابنم» ، و امرؤ» ، و «امرأة» ، و «ابنان» ، و «ابنتان» ، و «ايمن الله» ، و «لا والله» في القسم ، ولا ، الحروف ، إلا في قولهم : الغلام .

ولا الفِعل الثلاثيّ غَيْرِ المزيد فيه ، إلا في نحو : افعل ، أَمْراً ، ولا الرباعيّ البتة ، ولا الخُماسِيّ ، إلا في ثلاثة أوزان من الفعل ، وهي : افعلَّ ، وانْفَعَل ، وافْتَعَلَ ، والسداسيّ كل ألفِهِ الفُ وَصْل .

بـــاب

كُلُّ اسم نَسَبْتَ إليه فإنّه في الأمر العام تَلْحَقُ آخِرَه «ياءُ» النَّسَب ، وَيُنْقَلُ الإِعرابُ إليها ، ويلزم ما قبلها الكسر .

ثم إن كان فيه «هـاء» التأنيث ، فـ «الهاء» تُحْذف . وإن كان على : فَعِلَ ، أو فُعِلَ ، أو فِعِلَ ، فإنَّه يُفْتح وسطه ، وإن كان مِثْل «يغلب» فإنّه يجوز فتح ما قبل آخره . والمختار أنه لا يُفْعل ذلك .

وإن كان على حرفين ، وحُذِفَ لامُه ، ولم يُعَوَّضْ منه ، فإنه يُردّ إليه ما حُذِف منه ، وَإِنْ كانَ واجب الرد في التثنية أو الجمع ، بالألف والتاء .
وإن لم (٥٦) تجب فيها جاز الردُّ وتركُه .

وإن عُوضٍّ منه «ياء» حُذِفَتْ ، أو ردت على رأي سيبويه ، وأُقِرَّتْ ولم تُرَدّ على رأي يُونْس[١] وإن كان ذلك بحذف عينه ، أو فائه ، لم يرد إليه إلا في نحو : شِيَة وإن كان مقصوراً ، فإن «ألفه» إن كانت ثالثةً تُقْلَبُ «واواً» مطلقاً ، وإن كانت رابعةً ، وهي لغير التأنيث ، فكذلك ، وقد جاء الحذف .

وإن كانت للتأنيث ، وكان ساكن الثانى ، اختِيْر حَذْفُها ، وِجَازَ قلبُها «واواً» وإلحاقها بالَمْدُودة .

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، روى عن سيبويه فأكثر ، وله قياس في النحو ، وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانين ومائة (البغية : ٢ : ٣٦٥)

وإن كان للالحاق اختير قلبها «واواً» وجاز الحذف .

وإن كان مُحَرَّكَ الثانى حُذِفَ فقط .

وإن كانت خامسةً فصاعداً حُذفت مطلقاً

وإن كان آخره «ياء» قبلها كسرة ، فإن النَّسَب إليه ثلاثياً مثله إلى «عصا» ورباعياًّ مثله إلى «ملهى» ، إلاّ أنَّ الحذف في «الياء» أربعة أوجه ، وزائداً على الرباعيّ مثله إلى : قرقرى .

والنَّسَب إلى «فِعيله» ما لم تَكُنْ مضـاعفةً ، أو معتلّة العين ، مثله إلى «نَمِر» ، وإلى : «**فُعَيْلة**» مثله إلى : «**صُرد**» ، وإلى : **فَعُوْلة** ، مثله إلى «جَمَل» وإلى نحـو «تحيَّة» و «فعيل» ، معتل اللام ، مثله إلى : **عمّ** ، وإلى «فُعيل» ومعتل اللام مثله ، «هُدًى» ، والذي يحذف من يائي «تحيّة» الساكنة ، وتطرح الياء المتحركة من نحو «ميِّت» ، فيصير النسب إليه مثله إلى «بيت»

وحكم الثاني من المركَّبين ، وما زاد على الصدر من الجملة حكم «هاء» التأنيث ، وكذلك ياء النسب ، والمُشَبَّهات بها ، والجمع ما لم يُسَمَّ به ، فردّوا إلى واحده ، وأسماء الجموع كالآحاد ، وما آخره هَمْزة قبلها ألف زائدة ، فحكم همزته في النسب حكمها في التثنية .

وحكم : فَعْله ، وَفِعْله ، وَفُعْلة ، معتـلّات اللام ، **حكم** : فَعِل ، وفُعِل ، وفِعِل ، معتلاتها ، على رأي .

بـــاب

المتضمِّن للحرف ، ما أَدَّى مَعْنَاه ، والمشبَّهُ بِهِ : ما افْتَقَرَ إلى (٥٧) غيره في إفهام معناه .

والواقع موقع اَلْمبنيّ ما كان اسمًا لِلْفِعْل ، والْمُشَبَّهُ بِمَا وَقَعَ مَوْقِعَ المبنِي : ما ليس معناه : «أفْعَل» من باب «فَعَال» .

والقسم الآخر : ما أُضِيفَ إلى الْجُمل من أسماء وليس هذا الأخير بواجب البناء

أصل البناء الوقف ، والحركة ، إما لالتقاء الساكنين ، وإما لأنها عُرْضة لأَنْ يُبْتَدَأَ بما هى فيه ، وإما لمُضَارعة ما ضارع المتمكِّن ، وإما للفرق بين مُضْمَرَيْن ، وإما للتمكُّن في مَوْضع مَا .

والضَّمَّةُ إما للإتباع وإمَّا لأَنَّهَا حركة الأصل في الحرف ، وإما لأنها في الكلمة كالواو في نَظِيْرها ، وإما للشبه بما هي (فيه)[1] كذلك ، وإما لايضاح حركة لا تكون للكلمة في حال اعرابها ، وإما لشبه الكلمة بما لا تكون له الضَّمة في حال الإعراب في أنها متمكِّنة في موضع ما .

الفتحة ، إما لمجرد طلب التخفيف ، وإما للاتباع ، وإما لأنها حركة أقرب الحركات إليه ، وإما لمجاورة كلها للألف ، وإما لشِبْه محلّها بما في كَنَف «هاء» التأنيث ، وإما للفرق بَيْنَ معنى أداة واحدة ، وإما لأنها حركة الأصل .

الكَسْرة ، إما لمجرد التقاء الساكنين ، أي لأنها لا تُوهم الإعراب ، أو حَمْلاً على مقابل المقابل أو على مقابل مقابل المقابل ، وإما إشعاراً بالتأنيث ، وإمّا للاتباع ، وإما لِمُجَانسة العَمَل ، وإما لمجانسة مُقَابل العمل ، وإما للفَرْق بين أداتين ، وإما لأنها حركة بالأصل .

---

١) التكملة من التوطئة (ص : ٣٣٣)

بـــاب

تسأل واحدا فاثنين فجماعة ، مذكّراً أو مؤنّثاً ، عن واحد فاثنين فجماعة ، مذكّراً أو مؤنّثاً ، في المراتب الثلاث .

وَيَجُوز أن تُفْرِدَ الكاف ، وأَنْتَ تُخاطِبُ غيرَ الواحِد .

بــاب

تعرف أن «الألف»[1] في آخر الاسم مُنْقَلِبَة عَنْ «ياء» التثنية، والجمع بـ «الألف والتاء»، وبكونها رابعة فصاعداً، ويكون وسط / ٥٨ / الاسم وأوله «واوا»، ويتصرّفُ الفعل منه، فإن عُدِم ذلك منه فبالإمالة، وفي آخر الفعل الماضي بِمَا ذُكر سوى الامالة، وما تنفرد الأسماء من ذلك، وهو التَّثْنِيَة والجمع بالألف والتاء، و «الفَعْل» و «الفَعْلة» مصدرين.

ويختص الفِعْلُ منه بأن ذلك يُعرف فيه بالمضارع عَارِياً من العلامة، وبإلحاق علامة التثنية وجمع المؤنث، فيها وفي الُمضَارِع .

---

(١) في الأصل «الألف واللام» وما أثبتناه من التوطئة (ص : ٣٣٤).

بــاب

تَخْفِيْفُ الَهْمَزِةِ السَّاكنةِ، عليها إلى مُجَانس الحركة الّتي قبلها، والمتحركة الساكن ماقبلها، وليس لمجرد المدّ واللين، بإلقاء حركتها على ماقبلها، وَحَذْفها في الاشهر.

وإنْ كان لمجرد المَدِّ واللِّين، وليس «ألفًا» تقلبها إليه، وإدغامه فيها.

وتُقْلَبُ «واواً» إن كانت مفتوحةً مضموماً ماقبلها، و «ياءً» إنْ كانت مفتوحةً مكسوراً ماقبلها، وما سِوَى ذلك فهي فيه بين الحَرْف الذي منه حركتُها وبين الهمزة.

وخالف الأخفش[1] في المَضْمُومة المكسورِ ماقبلها فَقَلَبَهَا «ياء».

---

(١) هو سعيد بن مسعدة، وقد مر التعريف به.

بـــاب

اَلمقْصــور اَلمقِيسْ، كلُّ مصدر لِفِعْل معتلّ اللام، قَبْل آخره نَظِيُره من الصحيح مفتوح، وكل مصدر لفعل كذلك، إن كان مزيداً في أوله ميم، أو ليس كذلـك. وكُـلُّ فِعْل صَحَّ لِمَصْدر كذلك، إذا كان مزيداً في أوله «ميم» وكذلك أسم المفعول، والزمان والمكان، و «الفِعِّيلى» «للمبالغة»، «فُعَل»، و «فِعَل» جميعاً معتلّ اللام، و «فَعَالى[1]» و «فَعَالَى» و «فَعْلَى»، جميعاً مُطْلقا، وكلّ «فَعْلَى» مؤنث «فَعْلَان» لاتلحقه «الهاء»، ، و «فُعْلَى» مؤنث «أفْعَل» و «فَعْلَى» وما جمعه من المعتلّ على «أفْعَال» فالأظهر أنَّ واحده مقصورٌ.

وما دُوْنَ «هاء» التَّأْنيث منه «الألف» تجمعه بِحذْفِ الهاءِ، مَقْصُورٌ.

بـــاب

اَلمْدُود اَلمقِيسْ : كُلُّ مَصْدرٍ لِفِعْلٍ معتلِّ اللاَّم، زائدٍ على ثلاثةِ أحرف، قبل آخره نظيُره من الصحيح «ألف» وكُلُّ جمع لمعتل اللام على . . .[2]، وكل ما كان من الأصوات مَضْمُوم الأوَّل ثالثه «ألف» وكُلُّ «فَعْلاَء» «أَفْعَل» وكُلُّ جمع على «فُعَلاَء» و «أَفْعِلاَء» وكل ماجاء جمعه على «أَفْعِلة» معتل اللام، فواحدة ممدود في الأمر العام.

---

(١) في الأصل (فعال وفعالى) والتصحيح من التوطئة (فَعَالِى و فعالَى، كشكاوي وسكارى) التوطئة (ص : ٣٣٦).

(٢) مكان هذه النقط مطموس، وليس في التوطئة ما يقابله (ص : ٣٣٧).

بـــاب

المؤنَّث الذي لا علامةَ فيه، ويعرف كونُه مؤنَّثاً بالإشارة إليه، أو بإضماره، أو بإلحاق علامة التأنيث في فِعْلِه، أو نعته، أو الحال منه، أو في مُصَغَّره، أو في خبره، أو بعَدِّ[1] عدده منها فيما دون العشرة في الأعرف، أو بجمعه على «أفعل»، إذا كان على أربعة أحرف ثالثُها ليس في الأحرف[2].

وما فيه «الهاء» علامة، فقد تكون فيه للفرق بين المذكَّر والمؤنَّث في الصِّفة، وفي الاسم، وبين الواحد والجِنْس، وبالعَكْس، وهو قليل، وبين الجَمْع والواحد، ولتأكيد الصِّفة، وللعُجْمَةِ، وللنَّسَب، ولهما، ولتأكيد مَعْنى الجَمْع، ولتأكيد مَعْنى التَّأْنيث، ولِتَأْنيث اللَّفظ، وإمَّا للعِوَض.

وما علامة التأنيث فيه «الألف» المقصورة: فُعَلَى، وفَعَلَى، وفُعْلَى، وفِعْلَى، وفَعْلَى، فَفُعْلَى، وفِعْلَى، وفَعْلَى، من الأبنية المختصة به.

وَفُعْلَى : ضربان :

مونث، «أفعل» وما ليس إياه

فما ليس إياه : مَصْدر ، وغير مصدر.

ومؤنث تلزمه «الألف واللام» أو الإضافة لمذكره، في الأمر العام.

وفَعْلَى، مشترك، المؤنث منه يكون مصدرا وغير مصدر، وغير المصدر يكون وصفا وغيروصف، والوصف مؤنَّث «فعلان».

وما ليس كذلك : جمع وغير جمع.

وفِعْلَى، مشترك، والمؤنَّث منه يكون مصدرا، وغير مصدر، وغير المصدر جمع وغير جمع.

---

(١) الأصلان : «أو بعد دعوده» وما اثبتناه من التوطئة (ص : ٣٣٨)

(٢) أي ثالثهما حرف لين زائد للمد، مثل : أعقب جمع عقاب.

بـــاب
الاسم الذي ينصب مفعولا معه / ٦٠/

إمَّا وَاجبٌ فيه ذلك.

وإما مُخَتَارٌ فيه ذلك.

وإما واجبٌ فيه الرفع.

وإما مُخْتَارٌ فيه الرفع.

وإما مُخْتَارٌ فيه الجرّ.

وإما مختار فيه النصب بوجه آخر، على غير ذلك الوجه.

والعامل فيه فِعْلٌ أو معناه، وهو مسموعٌ على رَأْي.

بـــاب

المفعول له، هو عِلَّةُ الإقدام على الفعل.

وَشَرْطُ انتصابه عِلَّةً، أن يكون مصدرا، وفعلاً لفاعِلِ الفِعْلِ المَعْلُول، ومقارناً للفعل في الوجود، غير نوع له، إذ لَوْ كان نوعاً لكان مصدراً.

فإن اختلَّ أحد هذه الشروط، فلابُدَّ من «اللام».

وانتصابُه بإسقاط حرف الجرّ، على رأي سيبويه، لأنَّهُ رَأَى أنتصَابَه انتصابَ المَصْدرِ الذي له في المعنى.

ويكون معرفةً، ونكرة مختصا، فيجرُّ باللام، إلا شخصاً.

بـــاب

الحِكَايَةُ تَحْتَوي على مُفْردٍ ومركَّب .

المركَّب يَنْقَسِم الى جُملةٍ وغير جُمْلَة .

الجُمْلة تَنْقسم إلى مسمَّى بها ، وغير مسمًّى بها .

فَغَيْرُ المسمَّى يُحكى بالقول ، والقول تُحْكى به الجُمْلة الواقعةُ بعده .

وجُرِّد منها عند الأكثر مُطْلقاً .

وعند قوم يُجْرُون القولَ مُجْرَي الظَّنِّ مُطْلقاً .

وعند قوم يُجْرُونه مُجْرَى الظن بثلاثة شروط ، منها : أن يكون مُعْتَمِداً على حرف الاستفهام ، مُسْنَداً إلى المُخَاطب ، غير مفصول بينه وبين الاستفهام بغير الظرف ، وإلا فهو للحكاية .

وينصب المفرد الغائب الجملة عند قوم ، كالسَّلام بَعْدَ القول ، من ضَيْفِ إبْراهيم[1] » .

والمُفْرد لايَخلو أن يكون ظاهراً أو مُضْمراً .

المضمر لايُحْكى باتفاق .

والظاهِرُ ، ينقسم الى معرفة ، ونكرة .

المعرفة ، تنقسم إلى عَلَمٍ ، وغيرِ عَلَم .

وَغَيْرُ العَلَم لايُحكى ، باتفاق

العَلَمُ يُحْكي بـ « من » والنَّكرةُ تُحْكَي بِـ « مِنْ » و « أَي » .

(غيْرُ الجملة قِسْمَيْنْ) : ما تَركيبه تركيب الجملة ، ومالَيْسَ كذلك .

فأما ما تركيبه تركيب الجملة ، لايَجُوز فيه إلا الحكاية .

---

(١) يريد قوله تعالى : «ونبئهم عن ضيف إبراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما» الحجر : ٥١ ، ٥٢ . أو قوله تعالى : «هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذْ دَخَلُوا عليه فقالوا سلاما» الذاريات : ٢٤ ، ٢٥ .

(وماليس كذلك على أقسام) : تركيب اسمين، وتركيب فعلين ، وتركيب اسم وحرف ، واسم وصوت .

فأما ماتركيب اسمين على ثلاثة أقسام : على جهة الجملة، وعلى جهة الاضافة، وعلى جهة اسمين جعلا أسمًا وفعْلاً .

بـــاب

(الهجاء على قسمين) : قياسيّ ، واصطلاحي

فالقياس : مايطابِقُ اللَّفظُ الخطَّ ويصل للسمع، أي أن يكون على أصل الكَلِمة .

والاصطلاحي ، عكسه ، وهو لِرَأي العَيْن، ويكون بزيادة .

وهو إما للفرق بين مُشْتَبِهَيْن ، وإما لتخالف مبدأ اللفظ مُنْقَطِعه وينقصان .

وهو إما لأمن اللحن في الكلمة، وإما لكثرة الاستعمال، وإما للتخفيف، وإما لأن الكلمة مع ما انضم إليها كالشيء الواحد، وإما للفرق بين معنى لفظ مشترك ، وإما لتغير حرف الإشارة، وللتفخيم .

بـــاب

ماتركت العربُ همزَتهُ، وأصله الهمز، منها : الروية، من : رواء فيه، أي فكر[1] والبرية، والنبي، والخابية، ومما ذرا[2]، أي خلق، و«أنبا» أي، علم

وحكى ابن دريد[3] في الجمهرة : رحل وقسو، غير مهموز

(١) مكان هذه العبارة، ومن قوله : (من) إلى قوله : (أي فكر) متأخر في الاصلين بعد قوله : (الخابية)

(٢) الأنعام : (١٣٦)

(٣) هو : محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أئمة اللغة، وكتابه : الجمهرة مطبوع (معجم لأدباء ٦ : ٤٨٣).

قال ابن دريد : سمعت بعض الفصحاء يقول : قد واسيته وواكلته وواتيته، وواخيته، وإنّه لكريم الوفاء.

النفس[1]، يجوز فيها التذكير على المعنى، والتأنيث على اللفظ، قال الله تعالى (أن تقول نفس ياحسرتا[2]) وقال تعالى (قد جاءتك آياتي[3]).

بــاب

المنصوبات بفعل يلزم اضماره من المفاعيل : المنادي والمشغول عنه الفعل.

وما انتصب في قولهم «اياك» و «اياي» و «مازرأسك والسيف» و «إيْاكَ والشر»، و «إيَّاىَ وَأن يحذف أحدكم الأرنب» و «شأنك والحج» و «أمراً ونفسه»، و «أهلَكَ واللَّيل» و «وعذيرك وهذا» و «لا زعماءك» . . و «انتهوا خيرا لكم» و «حسبك خَيْراً لك» و «وَرَاءَكَ أوسع لك» و «من أنت وليدا» و «مرحبا، وأهلا، وسهلا» و «إن تأتني فأهل اللَّيل و أهل النهار»، و «سُبُّوْحاً قدوساً» و «رب الملائكة والروح».

ومن هذا الباب عند بعضهم : كليهما وتمرا، وكل شيء ولا شتيمة /٦٢/ حُرٍّ، وائته أمرا قَاصداً

ومما يصح فيه الإظهار عند قوم ولا يَمْتَنع عند قوم : الأسَد، والجِدَارَ الجِدَارَ والصبيَّ الصبيَّ، وأَخاكَ أَخاكَ، والطَّرِيْقَ الطريقَ ونحوه.

وإذا لم يتكرّر جاز الإظهار.

---

(١) الكلام غير متصل

(٢) الزمر : (٥٦)

(٣) الزمر : ٥٩، والخطاب في (جاءتك) للنفس، وهو هنا على التذكير

ومن المصادر في الدُّعاءِ لَهُ : سَقْياً، ورَعْياً، وفي الدعاء له وعليه : خَيْبَةً وجُوْعاً، وَعقْراً، وتَعْساً، وتَبًّا، وبؤساً، وبهراً، وبُعْداً وسحْقاً.

وَيَقْرُبُ من معناه : أُفَّةً، وَتُفَّةً ودَفْراً

ومنه تَتَبُّعاً عند بعضهم : جُوْعاً ونوعاً وجورا ، وجُوساً

ومنه مضافا : وَيْحَكَ، وَوَيْسَكَ، وَوَيْكَ، وَوَيْلَكَ، وَوَيْبَكَ

وفي غير الدعاء : حَمْداً وشُكراً لا كُفراً وعجباً

ومنه : كرامَةً وَمَسَرَّةً، ونعمَ وَنِعْمَة عين، وَحُبًّا وَنَعَام عَيْن.

ومنه : ولا كيداً، ولا هَمًّا

ومنه : رَغْمًا، ولا هواناً

ومنه : إنما أنت سَيْراً سَيْراً ، وما أنت إلا قتلا، وإلا سيرا لزيد، وإلا ضَرْبَ الناس، وإلا شُرْبَ الإبل.

ومنه : (فإمّا منًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاء)[1].

ومنه له صوت صوت حمار، وصراخُ صراخ الثكلى، وله دقُّ دَقَّكَ بالمِنْحاز حبَّ الفُلْفُل[2]

ومنه : هو عبد الله حقا، والحَقّ لا الباطل

ومنها تقول : وهذا القول لاقولك

ومنـه : له على ألف درهم عُرفاً واعترافا ، وَصَنَعَ الله به، وَوَعَدَ الله، وكتاب الله ، صبغة الله ، والله أكبر دعوةَ الحَقّ.

ومنه مثنى : حنانيك، ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وهَذَاذَيْكَ ، وَدَوَالَيْكَ.

ومنه غير منصرف : سُبْحَانَ الله ، وَرَيْحَانَهُ، وَمَعَاذَ الله ، وعَمْرُكَ الله ، وقَعْدَكَ الله .

---

(١) محمد (٤)

(٢) في الأصلين أ، وب : «ودق دنك بالمنحار حب الفلفل»، وهو مما فات التوطئة، والتصويت من كتاب سيبوبة (ص : ١ : ١٧٩).

ومنه مكررا : النجاءَ النجاء، وضرباً ضَرْباً، ونحوهما.

ومن الجامدة المُجْراة مُجْرى المصادر في الدُّعاء : تُرْباً وَجَنْدلاً، وفاها لفيك.

ومن الصِّفات المُجْراة مُجْرى المصادر في الدُّعاء: هنيئاً مَريئاً، وفي غير الدعاء : عائذاً بك، وَأقائِماً وقَدْ قَعَدَ النَّاس ؟ وأقاعداً وقَدْ سارِ الركب ؟

ومن الأحوال : أَتَمِيمِيًّا مرةً وقَيْسِيًّا أُخْرى ، وقولهم :

أفي السِّلْم أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً ... وفي الحَرْب أشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوارِكِ[1]
أَفي الوَلَائِمِ أوْلاداً /٦٣/ لِواحِدَةٍ ... وَفي العِيَادة أوْلاداً لِعلَّاتِ[2]

ومن إضمار (كان) :

أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أنْتَ ذانَفَرٍ ... فإنَّ قومي لم تأكُلهمُ الضَّبُعُ[3]

وما في بابه.

(١) البيت لهند بنت عتبة. والأعيار : جمع عير، وهو الحمار. والعوارك : الحيض واحدتها : عارك (سيبويه : ١ : ١٧٢).
(٢) البيت مجهول القائل. والعِلّات : الأمهات الشتى، الواحدة : علة (سيبويه : ١ : ١٧٢).
(٣) البيت للعباس بن مرداس (سيبوبة : ١ : ١٤٨)

بـــاب

الموقوف عليه من الصحيح ، يجوز فيه الإسكان ، مالم يكن منصوباً مُنَوَّناً ، والـرَّومْ[1] مطلقـا ، والاشـمام[2] مالم يكن مجروراً أو منصـوباً ، والتضعيف مع الإسكان ، بشرط أن يَتَحرَّك ما قبله ، مالم يكن مَهْمُوزاً ، ونقل حركته إلى ماقبله ، إن كان ساكنا ، ليس لمجرد المد واللين ، وكان الموقوف عليه هو همزة مُطْلقاً ، وإن لم يكنها فيشرط صِحَّة ماقَبْل الآخر وسكونه أيضاً ، وألَّا تكون الحركة فتحة ، وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء ، إن لم يكنها.

فإذا فعل ذلك بالمهموز فمنهم من يقر الحركة ساكنه ، ومنهم من يُبْدلها إلى الحركة التي قبلها.

وربـما كرهوا اُلمخَالفة في المهموز فحرّكوا ما قبلها متحرِّكا إلى حركتها ، وبعضهم إلى حركة ما قبلها.

ولا إشمام ولا رَوْمَ فيما قُلِبَتْ إليه الهمزة ، لا رَوْمَ ولا إشمام في حروف اَلمدِّ واللِّين.

والوقف على المقصور بالألف في الأعرف ، وعلى باب «قاض » و «جوار» في الموضع الذي تسقط فيه «الياء» في الدَّرج ، على مادونها ، وَرَدِّها والوقف عليها ، والأول أوجه ، إلا أنْ يكون مَنْصُوباً . وفي الموضع الذي ثبت فيه عليها وعلى مادونها ، والأول أوجه ، إلا أن يكون منصوباً مُنَوَّناً . والوقف على البدل من التنوين.

---

(١) الروم : الاشارة إلى الحركة بصوت خفي

(٢) الاشمام : ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير.

ونقف على «يرمي» و «يغزو» رفعا ونصبا بلفظ الرفع، وجزماً ووقفاً بإسكان ما قبل المحذوف منها، وبإلحاق الهاء، وعلى نحو (ق) : قه، مُشبهه بإلحاق الهاء فقط، وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحا ماقبلها بإبدالها ألفاً، ومنضما ومنكسرا بحذفها، وردّ علامة الرفع والوقف عليها، وعلى الثقيلة بالإسكان وإلحاق الهاء.

وكل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء، مالم يكن في آخر الفعل الماضي.

وياء المتكلم الساكنة /٦٤/ كياء القاضي ساكنة، فإذا تحركت، فإن شِئْتَ أسكَنْتَ وإن شِئْتَ أَلْحَقْتَ الهاء.

والألف غير المتمكن، إن شئت وقفت عليها، وإن شئت ألحقت الهاء.

بـــاب

مواقع «النون» في الكلام : الطلب، ثم الاستخبار، ثم القسم، ثم الشرط بـ «إن» المقرونة بـ «ما» توكيداً، وأما النفي والتعليل فقلَّ مايجيء فيه «النون» إلا في الشعر.

وعلامة الفتح في الفعل الذي تَلْحقه، إن خلا من الضمير، الذي فيه للواحد المذكّر مطلقاً، وللواحدة الغائبة، فَتْح لامه، وكَسْرها في المؤنَّث.

وفيما فيه «النون» التي ثباتها علامة الرفع، حذفها.

ولا تلحق الخفيفة فعلاً فيه ضمير التثنية، أو ضمير جمع المؤنث، على رأي.

بـــاب

من شرط الاسم الذي يخبر عنه.

إن كان منصرفاً، لايلزمه التقديم، وألّا يكون قبل الإخبار عائداً على شيء.

وإن كان ظاهرا نكرةً صَحَّ تعريفه وإضماره بعد تعريفه، وإن كان معرفة فإنه يصح إضماره، وألا يكون إظهاره نائباً عن إضماره، وإن سلم من ذلك كله، وأُخبر عنه بـ «الذي» مطلقاً، وبـ «الألف» و «اللام» بِشَرْط أن يكون معمولاً لفعل منصرف ومتأخراً عن الفعل.

وكيفية الإخبار أنْ يُنْقَلَ الاسم من موضعه، ويُعَوَّض فيه منه مضمرا معرباً بإعرابه، وتزيد في أول الكلام موصولاً يجعل ذلك الاسم خبرا عنه، وما بين الخبر والموصول صلة الموصول، والعائد عليه الضمير المُعَوَّض.

وربما أدى ذلك إلى تغيير المُضمر من الحضور إلى الغيبة ومن الإبراز إلى الكمون، فَقِسْ تُصِبْ.

بـــاب

جمع الاسم الثلاثيّ غير الصفة، جاء «فَعْل» في القِلَّة (أَفْعُل) /٦٥/ قياساً في الصحيح العين، وعلى «أَفْعَال» قياساً في مُعْتَلِّه، وسماعاً في الصحيح، وفي الكثرة على «فُعُول» ونادراً فيما عينه «واو» وعلى «فِعَال» بما لم تكن عينه «ياء»، وتلحقها «الهاء»، وعلى «فُعْلان» و «فَعْلة»، و «فعلان» و «فَعِيل» و «فُعُل» في جمع القلَّة على «أَفْعَال» قياساً وعلى «أَفْعُل» سماعاً وفي الكَثْرَة على

«فِعَال». و «فُعُول» و «الفُعُول» أكثر، وعلى «فِعْلان»، و «فُعْلان» و «فِعْله» و «فَعِيْل» و «فِعْل» في القلة على «أَفْعَال» قياساً، وعلى «أَفْعُل» سماعاً، وفي الكثرة على «فُعُول» و «فِعَال» و «فَعَال» في المضاعف كثيراً و «فُعُول» في غير المضاعف أكثر، وعلى فِعَلَة» و فُعْل» والمعتلّ اللام منه يلزم «أَفْعَالا».

وإن كان معتل العين انفرد به في الكثرة ، أفعال، و «فَعَل» في القِلَّة على «أَفْعَال» قياساً، وعلى «أفعل» سماعا، وفي الكثرة على «فُعُول»، والفِعَال أكثر، وعلى «فِعْلَان» و «فُعلان» و «فِعْلة» و «أَفْعُل» و «فِعْلَى» و «فَعَل» في القِلَّة على أَفْعَال قياسا وفي الكثرة على «فُعُول».

وَقَلَّ مايتعدَّى «أفعالا» وهو أقل من «فَعَل».

«وفَعُل» في القلة على «أفعال» قياساً، وعلى «أَفْعُل» سماعا، وفي الكثرة على «فُعُول» وهو أقل من «أَفْعُل.

و «فَعُل» في القِلَّة على أفْعَال قِيَاساً، وفي الكثرة على «فعال» ، وهو أقل من «فعل» وليس «دخله[1]» بتكسير.

و «فِعْل» في القِلَّة على «أَفْعَال» قياساً، ولم يُجَاوِزه ، وهو في القِلَّةِ كـ «فَعَل» و «فَعُل» و «فُعَل» في الكثرة على «فِعْلان».

هذا هو الأعرف ، وقد جاء فيه «فِعَال» و «فُعُول» لم يُجَاوِزْه إلا قليلاً، وإذا جَاوَزَه فإلى «أَفْعَال» وَقَدْ قَالُوا : أَرْبَاع، في جمع، الرُّبْع.

و «فَعُل» في القِلَّة على «أَفْعَال» لم يُجَاوزه، وإن أرادوا الكثرة.

و «فِعْله» في القِلَّة، بالألف والتاء، قياساً وتُفْتح العين إن لم تَعْتَلّ ، ولم /٦٦/ تضاعفْ. وهُذَيْل[1] تُسَوِّي، وفي الكثرة على «فُعُولْ» و «فِعَال» أكثر، وعلى «فُعَل» فيما عينه واو، وجاء في اسمين أحدهما «ياء» ولام الآخر «واو».

---

(١) كذا ، وفي التوطئة : وليس دخله التكسير (ص : ٣٦٣)

(١) أي قبيلة هذيل

وعلى «فِعَل» وهو فيما عينه «ياء» أكثر منه في الصحيح ، ومع ذلك فليس بقياس، و «فِعْلَة» في القِلَّة بالالف والتاء ، قياسا، والعين جائز فيها الاتباع، مالم يعتل ولم يضاعف، ولم تكن «اللام» واوا، ومن جنس «العين» ويجوز فيها الإسكان مطلقاً، والفتح ، مالم تكن «العين» من جنس «اللام» وعلى «أفعل» سماعاً، ويجوز في العين الإتباع، مالم تعتل، ولم تكن «اللام» «ياء» ولا من جنس «العين».

وفي الكثرة على «فِعَل» و «فِعَال».

و «فَعْلَة» في القلّة، بالألف والتاء

وجاء على أَفْعَال و «أَفْعُل، وفي الكثرة على «فُعُل»، وعلى «فِعَل»، وهو في المعتل أكثر.

وجاء على «فِعَل» و «فِعْلَة» في القلّة بالألف والتاء، وفي الكثير على «فُعُل» و «فِعْلَة» في القلة بالألف والتاء، وفي الكثرة على «فُعَل».

بــاب

جمع الاسم الثلاثيّ صفة

فَعْل، جاء في القِلَّة على «أَفعال» وعلى «أَفْعُل» بشرط استعماله استعمال الأسماء وبالواو والنون، وبالألف والتاء، و «فِعْلَة».

فإن الحقتـه تاء التأنيث جاء مكسرا على «فعال» وبالألف والتاء ساكن الوسط ، وقولهم : رَبْعَات، وَحَيَّات مؤوَّل.

فَعَل، جاء في القلة على «فِعَال» ، وبالواو والنون، والألف والتاء ، في الكثرة على «أفعال».

وقد يستغنون «بأفعال» وما /٦٧/ لحقته «تاء» التأنيث، وإن جاء مذكَّراً على «فِعَال» ، فهو مثله .

وإن جَاء على «أَفْعَـال» فهو بالألف والتاء ، وهو في الصِّفَات أقل من «فَعَل» كما كان في الأسماء .

«فُعُل» ، جاى في القِلَّة على «أَفْعَال» ، وبالواو والنون، ولم يجاوِزْه ، لِقِلَّتِه في الصِّفات .

«فِعْل» ، جاء في القلة على «أَفْعَال» ، كثيرا ، وعلى «أَفْعُل» نادراً، وبالواو والنون، وإذا لحقته «الهاء» لم يُجمع بالألف والتاء ، إلا ماجاء من قولهم : عِلَج في جمع : عُلْجَة .

«فَعِل» ، جاء في القلة على «أَفْعَال» قليلاً ، وبالواو والنون كثيرا ، وبالألف والتاء وفي الكثرة على «أفعال» ولا يكاد يكسر .

و«فِعْل» ، مثله .

بــاب

جاء «فِعَال» في القِلَّةِ على «أَفْعِلَة» ولم يجاوزه، وإن كان معتل اللام أو مضاعفا، وشاذا على «أَفْعُل» وفي الكثرة على «فُعُل» ويجوز التخفيف، إلا أن تكون عينه «واوا» فإنه يجب .

و «فَعَال» مثله في جميع ذلك .

و «فُعَال» في القِلَّة على «أَفْعِلَة» ، و «فِعْلة»، والثاني قليل، وفي الكثرة على «فِعْلَان» و «فُعْلى» والأول أكثر .

وجاء في مضاعفة «فُعْل» نادرا .

و «فَعِيل» في القلة على «أَفْعُـل» أو «أَفْعِلة» والثـاني قليل، وشـاذ على «أَفْعُل» وفي الكثرة على «فُعْلان» و «فُعُل» وعلى «أفعِلاء» وعلى «فُعْلان» وهو

قليل، وعلى «فِعَال» و «فَعَائِل».

وربَّما فتحوا عين «فُعْل» في مضاعفة ، والأعرف الضَّمُّ.

و «فَعُول» في القِلَّة على «أَفْعُل» وجاء في بنات «الواو» منه «أَفْعَال» وفي الكثرة على «فُعْلان» و «فَعَل» و «فَعَائِل».

والمؤنث من الباب بغير «هاء» يجيء في القلة «أَفْعُل» وعلى «أَفْعَال» وَأَفْعِلَة» والثابت الأول

وفي الكثرة «فعائِل» وهو كثير، وعلى «فُعُل» بإسقاط الهاء.

باب

«أَفْعَل» اسما /٦٨/ يجمع على «أَفَاعِل» فَإنْ استوفى الشروط جازتِ «الواو» و «النون».

وصفةً مقرونة بـ «من» لفظاً ومعنى لايجمع.

وصفة مُؤَنَّثة «الفُعْلَى» على «أفاعِل».

فإن استوفى الشروط جازت «الواو» و «النون»

ومؤنثة يُجْمَعُ على «الفعل»، وبالألف والتاء.

وصفة مؤَنَّثة «فعلة» على «فُعُل» و «فُعْلان» ومؤنثة على «فُعْل» ساكن الثاني ولا تثقّل إلا في الشعر.

باب

فاعل : اسمًا يُجمع على «فَوَاعِل» و «فِعْلان»، وفُعْلان

وصفةً مستعملة استعمال الأسماء على «فُعْلان» و «فُعَال»

وصفةً محضة على «أَفْعَال» و «فُعْل» و «فُعَال» و «فُعْلة» وعلى «فَعِيل»

ويختص بـ «فَعْلَة»، المعتل اللام، وعلى «فعلة» و «فعلاء» وليسا متمكِّنيْن في الباب وعلى «فُعُول» وشاذًّا على «فوَاعِل»

ومؤنثا : بـ «الهاء» أو مجردا منها على «فوَاعِل» و «فُعَّل»

بــاب

الأبنية التي تلحقها ألفُ التأنيث الممدودة : فَعْلَاء

وهي صفةٌ وغير صفة

فغير الصِّفة : مصدرٌ ، وغير مصدر

وغير المصدر : مفرد، واسم جمع

الصِّفةُ : ما مذكره : أفعْل، وماليس كذلك.

ومما يلحقه «فَعْـلاء» و «فِعْلا» و «فِعْلياء» و «فَاعِلاء» و «فَاعُولاء» و «فَعَالاء» و «فَعْللَاء» و «فَنْعَلاء» و «فَعْلَاء» و «فُعَيْلِلَاء» و «فُعَيْلَاء» و «فِعلياء» من المجموع : أَفْعِلاء، و «فَعْلاء».

بــاب

أبنية مصادر الثلاثي، «فَعُل و فِعْل»

وبالهاء ، وبألف التأنيث ، وبالألف والنون في الأول

فَعَـال، فِعَال، فُعال، وبالهاء في الأول والثاني، فُعُول، فَعُول، فَعِيل وبالهاء في الأول.

يجيء على فَاعِل ، وعلى بناء اسم المَفْعُول

وعلى «التِّفْعَال /٦٩/ و «الفعيلي» إذا أريد به المبالغة والتَّكْثِيْر

بـــاب

كل ماكــان على «فَعَــلَ يَفْعِلُ»، بالفتح في الماضى والكسر في المستقبل فالزَّمَان والمكان مكسوران، والمصدر مفتوح.

وما كان معتل الفاء يلزم «مَفْعِلاً» الكَسْرُ في المصدر، والزمان والمكان، وما كان منه معتل اللام فإنه يلزم «مَفْعَلاً» الفتح[2] في الزمان والمكان والمصدر، وكذلك إنْ كان عينه معتلا.

وإن كان معتل الفاء واللام كذلك.

وما كان على «فَعَلَ يَفْعَلُ» ، أو «فَعِلَ يِفْعَلُ» أو «فَعَلَ يَفْعُل»، أو «فَعُلَ يَفْعُلُ»، فإنه يلزم «مَفْعَلاً» الفتح[3] في الزمان والمصدر ، في الأمر العام.

ومازاد على الثلاثى يبني المصدر منه والزمان والمكان مَبْنَى اسم المفعول.

بـــاب

إذا وقعت «الواو» و «الياء» طرفاً بعد الألف الزائدة أُبْدِلَتْ همزةً، وكذلك إن كانتْ تَلِي الطَّرف، ولم تكن في المفرد مُتَحَرِّكَةً ، أو في نِيَّةِ المتحركة، وإن كان ما وقعت فيه كذلك جمعاً، أو متحركة، أو في نيّة المتحركة، إن كان ماوقعت فيه اسم الفاعل.

وإن كان قبل ألف الجميع «ياء» أو «واو» فلا أثر للحركة في المفرد، وإن كان دون الطرف فلا أثر للألف.

---

(١) في الاصلين : على يفعل، والتصويب من التوطئة (ص : ٣٧٦)

(٢) في الاصلين : بالفتح، والتصويب من التوطئة (ص : ٣٧٦)

(٣) تكملة يقتضيها السياق.

بـــاب

تُمال الألف للكسرة التي تقع قبلها بحرف او حرفين أَوَّلهما ساكن، أو بعدهما تليها «ياء» ، وكانت هذه مكسورة أو إعرابا، وتقدرها عند بعضهم.

والياء، تكون قبلها تليها، أو بينهما حرف واحد، ولاتكون مُنقلبةً عن «ياء» أو مكسورة، أو صائرة «ياء» في حالةٍ ما، والكلمة على عِدَّتها، أو بمجاورتها «الفاً» ممالة، أو لتناسب الأواخر.

ويمنع المستعلي[1] إمالة الألف في الاسم، إذا وقع قبلها عند الكل، أو قبلها بحرف مكسور ، أو ساكنا قبله مكسور، عند الأقل، أو بعدها يليها بحرف عند الكُل، أو قبلها بحرف، مكسور أو ساكنا قبله مكسور ، عند الكل ، أو بحرفين عند الأكثر.

وتمنع الراء إذا وقعت قبل الألف تليها، أو بعدها تليها مفتوحةً أو مضمومةً ، وبَعْدها بحرف، عند الأقل وتغلب المستعلى إذا وقعت بعدها تَليها مكسورة، مقدَّما عند الكل، أو بِحرف عند الأقل، وما سِوى ذلك يحفظ .

بـــاب

الادغام في حروف الفم أقوى منه في حروف الطَّرَفَيْن، وهو في كُل كلمة أقوى منه في كلمتين، وفي المثلين آكَدُ منه في الُمتَقَارِبَيْن، وفيما سُكونه لازم آكد منه فيما ليس كذلك.

(١) يعني حروف الاستعلاء (انظر التوطئة ص : ٣٧٧).

وكلما تقارب المَخْرجان المُتحَرِّكَانِ قوي، وبالعكس.

والحروف التي تمنع زيادة صوتها على صوت مقاربها أن تُدعم ثمانية: الشين لتفشيها والضَّاد لاستطالتها، والرَّاء، لتكوّرها /٧١/ والمُصَفِّرات لصفيرها والميم، لِغُنَّتِهَا، وما تكافأ من المتقاربين فإدغامه حَسَن.

بــاب

حُروف العربية الأصول تِسْعةٌ وعشرون حرفاً، يتفرَّع منها حيناً: همزة بَيْنَ بَيْنَ، والنُّون السَّاكنة، التي هي غُنَّه من الخيشوم، والألف المُمَالة، وألف التَّفْخِيْم، والشِّين كالجيم للمُجَاوَرَة، والصَّادُ كالزَّاي لها، وقبيحاً الكاف كالجيم وبالعكس، والجيم كالشِّين، والصَّاد كالسِّين، والطَّاء كالتَّاء والظَّاء كالثَّاء والبَاء كالفَاء وحروف الزيادة تجمعها «سألتمونيها».

وإن ردف الطاء والميم والدال فهي حروف البدل.

والمهموس مافي قولك: سكت فجثَّة شخص، وما عداها فجهور.

والجهور: منع النفس أن تجري مع الحرف، والهمس، خلافة.

والمُشدَّدَةُ مافي قولك: أخذت طبقك.

والشدَّة: انحصار صَوت الحرف عِنْد مَخْرجه بحيث لايجري، والرخاوة، خلافه

وبين الرِّخوة والشَّديدة مافي قولك: لَمْ يَرْعَنَا، لأن هذه الحروف لم ينحصر صوتها كل الانحصار ولا جَرَى كلَّ الجَرْى.

والمُطْبقة: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاء، لأنها /٧٢/ تنطبق في النُّطق بها على مخارجها من اللسان، على ماحاذاه من الحَنك، والانفتاح بخلافه.

والْمُسْتَعْلِيَة (ما[1]) في قولك ضغط خص قظ.
والاستعلاء : ارتفاع اللِّسان إلى الحنك، أَطْبَقْتَ أو لم تُطْبِقْ، والانخفاض بخلافة
وحروف الصَّفير : الصَّاد، والزَّاي، والسِّيْن، لأنها يصفَّر بها.
واللَّيِّنَةُ، مَعْروفَة

والْمُنْحرفُ : اللاّم.
والْمُكَرَّرُ : الرَّاء، والْهاء، والأَلف.
والنُّونُ، والِميمُ، حرفا غُنَّة
والْمُسْتطَيْل : الضَّاد
والْمُتَفَشِّي : الشِّيْنُ، والفَاءُ

بـــاب

من حُروفِ التَّصْدِيقِ والإِيْجاب :
نَعْم، وهي لتصديق ماقبلها مطلقاً
ومنهـا : بلى، وهي إيجاب بعد المنفى، عارياً من حروف الاستفهام كان، أو مقرونا به.
قال[2] الجوهري[3] : بلى إيجابٌ لما يقال لك، لأنها ترك للنفي، وَرُبَّما ناقضها «نَعَمْ» فإذا **قال لك** : أليس لي عِنْدَكَ ودِيْعَة؟ فقولك «نعم» «تَصْدِيْقٌ لَهُ، و «بلى» تكذيبٌ له[4].

---

(١) ساقطة من (ب)
(٢) ساقطة من الأصلين ويقتضيها السياق،
(٣) الجوهري، هو أبو نصر اسماعيل بن حماد، لغوي، ومن أشهر كتبه : الصحاح، وكانت وفاته سنة ٣٩٣هـ (بغية الوعاة ١ : ١٤٦)
(٤) كلام الجوهري في الصحاح (٦ : ٢٨٥) وهو مظنة هذا النقل، غير هذا.

ومنها : أجل، وهو تصديق لما قَبْلَهَا.

قال الأخفش[1] : نعم، أحسن منها في الاستخبار . وهي أحسن من «نَعَم» في الخبر.

حَكَاهُ الجوهري

ومنها : إنَّ ، بِمَعْنَى : نَعَمْ

قال ابو عبيدة[2] : قول الأخفش /٧٣/ إن «إنَّ» بمعنى «نَعَمْ» في قوله : فقلت إنه[3]، إنما يريد تأويله لشأنه موضع لذلك، وأصل الكلام أنه قد كان مايقلن فاختصر واكتفى بالضمير.

ومنها : إي ، تقول إذا قال المستخبر : «هل كان كذا» إي وَرَبِّي، وإي والله

ومنها : جَيْرِ، عند، بعضهم.

الجوهري : قَسمٌ لِلْعَرَب. ومَعْنَاهَا : حَقًّا

وقال لنا أبو محمد[4] : الدليل على أنها اسم التنوين، وأنشد

وقائلةٍ أسيْتَ فقلت جَيْرِ أَسِيٌّ إنَّني مِنْ ذاكَ إنَّه[5]

---

(١) هو سعيد بن مسعدة ، وقد مر التعريف به .

(٢) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي ، وكانت وفاته سنة ٢١١هـ (بغية الوعاة).

(٣) البيت هو :

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فقلتُ إنَّه

والبيت لعبدالله بن قيس الرقيات (سيبويه : ١ : ٤٧٥)

(٤) هو ابن بري أبو محمد عبدالله بن أبي الوحش بري بن عبد الجبار ، من شيوخ الجزولي وكانت وفاته سنة ٥٨٢ هـ (وفيات الأعيان ٣ : ٣٥٣)

(٥) مغني اللبيب (١ : ١٢٨)

هذا آخر المقدمة الجزولية تأليف الامام أبي موسى الجزولي رحمه الله تعالى وقد فرغ من استنساخها العبد الفقير الى الله تعالى إسماعيل بن محمد غفر الله له وأوسع . . بجاه محمد وآله الطيبين في شهور سنة ثمانية عشر وثلثمائة وألف من هجرة من له العز والشرف حامدا الله تعالى ومصليا على المصطفى وآله الطاهرين.

والنسخة التي وقع الاستنساخ بها كانت مكتوبة في سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة ٧٣٨ هـ.

والحمد لله أولا وآخراً
وصلى الله على سيِّدنا محمد النبي وعلى زوجاته
أمَّهات المؤمنين وعلى ذريته وآل بيته

فهرست الكتــاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مراجـــع الكتـــاب

١ - أساس البلاغة، الزمخشري ، طبعة دار صادر بيروت ١٩٦٥م

٢ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين - عبد الباقي بن على (القرن الثامن) ، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم ١٦١٢ تاريخ، (الورقة : ٣٩).

٣ - إنباء الرواة على أنباء النحاة - القفطي أبو الحسن على بن يوسف (٦٤٦هـ) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم طبعة ١٣٧١هـ.
(٢ : ٣٧٨ - ٣٨٠)

٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ) طبعه ١٣٨٤ هـ دار الكتب المصرية
تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم
(٢ : ٢٣٦ - ٢٣٧)

٥ - البلغـة في تاريخ أئمة اللغة - الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧) هـ، تحقيق محمد المصري
(ص : ١٧٩)

٦ - تاريخ ابن الوردي = تتمة المختصر في أخبار البشر

٧ - تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان
ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار
(١ : ١٥٧ - ١٥٨)

٨ ـ تتمة المختصر في أخبار البشر ـ ابن الوردي عمر بن مظفر (٧٤٩هـ)
المطبعة الوهبية سنة ١٢٨٥هـ.
(٢ : ١٣٢)
٩ ـ التكملة لكتاب الصلة ـ ابن الأبار أبو عبدالله محمد بن عبدالله (٦٥٨هـ)
طبعة مدريد سنة ١٨٨٧م
(ص : ١٩٣٢)
١٠ ـ تلخيص أخبار اللغويين ـ ابن مكتوم أحمد بن عبد القادر بن أحمد
(٧٤٩هـ) مخطوطة تيمور، رقم : ٣٠٦٩ تاريخ
(ص : ١٨٠ ـ ١٨١)
التوطئة لأبي على الشلوبيني ـ تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع الكويت
١٤٠١هـ
١١ ـ دائرة المعارف الاسلامية
ترجمة : إبراهيم زكي خورشيد
(مادة الجزولي)
١٢ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، طبعة الحلبي.
١٣ ـ شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري، طبعة الحلبي.
١٤ ـ شرح المفصل، ابن يعيش، تعليق وتحقيق : مشيخة الأزهر، المطبعة الأميرية.
١٥ ـ شرح المقدمة الجزولية الصغير، الشلوبيني. مخطوطة بمعهد المخطوطات تحت رقم (١٠٣ نحو).
١٦ ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبيني. مخطوطة بمعهد المخطوطات تحت رقم (١٠٢ نحو).
١٧ ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبيني. مخطوط الخزانة العامة الرباط، تحت رقم ٦٢٢ مقتنيات الزاوية الحمراء.

١٨ ـ شذرات الـذهب في أخبـار من ذهـب ـ ابن العماد عبد الحي بن أحمد (١٠٨٩هـ) طبعة المقدسي سنة ١٣٥٠هـ.
(٥ : ٢٦)
ـ صلة الصلة ـ ابن الزبير أبو جعفر أحمد بن ابراهيم (٧٠٨هـ).
تحقيق : لافي بروفنسال
(ص : ٩٥)
١٩ ـ طبقات النحاة واللغويين ـ ابن قاضي شهبة تقي الدين أبو بكر أحمد بن محمد (٨٥١هـ).
مخطوطة تيمور، برقم : **٢١٤٦** تاريخ دار الكتب المصرية
(٢ : ٢١١ ـ ٢١٢)
٢٠ ـ العبر في خبر من غبر ـ الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد (٧٤٨هـ) طبعة الكويت
(٤ : ٢٤٨ ، ٥ : ٢٤)
٢١ ـ الفلاكة والمفلوكون ـ الدلجي أحمد بن على
مطبعة الشعب سنة **١٣٢٢** هـ
(ص : ٩١)
٢٣ ـ عقود الجمان ـ ابن الشعار ، الموصلي الكمال بن أبي بكر بن حمدان (٦٥٤هـ)
مخطوطة أسعد افندي
(٥ : ٤٦) ، (٧ : ٣٢٤)
٢٤ ـ الكتاب : سيبويه ، المطبعة الاميرية ، بولاق، ١٣١٦هـ
٢٥ ـ كشف الظنون ـ حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله
(ص : ١٨٠٠ ـ ١٨٠١)

٢٦ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان - أبو محمد عبدالله .
٢٧ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبعة دار الفكر، ١٩٦٩
٢٨ - المقتضب للمبرد، لجنة احياء التراث الاسلامي - القاهرة .
٢٩ - هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - إسماعيل البغدادي طبعة استانبول سنة ١٩٥١م
(٥ : ٨٠٧)
٣٠ - همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٤هـ .
٣١ - وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد (٦٨١هـ) مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (٣ : ١٥٧) .

بسم الله الرحمن الرحيم

ثمة أخطاء وقعت في الطباعة لم تشملها عناية التصحيح والمتابعة وقد رغبت أن يتنبه إليها القارىء الكريم وهي على صنفين.

١ ـ الأول فني وهو : حيث بدأ الترقيم بصفحة (١)، وكان الأصح أن يبدأ بصفحة (٣)، وقد تتابع هذا الخطأ في الترقيم حتى آخر صفحة في الكتاب.

٢ ـ الثاني مطبعي وتصويبه كالتالي :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦	٢٣	متحرر	متحرز
٤٠	٥	واو	واوا
٤٧	١٣	ومجرورح	ومجروره
٦٨	٩	المقارنه	لمقارنه
٧٩	٩	جاء	جائز
٨٣	١٤	لموصفوف	لموصوف
٩٠	٨	يُنْصَبُ	يَنْصِبُ
٩١	١٠	الوقت	الوقَف
١٠٠	١٦	من باب لا ينصرف	من باب مالا ينصرف
١١٦	٣	فأما ما تركيب	فأما ما تركيبه تركيب
١١٨	١	وفي الدعاء له وعلبه	وفي الدعاء عليه
١١٨	٢٣	وربحانة	وربحانه
١١٩	٢	تريا	تُرْباً
١٣٠	١٢	سكت فجثّة	سكت فَحَثّه